

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (316)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	32
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	38



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

أمانة الطائف لـ حقوق الإنسان: نقص الخدمات ليس من

شأنكم

المصدر: جريدة شمس الجمعة 9 ذوالقعدة 1432 هـ 7 أكتوبر 2011 م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=144789>

الطائف - عبدالكريم الذيابي

أبدت أمانة الطائف دهشتها من استعداد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تبني شكوى سكان حي ريحة حول نقص بعض الخدمات البلدية، وعدم ممانعتها التدخل لصالحهم إذا ثبت لها تضررهم. مشيرة إلى أن هذا التدخل يتعارض مع توجهات الجمعية. وكان سكان الحي طالبوا بإنهاء معاناتهم المستمرة لعقدين من الزمن في تزفيت شوارع الحي الأمر الذي تسبب في تزايد حالات الربو والحساسية بين السكان بفعل الأتربة والغبار. وذكروا في الشكوى، حصلت «شمس» على نسخة منها، أن الحي الذي يقطنه نحو عشرة آلاف نسمة من أقدم الأحياء السكنية بالمحافظة ولسكانه نحو ثمانين معاملات رسمية وشكاوى عدة إلى الجهات المختصة يتظلمون فيها من تجاهل الأمانة لمطالبهم.

وقال خالد العتيبي وبطي السلمي «من سكان الحي» إنهم تقدموا لحقوق الإنسان بالشكوى من نقص التزفيت والإنارة؛ لكونهما من الضروريات، لافتين إلى تجاهل الأمانة لمطالبهم 20 عاما: «تقدمنا بثمانين معاملات رسمية لإيصال التزفيت والإنارة، ولكن دون فائدة ففي كل مرة نحصل على وعد ولكن لم يتحقق أي منها».

من جهة أخرى أكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني لـ «شمس» تسلمهم الشكوى واستعدادهم لبحثها من كل الجوانب، وإذا اتضح أنه بالفعل حرموا من تلك الخدمات الأساسية فستبذل الجمعية ما بوسعها من أجل الإيفاء بها ومخاطبة أمانة الطائف للوقوف على جميع حثثيات ذلك. مشيرا إلى أن الجمعية تبنت قضايا مثل هذه من قبل. أما الناطق الإعلامي لأمانة الطائف إسماعيل إبراهيم فأبدى استغرابه من تدخل الجمعية في أمور الخدمات البلدية، مشيرا إلى أنه يتعارض مع توجهاتها.

وقال لـ «شمس» إن الحي مثار الشكوى من الأحياء العشوائية؛ لذلك لم يزود بتلك الخدمات. كما أن عمره ليس 20 عاما كما يقول السكان. لكنه أشار إلى أن خدمات التزفيت والإنارة ستصل إليهم قريبا. لافتا إلى وجود دراسة لإعادة تأهيل العشوائيات في الطائف.



الاتحاد الأوروبي يشيد بمشاركة المرأة في الشورى

المصدر: جريدة المدينة الخميس 8 ذوالقعدة 1432 هـ 6 أكتوبر 2011 م

<http://al-madina.com/node/330895>

ياسمين يوسف - الدمام

أشاد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في المملكة السفير لويجي ناربيون بالخطوة الإصلاحية التي أقرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز المتمثلة في السماح بمشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى وتمكينها من حقها في الترشيح والترشح في الانتخابات البلدية. وأثنى على الدور الذي تقوم به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المجال الحقوقي بالمملكة، داعياً إلى أهمية اللقاءات بين سفراء الاتحاد الأوروبي ومسؤولي الجمعية لتوضيح آلية العمل القانونية والحقوقية التي يسير عليها العمل في المملكة.

جاء ذلك لدى استقبال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني له والوفد المرافق يوم أمس الأول، حيث رحب د. القحطاني بالوفد الزائر وتطرق الحديث إلى عدد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان منها دور الجمعية في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع والأجهزة الحكومية، والآلية التي تتبعها في رصد واستقبال الشكاوى وطرق علاجها.

كما تطرق الحديث إلى أهمية قيام الاتحاد الأوروبي بدعم حقوق الشعب الفلسطيني. حضر اللقاء المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري عضو الجمعية والمشرف العام على الشؤون الإدارية والمالية.



حقوق الإنسان: نأمل من وزارة العدل أن تتجاوز هذه الإشكالية أكاديميون وقانونيون: لا موانع شرعية أو نظامية لعمل المرأة السعودية في المحاماة

المصدر: جريدة المدينة السبت 10 ذوالقعدة 1432 هـ 8 أكتوبر 2011 م

<http://al-madina.com/node/331312>

سعود القحطاني - جدة

أجمع أكاديميون وقانونيون على أنه لا توجد موانع شرعية أو نظامية لعمل المرأة السعودية في مهنة المحاماة بالمملكة، مؤكدين أنها مؤهلة لممارستها شرط التزامها بالضوابط ذات العلاقة بالعادات والتقاليد والقيم والأداب العامة، مشيرين إلى معاناة المحاميات مع العديد من القضايا في المحاكم.

وكشفوا عن أن المرأة المزولة لمهنة المحاماة بالمملكة تواجه عدة معوقات من أهمها النظرة السلبية لها في كونها غير مؤهلة لمزاولة مهنة المحاماة والدفاع عن الحقوق، عدم وجود أماكن لها في المحاكم، عدم السماح لها بالدخول إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام.

وطالبوا وزارة العدل بأن تتجاوز هذه الإشكالية وتقر حق المرأة في مزاوله مهنة المحاماة مع تنظيمها بشكل لا يتعارض مع الأحكام الشرعية الإسلامية، لافتين إلى أن الجامعات السعودية استطاعت أن تؤهل العديد من الفتيات لممارسة هذه المهنة عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل.

الأسمرى: المرأة مؤهلة للمحاماة وفق شروط محددة

قال الشيخ سعيد الأسمرى (محام وقاض بالمحكمة العامة سابقاً في محافظة جدة): إذا كانت المرأة تحامي عن مثيلتها من النساء فهذا لا بأس به، لكن لو تبين خلاف ذلك وقامت بافتتاح مكتب لممارسة المهنة، فهذا خلاف الشرع، مشيراً إلى أن المرأة مؤهلة لمزاولة مهنة المحاماة بالمملكة في حال توفر الشروط المطلوبة فيها كحصولها على شهادة في الشريعة أو القضاء، وتوفر الخبرة وأن تكون لديها خلفية بنظام المحاكم ومهنة المحاماة.

المحمادي: لا بد من آلية واضحة والالتزام بالشرع والعادات والتقاليد

يرى المحامي خالد المحمادي أن المرأة السعودية مؤهلة لمزاولة مهنة المحاماة في ظل توافر اشتراطات محددة منها مدى مقدرتها العلمية وحصولها على الشهادات العلمية الشرعية والقانونية، وكذلك في ظل توفر آلية واضحة لعملها في هذه المهنة وإصدار لوائح تنفيذية أو نظام مقنن خاص بعملها، ومعرفة الوضع الاجتماعي والتقاليد والأعراف.

وأقترح قبل انطلاق عمل المرأة كمحامية أن تعمل كمستشارة قانونية في بداية مزاوله عملها كمحامية على أن تتدرب في البدء بمكاتب محاماة (القسم النسائي).

مرداد: المحاماة بمثابة مستقبل حقيقي للمرأة

اعتبر الشيخ محمد أمين مرداد القاضي في محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة عمل المرأة السعودية في مجال المحاماة بمثابة المستقبل الحقيقي بالنسبة لها في ظل وجود بعض القضايا المهمة جداً للمرأة، مشيراً إلى وجود رؤى

تتخذها وزارة العدل في ذلك بحيث تمكن المرأة من الممارسة الحقيقية لمهنة المحاماة أو أن تكون في مجال تقديم الاستشارات القانونية.

الشريف: الفرق بين المحامي والمحاماة مشكلة إدارية فقط

أكد الدكتور حسين الشريف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة أن المرأة السعودية مؤهلة تماماً لمزاولة مهنة المحاماة، ولا توجد هناك أي موانع شرعية أو نظامية تحول دون ممارستها لهذه المهنة، مشيراً إلى أنها بحاجة إلى ممارسة حقها الشرعي والنظامي في ذلك.

وأضاف أنه باستطاعة المرأة الوقوف أمام القاضي في المحاكم والدفاع عن موكلها بموجب وكالة شرعية تحصل عليها من قبل موكلها بحكم أنها لم يسمح لها حتى الآن بالحصول على تصريح من قبل وزارة العدل لممارسة المهنة، لافتاً إلى أن الفرق بين المحامي والمحاماة مشكلة إدارية فقط.

وقال د. الشريف أنه يأمل من وزارة العدل أن تتجاوز هذه الإشكالية وتقر حق المرأة في مزاولة مهنة المحاماة مع تنظيمها بشكل لا يتعارض مع الأحكام الشرعية الإسلامية، لافتاً إلى أن الجامعات السعودية استطاعت أن تؤهل العديد من الفتيات لممارسة هذه المهنة عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل، ولا بد للمحاكم أن تمكنهن من أداء مهنتهن بشكل جيد مستقبلاً.

وكانت محاميات سعوديات قد اعتبرن مؤخرًا نظام مزاولة المرأة لمهنة المحاماة، يمثل نقلة نوعية في عملية التقاضي ويسهل إجراءات الترافع لمراجعات المحاكم الشرعية وديوان المظالم.

وقلن إن ترفع المحاميات في القضايا النسائية من شأنه أن يحفظ حقوق النساء، وأنه يلامس احتياجاً اجتماعياً كبيراً للمرأة السعودية في متابعة قضاياهن بالمحاكم الشرعية ويسهم في إنصافهن.



حقوق الإنسان "تطلب تحجيج بنجالي فاته الوقوف بعرفات"

المصدر: جريدة شمس الأحد 12 ذو القعدة 1432 هـ - 9 أكتوبر 2011م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=144913>

مكة المكرمة: فواز العبدلي

فتحت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة ملف الحاج البنجالي المسن الذي فاته الوقوف بعرفة العام الماضي حيث خاطبت مؤسسة الطواف المسؤولة عنه التي أعلنت وقتها تكفلها بنفقات حجه هذا الموسم بعد أن أعادت له نقوده وقدرها 11 ألف ريال بعد أن اعتبرت نفسها مسؤولة عن هذا الموقف.

وكانت «شمس» نشرت قصة الحاج الذي دخل في أزمة نفسية بعد أن علم أن حجه لم يكتمل بسبب عدم وقوفه بعرفات بعد أن غادر فوجه دون أن يعلم شيئاً وهو ما تفاعلت معه حقوق الإنسان التي ساعدته حتى تكفلت مؤسسة حجاج جنوب آسيا بتحجيج العام المقبل.

وقال عضو الجمعية الدكتور محمد السهلي لـ«شمس» إن الجمعية بدأت منذ صباح أمس إجراءاتها مع مؤسسة الطواف بشأن البنجالي للتأكد من التزامهم بالوعد الذي قطعه له والذي دون رسمياً في مضابط المؤسسة والجمعية.

مكافحة الفساد في لقاء رجال الأعمال

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 12 ذو القعدة 1432 هـ - 9 أكتوبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/10/09/article_587608.html

كلمة الاقتصادية

من أجل مكافحة الفساد، خصوصاً في القطاع الخاص، كان هناك لقاء جمع رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مع عدد من رجال الأعمال ضمن جهود مجلس الغرف التجارية السعودية للتواصل بين رجال الأعمال والمسؤولين في مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، وذلك من أجل الوقوف على جهود الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والاطلاع على برامجها ومعرفة دور القطاع الخاص في مجال مكافحة الفساد وتعميق الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في جميع أنشطة القطاع الخاص، حيث تظهر أهمية الشراكة بين رجال الأعمال والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لإنجاح برامج الهيئة والتكامل معها في مهامها التي تعتبر وظيفة ذات صبغة قانونية تهتم بمجال مكافحة الفساد بصورة شاملة. إن القطاع الخاص لا يمكن أن يخلو من الممارسات الفاسدة والأعمال الضارة والأولوية في مكافحتها لتلك الممارسات التي تمس المصلحة العامة وتلحق الضرر بالمشاريع الحكومية والأعمال التي يقوم بها القطاع الخاص لمصلحة القطاع العام الحكومي، فهناك مشاريع ضخمة وشراكة فعلية وإسناد في تنفيذ العقود الحكومية لتشغيل المرافق العامة التي ينعكس على أدائها وجودة العمل فيها والالتزام ببند عقودها ما قد يتم من أعمال غير مشروعة أو غير نظامية في القطاع الخاص، كما أن زيادة التكلفة على ميزانية القطاعات الحكومية ترجع أحياناً إلى الفساد في القطاع الخاص، حيث تتم إضافة تكلفة غير مرئية يتم إدراجها ضمن بنود أو مسميات أخرى لتمريرها نظامياً ومالياً.

لقد أصبح دور هيئة مكافحة الفساد مطلباً ضرورياً يتجاوز حدود مجرد تطبيق الأنظمة والتعليمات، بل هو ضمان قوية لسلامة تنفيذ المشاريع بالأسعار السوقية الفعلية، ولعل أول خطوة في سبيل تحقيق هذه الضمانة وجود لقاءات دورية تبني جسور التواصل بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والقطاعين العام والخاص، وهي فرصة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد كي توصل رسالتها إلى رجال الأعمال، حيث يكمن جزء من مشكلة أخرى ذات أهمية بالغة وهي رفع الأسعار واصطناع الغلاء وزياد أعباء المعيشة على المواطن، فحماية المستهلك من صميم مكافحة الفساد، حيث كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قبل أشهر عن وجود اتفاقيات ليست فردية لكنها جماعية بين تجار وموردين لرفع الأسعار، وهذه الاتفاقيات التي توصف بأنها جماعية تعني أن الأطراف فيها موردون متعددون ولسلع متنوعة وفي أنشطة مختلفة، ما يعني أن نطاقها واسع جداً ولم يسلم من ضررها أحد من المستهلكين. لقد تبنت المملكة نظام الاقتصاد الحر ليس عجزاً عن التدخل المباشر في الرقابة والإشراف، لكن إيماناً بأنه الأسلوب الأفضل في إدارة الاقتصاد الوطني وتعزيز دور التجارة والاستثمار، بل إن من يقارن بين التزامات التجار في المملكة وغيرها من دول العالم يجد أن السعودي ينعم بمزايا ليست لغيره، فهامش الربح لديه غير مقتطع لمصلحة الخزنة العامة تحت أي اسم، ومنها الضرائب، فالدولة تشجع التجارة ولا تضع من المعوقات شيئاً أمام التجار، وعلى الأخص نشاط الاستيراد.

إن نشاط الاستيراد من أكثر الأنشطة ربحاً في المملكة بسبب الاحتياج الدائم إلى توفير منتجات غير وطنية، وهي لا يمكن أن تتوافر محلياً، كما أن زيادة الطلب والتخفيف التدريجي للضرائب وشمول الإعفاء سلعاً ومنتجات متنوعة في ظل تحرير التجارة تجعلنا نصف التواطؤ بين تجار وموردين بأنه غير أخلاقي ويتسم بالبشاعة المهنية والبعد كل البعد عن أخلاق مجتمعنا وميراثنا الثقافي، كما أن الذين لا يشعرون بفرق الأسعار قلة من المستهلكين، في حين أن سيطر الغلاء تجلب يومياً الشريحة العظمى من المستهلكين ولا ترحمهم، لكن هناك دعوة للرحمة تبنيتها حقوق الإنسان، والدعوة قائمة لهيئة مكافحة الفساد للتضامن مع حقوق الإنسان في قضية ذات جانب إنساني يدعو للرافة ولو باستخدام القانون.

التقرير الطبي - طفل أبها المعنف.. مخيف

المصدر: جريدة شمس الاثنين 12 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 10 أكتوبر 2011
<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=144988>

أبها - محمد موسى
كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في عسير الدكتور علي الشعبي أن التقرير الطبي عن حالة الطفل المعنف «ثمانية أعوام» كشف بشاعة التعذيب الذي تعرض له والذي أكد أن العنف الممارس ضده ليس حديثا بل قديم ومتكرر، مشيرا إلى مخاطبتهم شرطة عسير التي أوقفت والد الطفل، للاستفسار عما تم اتخاذه في القضية.
وقال الشعبي لـ«شمس» إنه من الصعب تسليم الطفل، المنوم بمستشفى عسير المركزي، إلى أسرته حتى تنتهي فصول القضية. مؤكدا أنها ستتأكد من جدارة الأب بالرعاية الكافية والكاملة لأطفاله الخمس ووالدته، والتنسيق مع الجهات المختصة في هذا الشأن.
كما لفت إلى أن الجمعية ستطلب من الجهات الصحية إجراء كشف كامل عن جميع أفراد الأسرة الخمسة؛ للتأكد من مدى سلامتهم وما إذا كانوا تعرضوا للتعذيب أيضا. إلى ذلك قال المتحدث الرسمي لـ«صحة عسير» سعيد النقيير إن حالة الطفل مستقرة تماما لكن لا يوجد وقت محدد لإخراجه من المستشفى وأن الأمر متوقف على رأي الفريق الطبي المعالج.



حقوق الإنسان تتابع قضية معنفة الهيئة .. وإمارة المدينة تحقق في الواقعة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 10 أكتوبر 2011
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111010/Con20111010450091.htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة
تدخل فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة في قضية المرأة التي تعرضت للتعنيف من قبل بعض أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة، والتي نشرت تفاصيلها «عكاظ» أمس. وكانت «عكاظ» هاتفت المتحدث الرسمي لهيئة المدينة الشيخ سلطان المطيري، إلا أنه لم يستجب ولم يرد على الاتصالات المتكررة، رغم إرسال رسالة نصية على هاتفه المحمول.
ومن جهة أخرى، زارت المعنفة «ن، م» فرع حقوق الإنسان والتقت رئيسة القسم شرف القرافي، والتي استمعت إلى القصة كاملة، وجرى كتابة محضر متكامل عن واقعة التعنيف، ورفعته إلى المشرف العام على فرع الجمعية الدكتور محمد العوفي، والذي أوضح بدوره أن القضية يجري النظر فيها من قبل الفرع وسيتم اتخاذ الإجراء المتبع في مثل هذه القضايا. «عكاظ» وقفت أمس برفقة المعنفة وخالها على مكان الحادثة في حي سلطنة. وقالت المعنفة «ما زلت مصدومة

مما حدث خاصة أنه تم فجأة وبشكل سريع»، مضيفة أنها حرصت على توضيح الأمر لرجال الهيئة إلا أن مباغنتهم لم تعطها الفرصة الكافية.

وأبانت أن الموقف الذي حدث لها يفوق تصور ها، وكانت تعتقد أن الذين أوقفوها لصوص يريدون اختطافها، حتى شاهدت سيارة الهيئة، موضحة أنها لن تسكت عن حقها، خاصة وأن صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة تابع الحادثة وقال كلمته فيها.

ومن جهته، أوضح خال المرأة المعنفة أن الأمر بدأ غير طبيعي، حيث سيطر الرجال الخمسة عليه وعلى السائق وتولوا إنزاله وابنة شقيقته بالقوة من السيارة.

وكشفت مصادر لـ «عكاظ» أن إمارة المدينة أولت القضية اهتمامها بطلب من أمير المنطقة.

«الهيئة» تتحرى في حادثة المدينة وتتوعد المتسببين

حازم المطيري - الرياض

أفصح مصدر مسؤول في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حول ما نشرته «عكاظ» أمس، عن تعرض امرأة مع قريبها للإساءة في المدينة المنورة، بأن الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبدالعزيز الحمين، يولي الموضوع عناية قصوى. وأبان المصدر أن الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، اجتمع بالمعنيين للتأكد مما نشر وطلب تشكيل لجنة عليا برئاسة وكيل الرئيس العام للشؤون الميدانية والتوجيه مع فريق عمل ميداني لتقصي الحقيقة والتأكد من هوية المتسببين، مشددا على رفض تعرض أي مواطن للإساءة مهما كانت المسببات وأن الرئاسة ستتخذ الإجراءات اللازمة حال انتهاء التحقيق واتضح حقيقة ما وقع والمتسبب فيه، ووعد المصدر بنشر نتائج ما سيتضح من الملاحظات.

ورضيع في فناء هيئة العريزية

ماجد الصقيري - المدينة المنورة

تحقق سلطات الأمن والجهات المختصة لكشف غموض رضيع عثر عليه متوفى داخل فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حي العريزية في المدينة المنورة. وبحسب معلومات «عكاظ»، فإن مجهولا استغل ساعة إفطار أعضاء الهيئة وألقى برضيع حديث الولادة في فناء مقر الهيئة وبحسب مصدر في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تحدث لـ «عكاظ»، فإن عضو هيئة في المركز لاحظ وجود كيس شفاف يحتوي على قماش أبيض في أحد أطراف الفناء، وعندما ارتاب في الأمر استدعى بقية الأعضاء ليتم العثور على رضيع حديث الولادة «متوفى» داخله. وأكد المصدر، أنه جرى على الفور إبلاغ سلطات الأمن التي باشرت التحقيق في الواقعة واستدعت بدورها سيارة نقل الموتى، واستكمال الإجراءات لدفن الرضيع.



لجنة العرائض "بمجلس الشورى تبحث تعزيز التعاون مع

حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 11 أكتوبر 2011

<http://www.alriyadh.com/2011/10/11/article674566.html>

الرياض - واس

عقدت لجنة حقوق الإنسان والعرائض إحدى اللجان المتخصصة في مجلس الشورى أمس اجتماعاً برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور مشعل بن ممدوح آل علي، وذلك بحضور وفد من أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني. وتناول الاجتماع التعريف بالجمعية الوطنية وما تقوم به من أدوار في سياق العمل على تسهيل الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان، وما تؤديه من مهام في المجال الحقوقي في المملكة، إضافة إلى التعريف بأهم الأنشطة والإنجازات التي قامت بها على هذا الصعيد داخلياً وخارجياً. كما بحث الاجتماع عدداً من الموضوعات ذات العلاقة بين الجمعية ولجنة حقوق الإنسان والعرائض، في ظل تنامي التوجه نحو تعزيز وتطوير

مجال حقوق الإنسان في المملكة من خلال إيجاد قنوات فاعلة تسهم في مزيد من التواصل والتعاون في المجال الحقوقي بين الجمعية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية على أساس من الشفافية والوضوح وبما يعزز مبدأ حقوق الإنسان في مختلف المجالات. وأعربت الجمعية خلال الاجتماع عن تطلعها لمزيد من التعاون بينها وبين لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى في كل ما يتعلق بالموضوعات والأنظمة ذات العلاقة بالمجال الحقوقي والتي يدرسها ويقرها المجلس ومواءمتها بما يتم دراسته من اتفاقيات دولية في هذا السياق.



إيقاف المتسببين في حادثة "الهيئة والنعناع" عن العمل وإحالة القضية للرقابة والتحقيق

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 11 أكتوبر 2011

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111011/Con20111011450364.htm>



خالد الجابري - المدينة المنورة
أحيلت قضية المواطنة التي تعرضت إلى التعنيف من قبل أفراد في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة إلى هيئة الرقابة والتحقيق للنظر في ملابساتها.
وكان صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة أصدر تعليماته بإحالة ملف القضية إلى هيئة الرقابة والتحقيق؛ للنظر في تداعيات القضية من كافة جوانبها، وإيقاف من يثبت التحقيق إدانتهم.

يذكر أنه جرى إيقاف أفراد الهيئة المتسببين في القضية عن العمل حتى استكمال التحقيق، ومن ثم رفع نتائج التحقيق إلى أمير المنطقة. من جهتها، قالت المعنفة (ن، م) إنها عند دخولها لديوان إمارة المدينة المنورة لتقديم شكواها ضد أعضاء الهيئة المتسببين في القضية كانت تعاني من الخوف والاضطراب النفسي ولم تذق طعم النوم، موضحة أن متابعة أمير المدينة بأبوتها الحانية لقضيتها بددت أحزانها، وأن هذه اللفتة الإنسانية ليست مستغربة على ولاية الأمر في بلادنا الذين يترجمون بمواقفهم أن سياسة الباب المفتوح أقرب الطرق إلى لقائهم وبث الشكوى لهم بعد الله عز وجل. وأضافت أن ما يطمئنني أن قضيتي في أيد أمينة.



إيقاف 6 أعضاء من هيئة المدينة عن العمل ... مزقوا عباءة مواطنة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 11 أكتوبر 2011

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/317292>

المدينة المنورة - إبراهيم الجابري
تصاعدت قضية المواطنة (م. ن) الشمري التي تعرضت للاعتداء والإيذاء من جانب بعض موظفي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة، إذ وجه أمير المنطقة الأمير عبدالعزيز بن ماجد أمس بإحالة قضيتها إلى هيئة الرقابة والتحقيق، للتحقيق في القضية من جوانبها كافة، إذ تم إيقاف المتورطين في هذه الحادثة عن العمل حتى استكمال التحقيق، ومن ثم الرفع لأمر المنطقة عن نتائجها بشكل عاجل. وقالت المواطنة لـ«الحياة»: «إن إمارة المنطقة أبلغوني أن قضيتي ستنتضح نتائجها خلال الأسبوع المقبل، ولن أتنازل عن حقي ممن تهجم علي من بعض أفراد الهيئة وعددهم 6 أشخاص، وأطالب برد كرامتي بعد أن مزقوا عباءتي ونزعوا نقابي».

وأضافت أنها تعرضت لهذا الاعتداء فور وصولها إلى المدينة المنورة قادمة من ينبع عن طريق النقل الجماعي برفقة (خالها) أمس الأول، للتقديم على هيئة التخصصات الطبية بهدف استخراج رخصة طبية لمزاولة مهنة الطب. من جانبه، أكد مصدر مسؤول في «هيئة المدينة» لـ«الحياة» أن التحقيقات لا تزال جارية في هذه الحادثة مع المتهمين في القضية إذ جرى إيقافهم عن العمل، استعداداً لاستجوابهم من جانب لجنة حكومية حضرت لـ«الهيئة» صباح أمس للوقوف على حقيقة القضية وملاساتها.

من جهتها، كشفت عضو هيئة حقوق الإنسان في المدينة المنورة شرف القرافي لـ«الحياة» أن الهيئة تسلمت ملف قضية الفتاة المعنفة، مشيرة إلى أنها بصدد متابعته واتخاذ الإجراءات اللازمة، وتقديم تقرير مفصل عن جوانب القضية كافة إلى مدير الفرع الدكتور محمد العوفي، لاتخاذ اللازم.

ملاك قرية اللؤلؤ يلجأون لـ حقوق الإنسان لاستعادة منازلهم المنزوعة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 11 أكتوبر 2011

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/317274>

جدة - نجلاء رشاد

لجأ سكان قرية اللؤلؤ (شمال محافظة جدة) إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أملاً في استعادة منازلهم المملوكة بعقود شرعية منذ 10 أعوام، بعد أن أجبروا على إخلائها بالقوة بسبب اختلاف بين ورثة المالك لـ«القرية»، في الوقت الذي لم يجدوا حلاً جزئياً من الجهات الحكومية ذات العلاقة لإنصافهم واستعادة منازلهم.

وأكد عضو جمعية حقوق الإنسان في المحافظة معتوق الشريف استقبال جمعيته شكوى سبعة من قاطني قرية اللؤلؤ، مطالبين فيها بتدخلها لاستعادة منازلهم مصطحبين معهم جميع المستندات والوثائق التي تثبت ملكيتهم لتلك المساكن. وقال الشريف لـ«الحياة»: «شرعت الجمعية في درس الدعوى من خلال أعضاء قانونيين تابعين لحقوق الإنسان بغية درسها وإسنادها قانونياً، توطئة لعرضها على مجلس أعضاء اللجنة من أجل درسها في شكل خاص، ومن ثم وضع الآليات والإجراءات التي ستتبعها الجمعية في حلها في شكل عاجل».

وبشأن القضية، كشف عدد من ملاك المساكن في قرية اللؤلؤ شراءهم منازل داخل القرية بعقود شرعية من طريق التقسيط المنتهي بالتمليك، إذ تم سداد كامل المبلغ للشركة، مستندين بذلك على إيصالات وشيكات مقيدة بأرقام الصكوك، إلا أن المستثمر لم يسلم أي أحد منهم صكه الشرعي طيلة الأعوام الماضية.

وقال أحد الساكنين في القرية سمير رفعت لـ«الحياة»: «عدت من رحلة السفر ووجدت أقفال أبواب المنزل قد غيّرت، ومعلقة عليها ورقة كتب عليها «ممنوع الدخول إلا بعد مراجعة المحكمة» ولم أستطع الدخول إلا من طريق باب الشرفة لأجد الفوضى تعم المكان وإحداث تكسير في الأثاث المنزلي»، مشيراً إلى أن المعاناة مع هذه المشكلة بدأت منذ العام الماضي عقب طلب الإخلاء منهم، وتبعها بعض السلبات من خلال الإهمال في صيانة وتعطيل مسابحها وإبلاغهم بقطع التيار الكهربائي».

وأفاد رفعت بأن ساكني القرية رفعوا عدداً من البرقيات إلى محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد وفي انتظار الرد، إلى جانب محاولاتهم المتكررة لمقابلة أصحاب الشركة العقارية المنفذة لأعمال القرية لإيجاد حل ينهي المشكلة إلا أنهم ظلوا يتهربون من مقابلتهم. وتأكيداً لما جرى، أوضحت إحدى المالكات لمسكن في القرية سميرة أنها حاولت مراراً وتكراراً الاجتماع بصاحب الشركة وابنه إلا أنها لم تتمكن من مقابلته بحجة عدم تواجده في مكتبه، وقالت: «نظراً للتبرير المعتاد لعدم مقابلته بداعي عدم وجوده، شككت ذات مرة عكس ذلك، ورفضت إلا التحقق بنفسي من إفادة مسؤولي مكتبه بعدم تواجده داخله، فلم أقتنع بذلك واقتحمت المكتب عنوة ووجدته، وبعد حديث مطول معه وعدني بأن الموضوع سيحل في أقرب فرصة، بيد أنني تفاجأت بعد أيام قليلة باتصال من أحدهم يعلمني بأن منزلي تم اقتحامه من أشخاص غير معروفين وبعد الوصول وجدت الأبواب مقفلة والفوضى تعم المكان ولا أعلم كيف يحق لهم الدخول وأغراضنا الشخصية موجودة داخل المسكن»، مضيفة أنها لم تصل إلى حل رغم ذهابها إلى المحكمة.

وشاركت مالكة أخرى سناء عبد الحميد قاري سابقتها سميرة الأحزان والمعاناة، وزادت: «المنزل الذي تم أخذه منا بالقوة هو حصيلة 20 عاماً من النصب والعناء، ما ينبيء بأن الملاك في قرية اللؤلؤ هم ضحايا لمؤامرة من همها اللهث من دون خوف من أحد»، مفيدة بأنه تم سرقة عدد من أغراض منزلها واحتجاز سيارة ابنها بعد أن تم إغلاق أبواب مدخله بالحواجز الخرسانية».

من جهته، شدد المحامي الشرعي لمواطني القرية صبحي الشيخ على صحة العقود والوثائق التي لدى موكله التي تثبت ملكيتهم للمساكن، مشيراً إلى أن المشكلة تقع على عاتق الشركة العقارية جراء ماطلتها في إعطاء الملاك صكوكهم

الشرعية حتى ظهر آخرون لتلك القرية، ليخلوا الجدد القدامى مستندين إلى صك شرعي صادر من محكمة جدة، ملمحاً في الوقت نفسه إلى أن الملاك الجدد هم «ورثة» لديهم عقود صحيحة تثبت أحقيتهم في أرض قرية اللؤلؤ السكنية. بدورها، حاولت «الحياة» الاتصال بمحامي الشركة المنفذة لأعمال «القرية» لمعرفة الأسباب الجوهرية التي خلفت تلك المشكلات والجوانب الأخرى التي تتعلق بالقضية إلا أنه لم يرد على الاتصالات المتكررة على هاتفه منذ ثلاثة أيام.



لماذا المرأة السعودية في مجلس الشورى ؟ وكيف؟

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 11 أكتوبر 2011

<http://www.al-madina.com/node/331950>

د. سهيلة زين العابدين حماد

سؤالان يطرحهما الكثيرون، فما الذي ستقدمه المرأة بدخولها في مجلس الشورى؟ وكيف ستكون مشاركتها؟ وأقول هنا إجابة عن السؤال الأول، بأنها ستقدم الكثير، فوجودها في مجلس الشورى ضرورة ملحة، خاصة بعد ما ثبت بيقين لا يقطعه أدنى شك أنّ بعض أعضاء مجلس الشورى مع احترامي وتقديري لهم يرون الأمور بعين واحدة، هي عين الرجل عندما تُعرض عليه التقارير من مختلف الجهات الحكومية، أو بعض الأنظمة لمناقشتها، وإجراء تعديلات عليها، أو اقتراح أنظمة جديدة، وأنا هنا لا أتجنّب عليه، ولا أقلل من شأنه، فهذه نتيجة حتمية لانفراد أحد النوعين بالنظر في قضايا المجتمع، واتخاذ القرار بشأنها، ولذا نجد نظام الكون قام على الزوجية ليتحقق التوازن، فإذا انفردت المرأة بالقرار، سيختل توازن المجتمع، وكذا الحال بالنسبة للرجل؛ لذا لا بد من مشاركة الاثنين معاً، ومن هنا نجد الملك عبد الله في كلمته لمجلس الشورى أكد على أهمية التحديث المتوازن بمشاركة المرأة في مجلس الشورى والمجالس البلدية، وكل مجالات العمل لمنع حدوث أي خلل، كما حدث من قبل في بعض قرارات المجلس، وعدم تطرقه لمعالجة الكثير من القضايا المطروحة في ساحات النقاش المجتمعي لكثرة المعانين منها من النساء بصورة خاصة، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر: عندما عُرض مشروع تنظيم زواج السعوديين والسعوديات من أجانب، ترك كثيرًا من الأمور المتعلقة بأزواج وأبناء السعوديات الأجانب معلقة، كوجود عدد كبير من أبناء السعوديات الأجانب بدون جنسية بسحب جنسية آبائهم منهم لمنحهم الجنسية السعودية مع إيقاف التجنيس منذ سنة 1426هـ؟ فما مصير هؤلاء؟ وهو بذاته بما أقره في النظام، حرم أولاد السعوديات من حق حصولهم على الجنسية، واستبدال ذلك بالإقامة الدائمة، وهناك فرق كبير بين الاثنين، هذا ومن قبل ناقش المجلس نظام الجنسية، فحل مشاكل الرجل في هذا النظام، بينما ظلت مشاكل المرأة كما هي، وكأنّ المرأة لا تمثل نصف المجتمع، فالمرأة كانت مغيبة في المجلس ومهمشة حضوراً وفعلاً وإنساناً، فحتى عندما طالب الدكتور محمد آل زلفة بحق المرأة في قيادة السيارة عام 2005م، هوجم هجوماً شديداً، ورفض مشروعه من قبل المجلس، وعرض على مجلس الشورى أكثر من مرة مطالب من مواطنين ومواطنات بمنح المرأة حق قيادة السيارة، جُمِدَت هذه الطلبات، ولم يُنظر إليها، وآخرها مبادرة قيادة المرأة للسيارة المقدمة الآن إلى المجلس، وأمل من معالي رئيس مجلس الشورى قبول مناقشتها، وأن يتجاوب المجلس مع مطلب المرأة في منحها حقها في قيادة السيارة.

فالسؤال ما الذي ستقدمه المرأة في مجلس الشورى سؤال جد هام لأنّ المرأة ستقدم الكثير، فهي متفاعلة مع ما يحدث في مجتمعها، وتُعاني ممّا يُعاني، ومواكبة لما يشهده من حراك في شتى المجالات، وستستثمر جميع الصلاحيات الممنوحة للمجلس، وجميع المهام الموكلة إلى لجانها، فهناك مُعتقد خاطئ أنّ مجلس الشورى مجلس صوري لا يملك صلاحيات، ولكن عند الاطلاع على نظامه ومهام لجانها سنجد أنّه يملك صلاحيات كبيرة للأسف لم يستثمرها مجلس الشورى كما يجب إلى الآن.

وستعمل خلال وجودها في لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية على رفع الوصاية على المرأة ، والتعامل معها معاملة القاصر مهما بلغت من السن والعلم والمعرفة، وإعطاء ولي أمرها حق حرمانها من العلم والعمل والسفر، وحققها في الميراث إمّا لأعراف قبلية، أو لتحكم الوكيل الشرعي، أبا كان، أو أخا، أو عما، أو خالا المفروض عليها ، بل حرمانها من حقها الطبيعي في الحياة، فارتفعت نسبة الأمية والبطالة والفقر والمرض والعدواسة لدى النساء السعوديات أضعاف ما هي عليه لدى الرجال السعوديين؟

كما سيطالب المحاكم بإلغاء المعرفين للمرأة من محارمها واعتماد بطاقة أحوالها الصادرة من وزارة الداخلية؟ هذا الشرط عرّض المرأة لكثير من الابتزاز والتحايل من قبل بعض أولياء الأمور بالحصول منها على توكيل عام لإدارة أموالها وممتلكاتها، فيبيعها ولي الأمر لنفسه بموجب هذا التوكيل؛ إذ يحضر امرأة على أنها أخته، أو زوجته، أو أمه، أو ابنته، ويأتي بمعرفين يشهدان بذلك ممن لا ذمة لهما ، ويحصل على توكيل عام ممن أحضرها على أنها أخته، أو زوجته، أو أمه، أو ابنته، وبموجب هذا التوكيل يستولي على أموال من حصل على توكيل منها، فاشتراط المعرفين للذين ليس لهما أصل في الإسلام فيه ضياع لحقوق الكثير من النساء!!

كما ستقترح أنظمة للحد من زواج القاصرات وعضل الراشديات، والتطبيق لعدم الكفاءة في النسب، ورفع المعاناة عن المهجورات والمعلقات والمطلقات، وإقرار البصمة الوراثية في إثبات النسب، وتجريم العنف الأسري، وإصدار مدونة للأحوال الشخصية طبقاً للفهم الصحيح للآيات القرآنية القطعية الدلالة والأحاديث النبوية الصحيحة واستبعاد الأحكام الفقهية المبنية على مفاهيم خاطئة لبعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، أو مبنية على أحاديث ضعيفة، أو مُرسلة، أو شاذة ، أو موضوعة، أو مُنكرة؟

كما أنّها ستقترح مشروعاً يحد من عقوبة الجلد، وعدد الجلادات ، فكثير من القضاة يجمعون بين السجن والجلد مع الغلو في عدد الجلادات؛ إذ يصل عددها إلى ما فوق الألفي جلدة، مع أنّه لا يوجد في الحدود من عقوبات الجلد سوى ثلاث حالات: حد الزاني البكر (أو الزانية البكر) مئة جلدة بنص القرآن، وحد القذف وهو ثمانون جلدة بنص القرآن ، وحد شرب الخمر وكان أربعين جلدة بالسنة.

وهكذا لا يوجد جلد في مجال الحدود غير هذه العقوبات أدناها أربعون جلدة، وأقصاها مائة جلدة، والعبد حكمه النصف، فيصير أقل حد في الجلد 20 جلدة، وأمّا التعزير فليس فيه شيء محدد، وإنما يوكل إلى اجتهاد الإمام، فيضرب، أو يسجن، أو يفعل غير ذلك ممّا يراه رادعاً عن المعصية، ولكن لا ينبغي له الزيادة في الجلد على عشرة أسواط، لقوله صلى الله عليه وسلم: (لا يجلد فوق عشر جلادات، إلا في حد من حدود الله). رواه البخاري ومسلم وغيرهما، واللفظ للبخاري. للحديث صلة.

خلال محاضرة نسائية ناقشت مفاهيم الحقوق بأبها مطالبات بتفعيل ثقافة حقوق الإنسان في مدارس البنات

بعسير

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011
<http://www.alriyadh.com/2011/10/12/article674945.html>

أبها- مريم الجابر
أكدت عضوات من جمعية حقوق الإنسان على أهمية تفاعل الإعلام مع القضايا التي ترد إلى الهيئة وأشرن أن مهمتهن ليست إبلاغ الإعلام بالشكوى بل متابعتها وصاحب القضية هو المعني بنشرها.
جاء ذلك ضمن محاضرة للمستشارة والمشرفة في هيئة حقوق الإنسان بالرياض سهام المعمر وكانت بعنوان "حقوق الإنسان مفاهيم وممارسات" التي نظمها فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير والتي أقيمت يوم أمس على مسرح الغرفة التجارية الصناعية بأبها وتطرقت المشاركات في المحاضرة إلى أن العادات والتقاليد ليست المشكلة وإنما في المطالبة بالحقوق وفي تحويل العادات والتقاليد، ومشكلات حالات العنف في التربية والتعليم بسبب عدم وجود برنامج وقائي وتنموي وأن الأمر يبدأ من المرشدة الطلابية إلى المديرية والمشرفة التربوية والحل في برنامج الحماية الاجتماعية على هاتف 19 19 وأن المشكلة في السلبية والصمت على الحقوق والجهل بالحقوق والخوف من المطالبة، وأبانت أن لجان الحماية الاجتماعية للطفل تتم من خلال التواصل على الرقم 116111 ويتم استقبال الحالات على هذا الرقم على مدار اليوم .



ذهنية إنسان القرية" تدير النشاط الحقوقي في المملكة

المصدر: جريدة شمس الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011
<http://www.shms.com.sa/html/index.php>

جدة. عبده الأسمرى
مع انطلاقة عمل «حقوق الإنسان»، كان الكثير ينتظر تقديم عمل سريع. وبارتباط سيكولوجي مع المجتمع، أثرت الجمعية التي ولدت في العاصمة لتنتشر جهدها في أرجاء الوطن، أن توصل الثقافة الحقوقية أولاً، قبل أن تتحول إلى خصم عنيد أمام التهاون والتقاعد في توفير حق الإنسان. «حقوق الإنسان» وضعت برواز العمل الحقوقي في أرض تطبيق الشريعة. العمل الحقوقي في بلدنا ليس كغيرها، فعمل الجمعية الاحترافي صنفها جهة رقابة على من ضيع الحق، وأملا لمن فقده، وخصما ضد من تناساه. الدكتور مفلح القحطاني القادم من إحدى قرى عسير، وإلى أن أصبح أستاذاً جامعياً وناشطاً حقوقياً تسلم هراً مثل هذه الجمعية، أوجز كل خصال «إنسان القرية» في أسلوب تعاطيه مع الشأن الحقوقي عموماً، دون مطاردة لـ«الفلashes» والبيانات الإعلامية. صمت وسياسة القحطاني الحقوقية، قد تغضب كثيرين ممن يهربون من جولات الجمعية المفاجئة؛ لأن تلك الجولات لا يهتمها الاستقبال وحفلات الشاي والولائم، بقدر اهتمامها برفع تقارير عن

«حق الإنسان» في الموقع الذي وصلوا إليه. القحطاني ومعاونوه من أفراد الكتيبة الحقوقية، لا يكتفون بقراءة ملامح ضياع الحق، بل يتوقفون عند رفع تقرير فقط، وإنما يصرون على متابعته حتى يعود موقعاً بتأكيد الحق. الجمعية تقف شهرياً، تقريباً، لتعلن الدروس في مجالها أمام وفود خارجية، تنشد الاطلاع على تجويد العمل. وبطبيعة الحال، لا يتوقف القحطاني ولا يصمت حتى أمام هؤلاء، حينما كاشف وفداً أمريكياً بمبالغتهم في التركيز على السلبيات وإغفال الإيجابيات في تقاريرهم الحقوقية عن المملكة، كما تساءل أمام وفد ألماني عن مدى إمكانية تغيير سياسة بلادهم نحو إسرائيل.



هيئة الرقابة تبشر القضية.. وتوقعات باستدعاء الأطراف اليوم هيئة المدينة تنفي الاعتداء على المرأة المعنفة.. والحمين يشكل لجنة عليا للتحقيق

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011

<http://www.al-madina.com/node/332102>

لطفي عبداللطيف - موسى الجهني - متابعة
تسلمت أمس هيئة الرقابة والتحقيق أوراق قضية المواطنة التي ادعت تعرضها للاستيقاف والإيذاء من جانب بعض أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمدينة المنورة. وعلمت المدينة أنه تم إحالة القضية إلى أحد المحققين لدراستها، ومن المتوقع استدعاء أطرافها اليوم الأربعاء، وعلمت المدينة أن الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يولي القضية اهتماماً كبيراً للوصول إلى الحقيقة الكاملة من جميع الأطراف، وقد أوفد لجنة للتحقيق والتحري، كما أن مدير فرع الهيئة بالمدينة يتابع سير القضية. وعقد الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبد العزيز الحمين اجتماعاً عاجلاً أمس الأول في الرئاسة مع المعنيين للتأكد من تفاصيل موضوع الفتاة وحقيقة ما جرى، وقال مصدر في «الرئاسة» لـ «المدينة» إن الحمين أكد بشكل قاطع رفض الرئاسة الإساءة لأي مواطن مهما كانت المسببات وأنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة حال انتهاء التحقيق واتضح الحقيقة وبيّن أنه سيتم نشر نتائج التحقيقات في الواقعة بشكل كامل بمجرد الانتهاء منها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. ووجه الحمين بتشكيل لجنة عليا برئاسة وكيل الرئيس العام الملكف للشؤون الميدانية والتوجيه الشيخ محمد العبيدي مع فريق عمل ميداني لتقصي الحقيقة من جميع أطراف فرع الهيئة بمنطقة المدينة المنورة، والذي بدأ في مباشرة عمله أمس الثلاثاء هيئة المدينة تنفي

وطبقاً للرواية الموثقة من فرع الهيئة بالمدينة المنورة إلى الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف بالرياض من واقع محضر الضبط -حسب تأكيدات المصدر لـ «المدينة»- أن بلاغاً وصل إلى أحد مراكز الهيئة في المدينة يفيد بأن هناك حالة اشتباه في مقيم مصري يصطحب فتاة سعودية في سيارة أجرة ويتجولان في أحد الأحياء وورد بالبلاغ معلومات عن السيارة ونوعها والمكان التي تتجول فيه، وعلى الفور انتقلت فرقة من الهيئة إلى المكان حيث لوحظ وجود سيارة الأجرة تكثر الدوران في الحي المبلغ به فقام رجال الهيئة باستيقاف السيارة للتأكد من البلاغ والاطمئنان أن الفتاة ليست ضحية ابتزاز أو هروب من مدينتها -حسب نص رواية هيئة المدينة-.

وتستكمل الرواية بالقول: إن أعضاء فرقة الهيئة أظهروا هوياتهم للمرأة ومرافقها واطلعوهم أنهم من رجال الهيئة وأنه يجري التأكد من عدم حدوث أي مكروه للفتاة. وطبقاً للرواية: فإن الفتاة أصيبت بحالة من الانفعال الشديد، فقام رجال الهيئة بتهديتها وطمأنتها، وأنهم يقومون بالتأكد من سلامتها وأنها بخير مؤكدين أنهم لم يمسوها بأي سوء ولم يلحق بها أي أذى.

وتشير الرواية أن الفتاة ومرافقها طلبا مساعدتهما للوصول إلى إحدى المؤسسات لإجراء مقابلة لها وأنهم لا يعرفون موقعها؛ لأنهما قادمين من ينبع فقام رجال الهيئة بإركابهما في سيارة الهيئة وأوصلاهما إلى مبنى المؤسسة التي يطلبون الوصول إليها وانتظروا حتى دخلت الفتاة ومرافقها المبنى والخروج منه، والتأكد من قضاء المصلحة التي جاءا من أجلها

وتضيف الرواية أن الفتاة ومرافقها أوضحا لرجال الهيئة أنهما مضطرون للبقاء إلى الغد لإجراء المقابلة الشخصية لها وأنهما لا يملكان تكاليف بقائهم ليوم آخر، فقام عضو من رجال الهيئة تطوعاً واجتهاداً منه بتأمين السكن لهما. وقال مصدر في الرئاسة إن إجراءات التحقيق في البلاغات التي تقدم للجهات الحكومية التي لها حق الضبطية نظاماً وفي حالات الاشتباه التي تحصل لجهات الضبطية قد يقع فيها التباس، ووظيفة جهة الضبط التأكد من صحة البلاغ من عدمه من منطلقها الوظيفي، سواء كانت الجهة المخولة بالضبط الهيئة أو الشرطة أو أي جهة يمنحها النظام «حق الضبط»، مضيفاً أن التحقيقات ستظهر الحقيقة رواية الهيئة أم شكوى الفتاة وإن كان للفتاة حق وفعلًا وقع عليها ضرر فستأخذه، ويحال المخطئ إلى الجهات المختصة لأن رجال الهيئة موظفي دولة وينطبق عليهم ما ينطبق على موظفي الحكومة من إجراءات إدارية وغيرها.

رواية الفتاة

أما رواية الفتاة كما سجلتها في شكوى سلمتها لإمارة المدينة المنورة فتقول إنها جاءت برفقة خالها في حافلة للنقل الجماعي من مدينة ينبع لاستخراج «رخصة طبية» من هيئة التخصصات الطبية بهدف استخراج رخصة طبية لمزاولة مهنة الطب وأنهما ركبا سيارة أجرة لتوصيلهما لمكان هيئة التخصصات الطبية، ولكن سائق الأجرة لم يكن يعرف موقع «التخصصات الطبية» فقام بالتجوال في بعض الأحياء في المدينة المنورة، وأثناء البحث عن مكانها فوجئتا بسيارتين تعترضان طريق سيارة الأجرة وتوقفانها عنوة ويخرج منها خمسة أشخاص، وحضر آخر لمساعدتهم، ويهجمون على السيارة الأجرة التي كنا نستقلها فبادرت بالصراخ ظناً أنهم لصوص، وأكدت الاعتداء عليها وأن أحدهم ضربها ونزع حجابها، وأنزلوها وخالها من سيارة الأجرة بالقوة، ثم جاءت سيارة الهيئة واطلعوا على أوراقنا الثبوتية وأركبوها فيها وقاما بتوصيلهما إلى هيئة التخصصات الطبية واستأجروا لهما غرفة في أحد الفنادق، وسيارة لإيصالهما إلى الموقع، وأعطوهما مبلغ 500 ريال وبعض الهدايا. وكانت الفتاة أشارت إلى أنها تعرضت للتوقيف والتهديد والأذى من قبل عدد من رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة وتم نزع حجابها وكمم أحدهم فمها بيده.



محاضرة نسائية عن حقوق الإنسان بأبها

المصدر: جريدة سبق الجمعة 9 ذوالقعدة 1432 هـ 7 أكتوبر 2011 م

<http://www.sabq.org/sabq/user/news.do?section=12&id=3373>

نادية الفوز - سبق

تنظم هيئة حقوق الإنسان بأبها محاضرة نسائية بعنوان "حقوق الإنسان.. مفاهيم وممارسات"، وذلك مساء الأحد المقبل على مسرح الغرفة التجارية الصناعية بأبها، تقدمها المستشارة سهام المعمر، والباحثة النفسية نجلاء الجمعان. كما تنظم الهيئة بعسير ورشة عمل تنسيقية تضم شريحة من الجانب النسائي التربوي والأكاديمي والاجتماعي بالهيئة، وعددًا من منسوبات الجهات الحكومية ذات العلاقة لمناقشة أسباب ودوافع العنف الأسري، ووضع الحلول الوقائية، والعمل على تنفيذها وفق منهجية تربوية حقوقية سليمة من خلال خطة عمل مشتركة، وذلك في إطار خطة الهيئة بالمنطقة لإقامة جملة من الفعاليات والمحاضرات التي تندرج ضمن أنشطة الفرع. من جهته أكد الدكتور هادي علي اليامي، عضو المجلس والمشراف العام، على أن دور هيئة حقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان يمتد إلى جميع شرائح المجتمع، ومن خلال إشراك المؤسسات الحكومية والخاصة في مسيرة التنقيف. وأشار إلى أن ما يقدم من برامج تنقيفية، متمثلة في عدد من المحاضرات وورش العمل وملتقيات وندوات لجميع محافظات منطقة عسير، يأتي ضمن برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان التي تنفذها الهيئة بناء على موافقة سامية من خادم الحرمين الشريفين.



التقى عضو البرلمان الألماني.. رئيس هيئة حقوق الإنسان:

الشريعة الإسلامية حفظت الحقوق وكفلتها لجميع من يعيش على أرض المملكة

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 10 ذوالقعدة 1432 هـ 8 أكتوبر 2011 م

<http://www.al-jazirah.com.sa/20111008/In6d.htm>

الجزيرة - المحليات

التقى معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه بالهيئة أمس عضو البرلمان الألماني جان اكيين.

وقد جرى خلال اللقاء بحث العلاقات المتميزة التي تربط البلدين الصديقين وسبل تعزيزها، وخصوصاً في مجال حقوق الإنسان، كما بحث معاليه خلال اللقاء تطورات حقوق الإنسان على جميع الأصعدة. ونوه معاليه بما تشهده المملكة من تطورات في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان التي تحظى بدعم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - مشدداً على أن الشريعة الإسلامية حفظت جميع الحقوق وكفلتها لجميع من يعيش على أرض المملكة مواطناً ومقيماً، كما أن المملكة سنّت العديد من الأنظمة والقوانين التي تركز مبدأ العدالة والمساواة للجميع.

كما أشار إلى ما يبذله خادم الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة من أجل أمن ورخاء شعبه وما يتحقق على أرض الواقع من نقلات تطويرية نوعية تشهدها المملكة في مختلف القطاعات.

وعلى الصعيد الدولي أشار إلى مبادرات خادم الحرمين الشريفين الرائدة لتحقيق العدل والأمن والسلام بين الشعوب وإشاعة ثقافة الحوار البناء بين أتباع الأديان ومختلف الثقافات والحضارات لما فيه خير الإنسان. مؤكداً أن المبادرات الإنسانية لخادم الحرمين الشريفين تؤكد تعزيز قيم حقوق الإنسان والتسامح ونبذ الكراهية والعنصرية. كما تناول الجانبان القضية الفلسطينية وما يعانيه الإنسان الفلسطيني من انتهاك لحقوقه المشروعة، خاصة حقه في إقامة دولته المستقلة المؤيدة بقرارات الشرعية الدولية. وطالب معاليه بضرورة دعم هذا الحق المشروع للشعب الفلسطيني ووقف الانتهاكات الإسرائيلية التي تمارس على الشعب الفلسطيني بشكل يومي منتهكة في ذلك القوانين والاتفاقيات الدولية.

من جانبه عبّر عضو البرلمان الألماني عن سعادته بزيارته الأولى للمملكة، ونوه بالعلاقات الوطيدة بين البلدين الصديقين، مشيداً بقيادة خادم الحرمين الشريفين الحكيمة ورؤيته الثاقبة ودوره الريادي إقليمياً ودولياً، كما عبّر عن سروره بما تشهده المملكة من نهضة في مختلف المجالات، خاصة حقوق الإنسان.



رئيس هيئة حقوق الإنسان يلتقي السفير البريطاني

المصدر: جريدة الرياض الأحد 12 ذو القعدة 1432 هـ - 9 أكتوبر 2011م

<http://www.alriyadh.com/2011/10/09/article674141.html>

الرياض/ واس

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أمس في مكتبه بالهيئة سفير بريطانيا لدى المملكة توم فيليبس. وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية وبحث المواضيع ذات الاهتمام المشترك. واستعرض الجانبان ما تشهده المملكة من تقدم وتطور في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان التي تحظى بدعم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - وأكد العيبان أن الشريعة الإسلامية حفظت جميع الحقوق وكفلتها لجميع من يعيش على أرض المملكة، مبيناً أن قرارات خادم الحرمين الأخيرة التي أفضت إلى مشاركة المرأة السعودية في مجلس الشورى والمجالس البلدية تعد شاهداً على ما يبذله الملك المفدى من أجل تنمية وتطوير كل ما يتعلق بأبناء الشعب السعودي. وأشار إلى ما يبذله خادم الحرمين وحكومته الرشيدة من أجل أمن ورخاء المواطن وما يتحقق على أرض الواقع من نقلات تطويرية نوعية تشهدها المملكة في مختلف القطاعات وفي مقدمتها العدالة والاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية، وعلى الصعيد الدولي مبادرات خادم الحرمين الرائدة لتحقيق العدل والأمن والسلام بين الشعوب وإشاعة ثقافة الحوار البناء بين أتباع الأديان ومختلف الثقافات والحضارات لما فيه خير الإنسان في كل مكان. وأكد الدكتور العيبان أهمية وقف الانتهاكات الإسرائيلية التي تمارس على الشعب الفلسطيني بشكل يومي منتهكة في ذلك القوانين والاتفاقيات الدولية، مشدداً على ضرورة تحقيق العدالة وضمان حقوق الإنسان الفلسطيني المسلوبة وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وطالب العيبان بدعم الحق الفلسطيني في هذا الشأن. ثم ناقش الجانبان أوضاع الطلاب السعوديين الذين يتلقون تعليمهم في بريطانيا في مختلف التخصصات. وعبر السفير البريطاني من جانبه عن سعادته بالعمل في المملكة، منوهاً بالعلاقات الوطيدة بين البلدين الصديقين، مشيداً بقيادة خادم الحرمين الحكيمة ورؤيته الثاقبة ودوره الريادي إقليمياً ودولياً، كما عبّر عن سروره بما تشهده المملكة من نهضة في مختلف المجالات. حضر اللقاء نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد آل حسين وبعض من مسؤولي الهيئة.

المملكة تشارك بورشة عمل في مجال حقوق الإنسان بالدول العربية وغرب آسيا في الخرطوم.. "اليوم"

المصدر: جريدة الرياض الاحد 12 ذو القعدة 1432 هـ - 9 اكتوبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/10/09/article673917.html>

الرياض - أسهمان الغامدي
يشارك ممثل المملكة عضو مجلس الشورى ومجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز الشدي في ورشة العمل التي ينظمها مكتب الأمم المتحدة للتدريب في مجال حقوق الإنسان في الدول العربية وغرب آسيا ، والتي تبدأ جلساتها اليوم الأحد في الخرطوم.
وأبان د. الشدي لـ "الرياض" أنه سيطرح ورقة عمله حول كيفية إعداد التقارير الدورية التي يتوجب أن تعدها الدول الأعضاء في اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية ، وما تتطلبه هذه المصادقة من تقديم تقارير دورية توضح مدى تنفيذ الدول لالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقيات ، مشيراً في ذات السياق إلى أن إعداد التقارير الدورية ليست تنفيذاً لالتزام الدول فقط وإنما يعد عملية مراجعة مفيدة لكل دولة يتم خلالها عقد العديد من الاجتماعات بين ممثلي الجهات المعنية بكل اتفاقية ونتيجة هذه الاجتماعات تبادل المعلومات حول الحقوق المنصوص عليها في كل اتفاقية ومراجعة التشريعات والإجراءات التي تنضم هذه الحقوق ، وقد يبين للمشاركين فيها نقصاً يحتاج إلى إكمال أو تعديل ، لا سيما إن موضوعات حقوق الإنسان في الغالب محل ترحيب وقبول وتسعى الدول إلى ضمانها ورعايتها.



رئيس حقوق الإنسان بالمجلس يستقبل الشكاوى على "فيس بوك"

بوك

المصدر: جريدة الوطن الاحد 12 ذو القعدة 1432 هـ - 9 اكتوبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=72130&CategoryID=5

لرياض: عبد الله فلاح 08-10-2011 PM 11:55
أنشأ عضو مجلس الشورى، رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بالمجلس الدكتور مشعل آل علي صفحة شخصية على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" لاستقبال شكاوى المواطنين، نظراً لأن لجنته هي المعنية بدراسة ومناقشة عرائض المواطنين ومقترحاتهم. وأكد الدكتور آل علي في اتصال مع "الوطن" أمس أن الدافع وراء إنشاء هذه الصفحة هو الوصول إلى المواطنين وكل من لديه شكوى أو عريضة أو استشارة بهدف تقديم الخدمة لهم، واصفاً الإقبال على الصفحة بـ "الممتاز".

وحول نوعية الشكاوى التي تتلقاها اللجنة، بيّن أن أغلب العرائض تختص بمشاكل الشباب والتوظيف، مؤكداً تقلصها خلال الفترة الماضية، مشيراً إلى أن مشاكل توظيف المعلمات جاءت في الدرجة الأولى من بين مشاكل التوظيف، خصوصاً ما يتعلق بالمعلمات البيدلات وخريجات الكليات المتوسطة. وقال إن هناك حلاً جذرياً لهذه القضية ولكن هيكله الوظائف تحتاج إلى وقت فقط. ولفت آل علي إلى أن مشاكل المبتعثين في الخارج، تأتي من ضمن الشكاوى التي تلقتها

اللجنة، خصوصاً من المبتعثين في الولايات المتحدة ممن تعرض لمشكلات هناك، وقضايا مثل تأخر تسليم الرواتب خاصة وأنهم صغار سن.

وطالب بضرورة افتتاح ثلاثة فروع للملحقية الثقافية في أميركا لتفادي ضغط الطلاب الذين يتجاوز عددهم 60 ألف طالب وطالبة. وقال "يجب التعامل مع الطالبات بدقة، وأن يحاول المسؤولون في الملحقيات الثقافية تفريج كربة أي مبتعثة وهي في الغربة"، مشدداً على ضرورة توظيف وظائف الملحقيات الثقافية. ونوه بمشروع برنامج الابتعاث قائلا: الدول تحسنا على مشروع الابتعاث. وأكد آل علي أن هناك بعض الأخطاء من قبل المسؤولين التنفيذيين تبطل ميزة العمل أمام المبتعثين في الخارج، مؤكداً أن مشكلة الإسكان كانت حاضرة ضمن الشكاوى التي تلقتها اللجنة، إلا أنه وصف الإستراتيجية المعدة من الدولة لحل مشكلة الإسكان بـ "الممتازة".



عائلة من 33 ابنا و3 زوجات تشتكي من بطش الأب

هيئة حقوق الإنسان وإمارة عسير تتدخلان لحماية الضحايا

وتقديم المساعدة لهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 10 أكتوبر 2011

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=72210&CategoryID=3

أبها - سامية البريدي
حرمت عائلة مكونة من 33 طفلا وثلاث زوجات من أبسط متطلبات الحياة المعيشية الكريمة، رغم الأمل الذي لدى والدهم، ولم يكف بذلك بل تعددت أنواع التعذيب الجسدي والنفسي الذي يستخدمه تجاه أبنائه وزوجاته.
يقول مسفر الابن الأكبر في تصريح إلى "الوطن"، واصفا معاناتهم: "جميع أفراد الأسرة المكونة من 3 زوجات و33 ابنا وابنه نعانى من عنف الوالد فمئذ أن وعيت على هذه الدنيا وأنا لا أعرف غير الضرب والحبس والسجن في دورة المياه وحرمان من الطعام والشراب والإهانة المستمرة، فنحن نسكن في عمارة مكونة من ثلاثة أدوار، الدور الأرضي صغير وأعيش فيه أنا وإخوتي (33) وثلاث من زوجات أبي، والدور الثاني فارغ، أما الدور الثالث فوضع فيه الغنم، مضيفا بأننا نسكن الشقة بلا سجاد ولا حصير ولا فراش وننام على الأرض فهي شقة خالية من كل شيء وملينة بالحشرات والصراصير.

ومن أساليب العنف الذي يتعرض له يقول مسفر: لقد خصص والدي دورة مياه وجعلها مثل السجن ووضع في أعلى سقف دورة المياه سلاسل ملحمة لتعليقنا فيها، ومن يحكم عليه بدخولها فإنه يبقى فيها لأيام طويلة، وجميعنا دخل هذا السجن وقد علق أحد إخوتي الأطفال فيها ولم يتحمل فأصبح يخرج من فمه دم ولم يرحم حالته هذه.

وأضاف مسفر بأن أحد إخوته أصيب بحريق حيث احترق منزل لهم في تهامة وهو كان في المنزل فتركه يحترق ولم يعالجه حتى ذهبت به إلى المستشفى وحالته سيئة وقد تركه في المستشفى 3 سنوات من دون أي سؤال، وهو في هذه الحالة السيئة كان يربط رجليه ويديه ومن شدة الربط قرر الأطباء بتر إحدى يديه مما سبب له الإعاقة الجسدية، ولا يوجد أحد يريد أن يوظفه حاليا، كما أنه كان يدرس في الثانوية، ولكن أبي أخرجه من المدرسة وجعله يعمل حارسا في إحدى المدارس ليأخذ راتبه، مشيرا إلى أن والده لا يعرف أسماء أولاده ولا بناته وأنه بسبب هذه المعاملة السيئة والتعذيب دخل بعض إخوتي وأخواتي الصحة النفسية للعلاج من الحالة النفسية التي أصيبوا بها.

وقال "أعمل الآن عسكريا وقد كان والدي يذهب إلى مقر عملي ويقول لهم إنني سيئ وإنني عاق ويحاول أن يشوه سمعتي وقد اشتكى علي بسبب سيارة لا أعرف ما قصتها وسجنت لمدة ستة أشهر وبسبب هذا الأمر فصلت من عملي وبعد

خروجي من السجن وبعدد من الواسطات رجعت للعمل لكن بوظيفة غير الوظيفة التي كنت عليها ولا بنفس الرتبة بل برتبة أقل".

وبين مسفر أنه وإخوته رفعوا شكوى إلى الشؤون الاجتماعية في عسير، لكن كان ردهم لنا بأن لا دخل لنا، ولم يقم المسؤولون بأي تصرف تجاه شكوانا.

إلى ذلك أجرت "الوطن" اتصالاً بهيئة حقوق الإنسان بعسير، حيث قال عضو مجلس الهيئة المشرف على هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الدكتور هادي اليامي: "إن فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير وفي إطار مهامه التنظيمية قام فور إبلاغه مؤخراً عن طريق أحد أفراد الأسرة بتكليف فريق عمل يضم باحثات اجتماعيات وشرعيات وكذلك باحثين متخصصين للقيام بزيارة الأسرة في مقر سكنهم الموقت الذي استأجره لهم أحد الأبناء الذي يعمل عريفاً في القوات المسلحة، وقد قدم الفريق تقريراً شاملاً عن وضع الأسرة والظروف المحيطة بها، كما تم التواصل مع الجهات المختصة ذات العلاقة. وأضاف أنه باشرت القضية الجهات ذات العلاقة في المحافظة ورفعت تقريرها إلى إمارة عسير التي تفاعلت بشكل إيجابي وسريع مع الحالة وتتطلع الهيئة من جميع الجهات ذات العلاقة وعلى رأسها لجنة الحماية الأسرية إلى تقديم الحماية السريعة اللازمة لمثل هذه الحالات وستبحث الهيئة مع تلك الجهات تقديم المساعدات العاجلة واللازمة في ظل الظروف الصحية التي يمر بها بعض أفراد الأسرة وفي ظل توقف عائلهم عن رعايتهم وحتى انتهاء القضية بشكل يعطي الجميع كامل حقوقهم". وأضاف اليامي: "ستتابع الهيئة نظر الجهات القضائية المختصة لمسألة الولاية الشرعية ومدى تحقق موجبات فسخها من الأب في حالة ثبوت ارتكابه للمخالفات التي ادعى بها أفراد الأسرة".

في المقابل رفض مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير سعيد موسى الرد حول أسباب تجاهل قضية الأسرة المعنفة، على الرغم من أنها مدرجة لديهم منذ أربعة أسابيع، ولكن لم تكن لديه أي إجابة، وأحال الرد إلى أحمد الشهراني مسؤول الحماية الاجتماعية، إلا أنه لم يكن متواجداً في مكتبه، بينما قال أحد الموظفين بالمكتب إن اللجنة النسائية سوف تزور العائلة وتتخذ إجراءات عاجلة تجاه قضية الأسرة.



المتهم الأول في تفجيرات الرياض يعترف بالجريمة ويتمنى قطع رأسه أمام المحكمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 10 أكتوبر 2011

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111010/Con20111010450101.htm>

منصور الشهري - الرياض

فاجأ المتهم الأول في خلية الـ 85 المنفذين جريمة الاعتداء الإرهابي على ثلاثة مجتمعات سكنية في العاصمة الرياض، خلال قراءته دفاعه أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، بأنه لا يزال يحمل الفكر المتطرف وذلك بتأكيد مباحة زعيم تنظيم القاعدة الهالك أسامة بن لادن، معتبراً إياه شهيداً، وتمنياً لزيم التنظيم الحالي أيمن الظواهري التوفيق، وتمنى المتهم أن السيف ينتظره خلف باب قاعة المحاكمة ليقطع رأسه.

وبدأت المحكمة الجزائية المتخصصة أمس الاستماع إلى دفاع المتهم الأول في القضية المرفوعة من الادعاء العام على 85 متهماً من المتورطين في الانضمام لخلية إرهابية نفذت جريمة الاعتداء الإرهابي على ثلاثة مجتمعات سكنية في الرياض في 1424/3/12 هـ، مما نتج عنه مقتل وإصابة 239 شخصاً، بينهم نساء وأطفال إضافة لمقاومة رجال الأمن وإطلاق النار عليهم مما أدى لإصابة اثنين منهم والشروع في تنفيذ اعتداءات إرهابية على قواعد عسكرية ومنشآت صناعية ونفطية ومجمعات سكنية.

وقدم المتهم الأول رده مكتوباً إلى المحكمة وذكر للقاضي اعترافه بالتهمة المنسوبة إليه وذلك برغم ما أبداه المحامي، الذي حضر الجلسة بتفويض من ذوي المتهم للترافع عنه، عن إنكار المتهم لبعض التهم المنسوبة إليه عند زيارته له في السجن، ومحاولات القاضي نصحه بالتشاور مع المحامي الحاضر للجلسة وعدم الاعتراف بما يعتقد أنه غير صحيح إلا أنه أصر على موقفه بالاعتراف وعدم حاجته لمحام.

وذكر المتهم أنه لم يمكن من الاطلاع على محاضر التحقيقات التي صدقها شرعاً، حيث ذكر له القاضي أن باستطاعته الاطلاع عليها ومن حقه ذلك وعرض عليه الأوراق التي يمكن الاطلاع عليها إلا أن المتهم بدا عليه التشدد، وذلك برفض كافة محاولات القضاة الثلاثة الحاضرين للجلسة للترتيب في الإقرار على نفسه تهماً لم يقر بها، مطالبين بأنه له الحرية في تغيير المحامي الذي أوكل من ذويه وأن يغيره بآخر ويمكن أن يترافع عنه أكثر من محام، إلا أن المتهم أبدى رفضه الشديد، قائلاً «أتمنى أن السيف ينتظرنى خلف باب قاعة المحاكمة لقطع رأسي».

وتدخل محامي المتهم المكلف من ذوي المتهم للترافع عنه قائلاً إنه عند زيارته في السجن ذكر له أن أكثر التهم غير صحيحة وأنه يائس من الحياة، مطالباً عرضه على برنامج المناصحة، مضيفاً أن لديه الاستعداد للترافع عن المتهم دون مقابل، «إذا أراد محامياً آخر سأتكفل بإقناعه بالترافع دون مقابل أو إعطائه تكاليف الترافع عبر الجمعية الوطنية للمحامين السعوديين».

التهمة المنسوبة إلى المتهم الأول:

- الانخراط في تنظيم القاعدة الإرهابي وانضمامه لخلية إرهابية قتالية في البلاد تابعة لتنظيم القاعدة، هدفها زعزعة الاستقرار وتهديد وحدة البلاد وسلامتها وقيام هذه الخلية بعدد من الأعمال التفجيرية والتخريبية، وقتل الأبرياء واستهدافهم بالقتل والخطف والاعتقال والاعتداء على رجال الأمن بالسلاح.
- انتهاجه المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وافتياته على ولي أمر هذه البلاد والخروج عن طاعته بالسفر خارج البلاد للمشاركة في القتال الدائر في أفغانستان وتدريبه هناك على عدد من الأسلحة الحربية والفردية.
- نكته ببيعة ولي أمر هذه البلاد الثابتة في عنقه من خلال مقابلاته للمارقات أسامة بن لادن ومبايعته على السمع والطاعة والقيام بعمليات إرهابية داخل البلاد وخارجها.
- مباشرة أدوار إجرامية لصالح العمل الإرهابي في الداخل من خلال الأفراد الذين ارتبط بهم.
- الشروع في تنفيذ ما بايع عليه زعيم التنظيم من تفجير شركة أرامكو السعودية ومجمعات سكنية لأجانب داخل البلاد واتفاقه وتنسيقه بخصوص ذلك مع منسق القاعدة.
- شروعه في البحث عن مواقع خاصة بالأجانب في المملكة لاستهدافها من قبل أعضاء تنظيم القاعدة في الداخل.
- اشتراكه عن طريق التواطؤ والتستر مع المتهمين الثامن والرابع عشر في شروعهما بشراء قنابل يدوية لدعم تنظيم القاعدة بقصد الاعتداء والإخلال بالأمن والإفساد في الأرض.
- تمويل الإرهاب والعمليات الإرهابية بجمعه التبرعات والزكوات المالية وتسليمها لأعضاء التنظيم الإرهابي وتغريب المتبرعين بأنها ستؤول لمستحقها الشرعيين وحياسة 309 كوبونات تابعة لمشروع التجارة الرابحة بقصد النصب والاحتيال لدعم التنظيم مادياً.
- تمكين أعضاء الخلية الإرهابية من استخدام حسابه البنكي لصالح التنظيم.
- تمكين بعض أعضاء الخلية من استخدام إثباتاته الشخصية لتزويرها واستخدامها في تنقلاتهم للحيلولة دون القبض عليهم قبل تنفيذ مخططاتهم الأتمة في البلاد.
- تمكين أعضاء الخلية الإرهابية من تسجيل سياراتهم باسمه والمعدة لتفجير مجمعات سكنية ومبان حكومية في البلاد ولتوفير خدمة التنقل لهم.
- نشر فكر تنظيم القاعدة الإرهابي وتأييده الداعي إلى تفجير المنشآت الحكومية والمجمعات السكنية من خلال قيامه بنسخ وترويج أشرطة فيديو وشرائح حاسوبية تحوي مقاطع تفجيرية ووصايا منفذتها، مما وفر الدعم الإعلامي للأعمال الإرهابية.
- التجهيز لعمليات إرهابية داخل البلاد وقتل المستأمنين والمعاهدين ورجال الأمن من خلال حياسة 20 رشاشاً من نوع كلاشنكوف وأربعة مسدسات و 102 طلقة نارية لرشاش ومسدس ومخزني مسدس وبندقية ساكتون نارية بقصد الاعتداء والإخلال بالأمن والإفساد في الأرض.
- الاشتراك في حياسة ونقل كمية من الأسلحة من مدينة الرياض إلى المنطقة الشرقية بقصد الاعتداء والإخلال بالأمن والإفساد في الأرض لاستخدامها في أعمال إرهابية تعزم الخلية على تنفيذها.

- الاتجار في الأسلحة وذلك ببيعها على أعضاء الخلايا الإرهابية بقصد الاعتداء والإخلال بالأمن والإفساد في الأرض.
- شراء متطلبات التزوير للخلية الإرهابية مما ساهم في توفير الوثائق المزورة لأفراد الخلية ومن ثم الحيلولة دون القبض عليهم من رجال الأمن.
- اشتراكه بالتواطؤ والتستر على الداعمين للأعمال الإرهابية من أعضاء التنظيم في الداخل بعدم إبلاغ الجهات الأمنية عنهم لقصد تنفيذ مخططات التنظيم الآتية.
- اشتراكه في التزوير لمصلحة التنظيم الإرهابي من خلال تستره على أحد أخطر أعضاء التنظيم الإرهابي «المتهم الرابع عشر» بحيازته ووثائق مزورة واستخدامها.
- إعطاؤه للمتهم الرابع عشر جواز سفره ليقوم الأخير بتزوير صورته ليسهل دخول أعضاء تنظيم القاعدة للمملكة لتنفيذ ما تصبو إليه في البلاد.
- التواطؤ والتستر على أحد أعضاء التنظيم إثر قيامه بخيانة الأمانة والتجسس لصالح الفئة الضالة بتسريب لائحة المطلوبين الصادرة من الجهات الأمنية بصورتها السرية خدمة لأعضاء التنظيم في الداخل.
- تدريب مجموعة من أعضاء تنظيم القاعدة الإرهابي على الأسلحة الرشاشة بقصد الاعتداء على المستأمنين والمعاهدين ورجال الأمن وتقجير منشآت حكومية ومجمعات سكنية.
- تستره على المتهم الثاني عشر في شروعه بتنفيذ عملية انتحارية داخل البلاد بعد التنسيق مع أحد قادة التنظيم.
- اشتراكه بالتواطؤ والتستر على المتهم الرابع عشر وتجار السلاح في بيع الأسلحة وذخيرتها بقصد الإفساد والاعتداء والإخلال بالأمن والاشتراك في حيازتها لذات القصد المجرم.
- إيواء أعضاء تنظيم القاعدة الإرهابي في الداخل في إحدى الشقق المفروشة.
- إيواء أحد أخطر الإرهابيين في المملكة «المتهم الرابع عشر» في منزل والده لمدة شهرين بقصد تنفيذ مخططات التنظيم والحيلولة دون القبض عليه رغم علمه بأنه مطلوب أمنياً.
- حيازة أربع وسائل تخزين تحوي عددا كبيرا جدا من الملفات المحظور تداولها وتحت على اعتناق الفكر المنحرف وحيازة شريطين مرئيين لتدريبات أعضاء التنظيم الإرهابي في معسكر الفاروق الخاضع لإشراف زعيم تنظيم القاعدة. مشاهدات
- حضر المحاكمة المحامي المكلف من ذوي المتهم للترافع عنه وممثلو وسائل الإعلام وممثل من حقوق الإنسان.
- حاول القضاة الثلاثة إقناع المتهم للتريث وعدم التسرع في إقرار تهم عليه لم ينفذها.



هيئة حقوق الإنسان: السرية مطلوبة لحل القضايا

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 11 أكتوبر 2011

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=145047>

أبها. محمد موسى
طلبت المشرفة في هيئة حقوق الإنسان بالرياض المستشارة سهام المعمر من وسائل الإعلام بأن تترك لهم الفرصة لتقديم القضايا التي ترددهم اختياريًا وتبعًا للحالات، وذلك في سياق دفاعها عن الاتهامات التي وجهت لفرع الهيئة بعسير بالتعقيم إعلاميًا عن قضاياهم وذلك في الندوة التي نظمها الفرع، أمس، بعنوان «حقوق الإنسان.. مفاهيم وممارسات» على مسرح الغرفة التجارية الصناعية بأبها. وشددت المستشارة المعمر على أهمية التواصل مع الإعلام لنقل الفعاليات وتفعيل الثقافة الحقوقية: «لكن اتركوا لنا الفرصة لنقدم للإعلام الحالات اختياريًا فالأساس الحفاظ على سرية العمل. ونحن نترك لأصحاب الحالات عرض مشكلتهم بأنفسهم للإعلام لتتابعها ونحلها بعد ذلك».

وقالت إن فرع الهيئة بالجانب افتتح منذ تسعة أشهر ويحتاج إلى تضافر الجهود لتحويل الحقوق إلى أفعال يومية، فالجميع بحاجة إلى التذكير وتغيير ثقافة المجتمع والتعريف بالحقوق والوصول إلى أكبر شريحة من المجتمع.



الأب مازال موقوفاً.. وآثار اعتداء جسدي بآلة معدنية منصهرة عليه والدة "معنف عسير" تتنازل عن القضية.. والمستشفى يرفض تسليم الطفل

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011
<http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=31597>

متابعة- أبها

تنازلت والدة طفل عسير المعنف عن القضية التي رفعتها ضد زوجها بسبب تعنيفه لابنها، وطلبت من إدارة مستشفى عسير الخروج بالطفل إلى المنزل بعد زوال الخطر عنه، ولكن إدارة المستشفى رفضت ذلك، لأن القضية مازالت في التحقيق ولن يسلم الطفل إلا بأمر من الشرطة وحقوق الإنسان وبحضور لجنة الحماية الأسرية بعد توفير الضمانات الكافية له، إلا أنه جرى رفع الحراسة عن الطفل.

ووفقاً لتقرير أعدته الزميلة سامية البريدي ونشرته "الوطن"، قال الناطق الإعلامي للشرطة الرائد عبد الله شعثن إن الحراسة على الطفل رفعت من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام؛ لأنها من صلاحيات محقق القضية وهم من لهم التوجيه فيما يعتبر ويروونه في مصلحة القضية، وأشار إلى أن الأب مازال موقوفاً ومازال التحقيق جارياً وقد صدر التقرير الطبي النهائي عن الطفل المعنف: حيث بيّن أطباء التجميل أن الطفل نَوّم بالمستشفى إثر اعتداء جسدي من قبل والده بآلة معدنية منصهرة أدت إلى حدوث حروق جسدية مختلفة العمق والدرجة في الوجه والصدر والساعدين والرجلين مع جرح في فروة الرأس طوله 10 سنتيمترات أجريت له خياطة، وحروق من الدرجتين الأولى والثانية في أنحاء الجسم والأعضاء.

أما أطباء المخ والأعصاب فشخصوا الحالة في تقريرهم بأن المريض يعاني شخاً شجياً من الناحية الصغية اليسرى من فروة الرأس، وأجريت له عملية خياطة ومازال المريض منوماً بالمستشفى تحت الملاحظة والرعاية لأنه يعتبر اعتداءً جسدياً.

سجل وطني للأطفال المعنفين والتربية“ تلزم الإدارات بالتوعية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111012/Con20111012450585.htm>

سعيد الباحص - الدمام

تحركت عدد من الجهات الحكومية المعنية بمواجهة وكشف حالات العنف والإساءة في معاملة الأطفال، نحو ترتيب أولوياتها وتنفيذ خططها للتفاعل مع البلاغات الواردة عن الحالات التي تردها سريعا، دون المراجعة أو التأخير، ومن هذه القطاعات إمارات المناطق بلجائها الأسرية، وكذلك وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم . وفي هذا الصدد أبلغت وزارة الصحة مديرياتها الصحية في مختلف مناطق المملكة، بسرعة تشكيل لجان تنفيذية تقوم بمهمة تطبيق مشروع آلية التعامل مع حالات إساءة الأطفال والعنف الأسري، والذي تقدم به برنامج الأمان الأسري الوطني، ووجهت الوزارة بتطبيق الآليات المقترحة وتكوين ممثلين للجهات الصحية ذات العلاقة، ترشحهم جهاتهم بحيث تقوم اللجنة بالتبليغ عن حالات الإساءة والعنف ضد الأطفال والأسر، والتي تصل للمرافق الصحية بصورة إلزامية وفقا لنماذج محددة مدرجة في بنود المشروع.

وحددت من مهام اللجان إنشاء سجل وطني لحالات العنف الأسري تقوم بتفصيل محتواه ومفرداته، وكذلك العمل على حماية المبلغ عنه وسرية المعلومات التي ترد والتعاون المسبق مع الحماية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية في كل الأحوال .

وفي جانب متصل وذات علاقة قصوى ألزمت وزارة التربية والتعليم، كافة إداراتها التعليمية بضرورة التأكيد على كافة المدارس خاصة الابتدائية منها، التقيد بآلية الاستفادة من خطة التوعية عن العنف ضد الأطفال، التي تشرع الوزارة بتطبيقها في كافة المدارس الابتدائية، عبر المطبوعات والمنشورات الموزعة على جميع المدارس، بمعدل أربع مغلفات لكل مدرسة ابتدائية، ومغلفان لكل مكتب تربية تابع للمدرسة، واشترطت لتطبيق الخطة آلية تشمل عرض اللوحات في ممرات المدرسة، ومكاتب الإدارة والمعلمين متضمنة شعار الخطة، والحملة ونشر ثقافة حقوق الطفل، و تخصيص وقت خلال الإذاعة المدرسية وكذلك خلال مادتي التعبير والمطالعة للحديث عن العنف ضد الأطفال، والاستفادة من اللوحات والكتب في حصص النشاط والمناسبات المدرسية، مع وضع نسخ داخل المكتبات المدرسية من الكتب التي تؤكد حقوق الطفل ومفاهيم العنف ضد الأطفال .

وكشفت التقارير الصادرة من بعض الجهات المعنية برصد حالات العنف، التي وردت المستشفيات وعرفت من خلال المدارس، وفق الدراسات التي بينت أن نسبة العنف ضد الأطفال وصلت إلى قرابة 15 في المائة، يتعرضون لنوع من الإيذاء أو الإساءة أو الإهمال، ومعظمها لا تصل لحد الإساءة الشديدة ولا تصل إلى المستشفيات والجهات الأمنية، وأن أكثر حالات العنف ضد الأطفال ممن تقل أعمارهم عن خمسة أعوام، فيما تمثل النسبة القليلة من الأطفال والأقل عرضة للعنف ممن تتراوح أعمارهم بين خمسة أعوام و15 عاما .

وتبدأ اللجان المشكلة لحقوق الإنسان في وزارة التربية والتعليم في كافة مناطق ومحافظات المملكة، عملها المنبثق من اللجنة الرئيسية والتنسيقية لحقوق الإنسان، وبالتعاون مع إدارة الحماية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية، إعداد البيانات الإحصائية الخاصة بحالات العنف ضد الطلاب أو كل ما يتصل بطبيعة عمل اللجنة الوطنية، وهيئة حقوق الإنسان كما تتولى عملية الإشراف والمتابعة لعملية التوعية والتثقيف بالحقوق والواجبات، لكافة منسوبي إدارات التعليم بشقيها البنين والبنات، وفق تحديد أسماء اللجنة في كل إدارة تعليم، إضافة إلى توزيع النشرات وعقد اللقاءات التربوية الهادفة، ودراسة كل القضايا المحالة والتي ترفع من اللجنة الرئيسية، لاتخاذ كافة الإجراءات الوقائية والعلاجية بشأنها، وكذلك توضيح المرئيات حولها وإعادتها للجنة التنسيقية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

جهات حكومية وخاصة تتضامن اليوم لإطلاق المشروع بحضور محافظ

مؤسسة النقد

مشروع "أئتماني" لجذب 300 مليار للمنشآت الصغيرة

والمتوسطة في المملكة

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 10 ذو القعدة 1432 هـ 8 أكتوبر 2011 م

http://www.aleqt.com/2011/10/08/article_587311.html

عبد الله البصيلي - الرياض

ينتظر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة استقطاب سيولة تقدر بنحو 300 مليار ريال خلال الأعوام الخمسة المقبلة بعد تفعيل مشروع تقييم القطاع، والذي سيسهل من عملية استحقاق تلك المنشآت للتمويل من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وسيتم المشروع الذي يطلق اليوم وتشرف عليه الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية سمة على التقييم الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبموجبه ستفتح البنوك أبوابها لاستقبال طلبات التمويل بناء على معطيات التقييم، بالنظر إلى أن القطاع كان يفتقد في السابق التمويل بسبب الضبابية التي تحيط بالمنشآت العاملة فيه خصوصاً في سجلها الائتماني ومدى كفاءتها في استحقاق التمويل، الأمر الذي دعا البنوك إلى الإحجام أو تقليص الأموال التي تضخ في القطاع في السابق. وأكد لـ "الاقتصادية" نبيل المبارك الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للمعلومات الائتمانية أن المشروع لقي دعماً كبيراً من القطاع المصرفي في المملكة، إلى جانب عدد كبير من القطاعات الحكومية والخاصة الأخرى، معتبراً أنه سيقفز بالقطاع من حيث حجم التمويل والتطور الذي سيلحق به نظير تقديم التمويل اللازم لنموه. وأشار المبارك إلى أن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يحظى حالياً بتمويل يقدر حجمه ما بين عشرة إلى 15 مليار ريال، لنحو 300 منشأة تعمل في دائرة هذا القطاع. واعتبر أن العبء سيقع على كاهل المنشآت التي سيتطلب منها الدخول في التصنيف إما عن طريق البنوك أو بشكل مباشر عبر "سمة". وأضاف المبارك أنه بمجرد دخول المنشأة في التصنيف سيسهل ذلك من عملية استحقاقها للمبالغ المالية التي ترغب فيها، بالنظر إلى أمان طريقة التمويل خصوصاً من الجهات التمويلية التي ستكون الرؤية واضحة أمامها عن الجهات التي تستحق الدعم المالي. وتابع "الواقع يقول إن لدينا في الأساس نحو 800 ألف منشأة في المملكة، وأن 90 في المائة منها هي منشآت صغيرة ومتوسطة أي نحو 700 ألف منشأة، كما أن لدينا إعادة هيكلة في عدد كبير من منشآت القطاع الخاص وفي استراتيجياتها، وبالتالي فإنه من خلال مشروع التقييم الجديد فإننا نتوقع أن يكون أمام القطاع الخاص فرصة لتطوره وبالأخص قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الأعوام الخمسة المقبلة ليكون حجم التمويل المتوقع له 300 مليار ريال". وقال الرئيس التنفيذي لـ "سمة": "الشركة تهدف من خلال هذا المشروع إلى تقييم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات كافة المنضوية تحته من حيث رأس المال، وحجم النشاط، وعدد الموظفين الأمر الذي يسهل عليها الحصول على التمويل المناسب من البنوك المحلية، وتطوير أعمالها، متخذة بذلك خطوة جادة في مجال التقييم قائمة على أسس علمية ومنهجية". وأضاف: "هذا التحرك من قبل "سمة" في أعقاب دراسات مستفيضة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والواقع الاقتصادي لهذا القطاع في المملكة، ومقارنته بعدد من الدول حول العالم، خصوصاً إبان حدوث الأزمة المالية العالمية". يذكر أن الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) تطلق اليوم، مشروع "تقييم" للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الخاص برعاية الدكتور محمد بن سليمان الجاسر، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، وبحضور عدد من المسؤولين.

ضبط 114 متسولا دخل الفرد منهم 500 ريال يوميا في جدة

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 9 ذوالقعدة 1432 هـ 7 أكتوبر 2011 م

http://www.aleqt.com/2011/10/07/article_587185.html

يحیی الحجیری من جدة شرعت جوازات جدة في تنفيذ خطة جديدة للقبض على المتسولين بدلا من ملاحقتهم في الميادين والشوارع العامة وأمام الإشارات وحفاظاً على سلامتهم وذلك برصد المنازل التي يؤون إليها بعد الانتهاء من جمعهم الأموال والقبض عليهم وإحالتهم إلى جهات التحقيق وقسم الترحيل. وكشف فريق أمني من شعبة البحث والتحري في دوريات جوازات جدة وجود متاجرين بالمتسولين في أحياء شعبية وأن التحقيقات الأولية التي توصل إليها الفريق الأمني كشفت عن حصول 114 متسولا، أغلبهم من المتسولين من كبار السن والأطفال والنساء ومصطنعي الإعاقات الوهمية 500 ريال يوميا بخلاف أوقات المواسم ورمضان حيث يحصلون على أضعاف هذه المبالغ مما جعلهم يمتنعون هذا العمل لغرض التبرج منه بمساعدة هؤلاء المتاجرين بهم، الذين يؤمنون لهم السكن ويستأجرون لهم المنازل ويوفرون الأكل والمواصلات ويهربونهم من بلدانهم بطرق غير نظامية. ووفقا للمقدم محمد الحسين المتحدث الرسمي لجوازات منطقة مكة المكرمة، فإن بعضهم ضبط وبحوزته بعض الأدوية والأوراق والخطابات التي يستعطفون بها الناس ويوهمونهم بكثرة مصروفات علاجهم وبعضهم يدعي أن لديه ديونا ومطلوب في بلده بتسديد مبالغ كبيرة. وقال المقدم الحسين: فرقة المداهمة في دوريات جوازات جدة قامت بمسح أوكارهم في حيي البغدادية وبني مالك بعد جمع المعلومات المؤكدة واستخراج الأوامر والإذن بالتفتيش، كما أن عمد تلك الأحياء قاموا بدور مميز ولافت في مساعدة رجال الجوازات والمشاركة معهم وتسهيل أعمال البحث والتحري وجمع المعلومات كواجب وطني.

صحة القصيم ترصد 110 مخالفات بـ 800 ألف ريال

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 9 ذوالقعدة 1432 هـ 7 أكتوبر 2011 م

http://www.aleqt.com/2011/10/07/article_587194.html

بريدة - واس: نقذت إدارة الرخص الطبية في صحة القصيم 880 جولة تفتيشية دورية على مختلف المؤسسات الصحية الخاصة في المنطقة رصدت خلالها 110 مخالفات أوقعت منها 75 قراراً بالغرامات المالية التي بلغت 800 ألف ريال. أوضح محمد الدباسي مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام الصحي والناطق الإعلامي في صحة القصيم، أن الجولات شملت جميع المؤسسات، وتم تحرير محاضر زيارات من قبل اللجان التفتيشية، وتحديد أوجه القصور والخلل ليتم تعديلها خلال فترة وجيزة، مؤكداً أنه تمت إحالة المخالفات إلى لجان النظر في مخالفات المؤسسات الصحية لإصدار العقوبات اللازمة. وبيّن أن المخالفات تمثلت في وجود مستحضرات طبية منتهية التاريخ، وأدوية ومستحضرات طبية غير مسجلة في الوزارة، والإعلان دون أخذ الموافقة المسبقة من الجهة المعنية في صحة القصيم، كما أنه يتم أحياناً تمكين كواادر طبية

فنية من العمل قبل الحصول على تراخيص مزاوله المهن أو انتهاء هذه التراخيص وعدم الالتزام بمعايير التخلص الآمن من النفايات الطبية الخطرة. يذكر أن الجولات نفذت مع بداية المحرم 1432 هـ حتى تاريخه.



إغلاق 5 مرافق صحية أهلية وضبط 81 مخالفة بالطائف

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 10 ذوالقعدة 1432 هـ 8 أكتوبر 2011 م

<http://www.al-jazirah.com.sa/20111008/ln18d.htm>

الطائف - فهد الثبيتي

أغلقت الشؤون الصحية بالطائف مؤخراً خمسة مرافق صحية أهلية منها مستوصفات ومحل نظارات ومختبر طبي عام، بعد رصد مخالفات على هذه المواقع استدعت إغلاقها لحين تلافي الملاحظات، وقامت فرق الرخص الطبية بجولات مكثفة على كافة المستشفيات الأهلية، فيما غطت الجولات حوالي 80 % من الصيدليات والمستوصفات والمجمعات الطبية.

من جانبه أشار الناطق الإعلامي بصحة الطائف سعيد الزهراني، إلى أنه تم رصد مخالفات في حوالي 52 صيدلية، ومخالفات في 29 نشاطاً صحياً مختلفاً ما بين عيادات ومستوصفات ومجمعات ومختبرات ومحلات نظارات، وتم اتخاذ اللازم حيال تلافي الملاحظات التي وجدت بداخلها ولا تحتاج إلى الإغلاق، فيما تم إغلاق المواقع الخمسة فقط لتعذر استمرارها في العمل دون تلافي الملاحظات، وأضاف الزهراني، أن الجولات على كافة المنشآت الصحية الخاصة مستمرة من قبل فرق الرخص الطبية في جميع الأوقات، وذلك من أجل التأكد من الالتزام بالتعليمات والضوابط الرامية إلى تقديم أفضل الخدمات للمراجعين أو المنومين، لافتاً إلى أن الرخص الطبية تقوم بدورها تجاه القطاع الخاص.



تبالغ في أسعارها ولا تلتزم ببنود خدماتها

حملات الحج الحالية بحاجة لإعادة النظر ودخولها ضمن كيانات

كبيرة فيه تجويد لخدماتها

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 10 ذوالقعدة 1432 هـ 8 أكتوبر 2011 م

<http://www.al-jazirah.com.sa/20111008/ln41d.htm>

مروان قصاص - المدينة المنورة

قال لي محدثي: إلى متى ندع المتاجرين حتى بأركان الدين يمارسون مهامهم بجشع كبير أصبح محل استنكار الجميع؟! وأضاف: إن حملات الحج لا زالت تغالي في أسعارها إلى درجة غير معقولة، حيث وصلت الأسعار في المتوسط ما بين 16 - 20 ألف للشخص الواحد لعدة أيام. ففي مثل هذه الأيام المباركة ومع بدء توافد الحجاج، تشهد مناطق المملكة حالياً إعلانات عديدة وبشكل مكثف عبر وسائل كثيرة عن حملات تقوم بتنظيم رحلات للحج من كافة المناطق إلى مكة المكرمة، وكانت هذه الحملات تعمل بأسعار مناسبة نسبياً قبل سنوات، ولكن غياب الرقابة - فيما يبدو - أتاح للجشع فرصة التسلل لمنظمي هذه الحملات لترفع أسعارها إلى أربعة أضعاف سعرها قبل حوالي عقد من الزمن وربما أقل،

ويقول أحد منظمي هذه الحملات : إن أسباب رفع الأسعار هو أن عقود إيجارات المواقع في عرفات ومنى، قد تضاعفت خلال السنوات الماضية ، وهذه مبررات ليست صحيحة.

وقد تابعنا عبر وسائل الإعلام أن هناك حملات حج وهمية ، ويقوم العاملون عليها بجمع الأموال ثم الهروب والاختفاء عن الأنظار ، وهناك أيضا حملات تدرج الكثير من البنود عن خدماتها ويجد المشاركون بها أنهم خدعوا، حيث لا يجدون الموقع القريب من الجمرات ولا يجدون الخدمات التي وعدوا بها.

وطالب الكثير من المواطنين والمقيمين ، بأن يتم تنظيم هذه الحملات وجمعها في كيانات كبيرة أكثر مسؤولية والتزاماً ولتجويد خدماتها الحالية، بدلاً من حملات بإمكانيات محدودة وعدم التزام، ويمكن من خلال تلك الشركات المقترحة أن يتم تنظيم رحلات الحج وفقاً لفئات معينة وبأسعار معقولة وفي متناول الجميع ، كما طالبوا بتحديد أسعار الحملات القائمة ، وفقاً لخدماتها واستعداداتها مع مراقبة أدائها فعلياً على الواقع.



طالبات مدارس السر بجميع مراحلهم بدون نقل مدرسي منذ بدء الدراسة

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 8 ذوالقعدة 1432 هـ 7 أكتوبر 2011 م
<http://www.al-jazirah.com.sa/20111007/In57d.htm>

ساجر - مسفر الجذع:

عبر عدد كبير من أولياء أمور الطالبات بمدارس السر، في جميع مراحل التعليم المختلفة، من خلال (الجزيرة) مطالبتهم المسؤولين في إدارة التربية والتعليم بالدوامي بتوفير وسائل لنقل لبناتهم إلى مدارسهن بمثل ماكان عليه الوضع سابقا، وإيجاد حل عاجل لانتهاء هذه المعاناة باعتماد وسائل نقل حديثة لتوصيل الطالبات . وقال أحد أولياء الأمور، عوض الحافي، من سكان ارطاوي الرقاص، ويعمل موظفا بساجر : أنه منذ بداية الدراسة إلى وقتنا الحالي لم تتوفر وسيلة نقل لبناتنا الطالبات، ويصعب علينا وعلى بعض أولياء الأمور نقل بناتنا وتوصيلهن إلى مدارسهن ومن ثم العودة ظهرا لأخذهن، لاسيما ونحن موظفين ومرتبطين بأعمالنا الرسمية . كما أن بعض الآباء كبار في السن، وليس لديهم استطاعة لتوصيل الطالبات والبعض الآخر موظف وخارج المدينة . واستغرب نايف العتيبي، من عدم توفير وزارة التربية وسائل نقل للطالبات بمختلف مراحلهن في السر، مبديا استغرابه أن يقوم تعليم الدوامي بتأمين حافلات لكلية العلوم والاداب للبنات بساجر، ويتجاهل طالبات المراحل الأخرى. من جهته تمنى طلق المغيبي، سرعة رفع معاناة النقل هذه، إلى جانب معالجة الشوارع التي تعج بالغبار والأتربة خاصة في الاحياء الشرقية والجنوبية بساجر وعند المدرسة الثانوية للبنات، وكذلك المتوسطة والابتدائية، حيث أصبحت الشوارع منذ فترة طويلة تعج بالغبار مع الصباح وعند الظهر مع حركة مرور الناس، مما يربك السير ويتسبب في كثير من الحوادث.

وفد أندونيسي يصل المملكة لمناقشة رفع إيقاف الاستقدام

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 ذوالقعدة 1432 هـ 6 أكتوبر 2011 م

<http://www.alriyadh.com/2011/10/06/article673165.html>

الرياض - محمد السهلي

من المنتظر أن يصل خلال الأسابيع القادمة وفد رفيع المستوى من وزارة العمل الاندونيسية الى المملكة للتباحث مع نظرائهم في وزارة العمل، حول موضوع إيقاف المملكة الاستقدام من اندونيسيا من أجل رفع الإيقاف . ويأتي ذلك تزامنا مع حديث نائب وزير العمل الاندونيسي لإحدى المحطات التلفزيونية الاندونيسية والذي قال فيه سوف نقصر إرسال العمالة المنزلية الى السعودية وهونج كونج وماليزيا وتايوان . وكان وقف الاستقدام من أضر بالاقتصاد الاندونيسي والذي نتج عنه تضرر ألف مكتب لتصدير العمالة كون المملكة تستقدم 70% من العمالة الاندونيسية.

ومن جانب آخر حذر رئيس اللجنة الوطنية السعودية للاستقدام سعد البداح مكاتب الاستقدام بالمملكة من مغبة رفع رسوم الاستقدام من أديس أبابا حيث حددت رسوم الاستقدام 6 آلاف ريال فيما هناك مكاتب رفعت الرسوم الى 8500 ريال وهذا مخالف لمذكرة التفاهم مع الجانب الأثيوبي وعلى أي مكتب استقدام يطلب أكثر من السعر المحدد إبلاغ اللجنة الوطنية للاستقدام باسم المكتب لإيقافه سواء المكاتب الأثيوبية التي تطالب برفع الأسعار أو مكاتب الاستقدام بالمملكة .

وأشاد البداح بوزير العمل المهندس عادل فقيه والذي استطاع حل إشكالات عمالية كانت عالقة من 7 سنوات وأكثر وأمتدح ماتقوم به في الوقت الحاضر لحماية المواطنين من الاستغلال ووضع الاتفاقات الملزمة .

وأشار أن هناك توجها لفتح الاستقدام من أرتيريا ونفى فشل الاستقدام من طاجيكستان وقال "نسعى للتوسع في إيجاد قنوات جديدة للاستقدام ولن نرضخ لما يملأ علينا من شروط غير عادلة فكرامة المواطن وحفظ حقوقه تهما بالدرجة الأولى ويجب أن يعلم الجميع اننا لن نتهاون في موضوع هروب العمالة ووضع السماسرة الذين يرفعون بورصة الاستقدام وعلى الدول الراغبة في السوق السعودية إيجاد ضوابط تحمي المواطن السعودي من هروب العمالة وتحميه من المبالغة بالأسعار وفق اتفاقيات ملزمة للطرفين وتحفظ كرامة وحقوق العمالة المنزلية العاملة في المملكة .



ورشة لتعزيز حقوق المرأة في فرص العمل

المصدر: جريدة الحياة السبت 10 ذوالقعدة 1432 هـ 8 أكتوبر 2011 م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/316081>

الخير - «الحياة»

تعقد اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة، اليوم (السبت)، ورشة عمل بعنوان «إدارة المجموعات وعمل المرأة والتحديات المطروحة»، في مدينة الخبر، بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية، وبرعاية المؤسسة العامة لتحلية المياه. ويقدم الدورة الخبير لدى منظمه العمل الدولية عبيد البريكي، ويحضرها مدير إدارة اللجان العمالية في وزارة العمل فهد المبارك، وأعضاء وعضوات لجان عمالية، وأعضاء وعضوات اللجنة الوطنية للجان العمالية، وممثلون عن الشركات الراغبين في تشكيل لجان عمالية في شركاتهم.

وأوضح رئيس اللجنة نضال محمد رضوان، أن الورشة التي تستمر خمسة أيام، تأتي في طور التعاون مع منظمه العمل الدولية، لتطوير أعضاء اللجان العمالية في مجال الثقافة العمالية، مشيراً إلى أن الورشة تركز على محورين أساسيين، هما «إدارة المجموعات»، بهدف إكساب مسؤولي اللجان العمالية القدرة على التصرف في المجموعات، وذلك من خلال

تمارين تطبيقية حول إدارة المجموعات وعقلية العمل الجماعي. أما المحور الثاني «عمل المرأة والتحديات المطروحة»، فيهدف إلى التعرف على مفهوم النوع الاجتماعي، وآليات تعزيز حقوق المرأة، من خلال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي داخل الحركة العمالية، ودور اللجان في النهوض في أوضاع المرأة العاملة، والتحليل والتخطيط بحسب النوع الاجتماعي.



اختصاصيات في الولادة والأطفال يطالبن الصحة بمعالجة التعسف الإداري

المصدر: جريدة الحياة السبت 10 ذوالقعدة 1432 هـ 8 أكتوبر 2011 م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/316088>

الدمام - محمد الداود

لجأت 13 موظفة في مستشفى الولادة والأطفال في الدمام، إلى وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعية، مطالبات بمعالجة «معاناتهن»، مع إدارة مشفاهن، بعد أن أصبن بـ «الbias» من «تصحيح الأوضاع المتردية» كما وصفنها، من قبل كل من إدارة المشفى، والمديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة الشرقية اللتين رفعت لهما الموظفين خطابات عدة، «دون فائدة» على حد قولهن.

ودعت الموظفات، وزير الصحة، في خطاب وجهته إليه (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، إلى ضرورة «المبادرة السريعة لحل المشكلات الإدارية والعملية والشخصية» التي طالتهن، ومنها، بحسب قولهن، «التعرض للنزاهة والشرف»، مطالبات بتشكيل «لجنة تحقيق حول ما يحصل داخل قسم العلاج الطبيعي». كما طالبن بمعرفة «أسباب تهميش إدارة المشفى وصحة الشرقية، اللتين لم تتعاملا مع شكاوانا المتكررة على الوجه المطلوب»، متهمات إدارة المشفى بـ «مخالفة اللوائح والأنظمة المعمول بها».

وخاطبت الموظفات في قسم العلاج الطبيعي، في أوقات سابقة، إدارة المشفى، حول وجود «مشكلات كثيرة في القسم، منها التحقير والتخوين والظلم، والتطاول على الشرف والنزاهة في العمل، والتحقير أمام المرضى»، إلا أن الإدارة «لم تعط شكاوانا أي اهتمام» بحسب قولهن، ما دعاهن إلى رفع شكاوى أخرى إلى «صحة الشرقية»، إلا أنها «لم تستجب للأمر كذلك»، ما زاد «جرعة المشكلات» بحسب قولهن. وقررت الموظفات اللجوء إلى وزير الصحة، «كونه الجهة الأخيرة التي يمكن أن نلجأ إليها، إضافة إلى أننا نلمس في الوزير حساً إنسانياً، ونتمنى أن ينعكس علينا، ويهتم في قضيتنا». وأبانت الاختصاصيات في خطابهن الموجه إلى الوزير، أنهن لجأن إليه «بعد ما مررنا به من الظلم، كموظفات يعملن في مشفى حكومي. وبعدما دخل اليأس في قلوبنا من إدارة مشفانا، بسبب سوء التصرف والتدبير، إضافة خطاباتنا التي أرسلناها، ولم يعد علينا صادرهم إلا بالخذلان». وأشارت الاختصاصيات إلى ما يدور في أروقة القسم، من «فوضى»، و«إسناد المناصب بحكم الأقدمية، وليس الخبرة والمؤهل التعليمي، ما يتنافى مع أنظمة الوزارة، التي تنص على «منع تكليف أي فني من الممارسين الصحيين على وظائف إدارية، مهما كانت الظروف». لافتات إلى أن هذا «من أهم الأسباب التي جعلتنا نواجه مشكلات في القسم، وذلك فيما يخص التطوير وعلاج المرضى».

وأضفن «لم نتخط إدارة المستشفى، ومديرية الشؤون الصحية، وحتى لا يكون السبب شخصياً، أو فردياً، لا نبالغ حين نقول إننا نعيش تحت ضغط نفسي، وقد باتت مهمة بعض المسؤولين ليست خدمة المرضى، وإنما استغلال المنصب لعمل المشكلات الفردية مع الاختصاصيات»، مشيرات إلى أن بعض المشكلات التي يعانين منها هي أن «المناقشة، وإبداء الرأي يؤثران على تقييم الأداء الوظيفي. وإقفال القسم نهائياً، وإبعاد الموظفات منه، تهديد نسمة يومياً، إضافة إلى افتعال المشكلات بين الموظفات، وتحريضهن على بعضهن، وحتى سرقة بطاقة الموظفات، وإخراجها بعد أيام، وسرقة الموبايلات الخاصة بالموظفات، لتحريضهن على بعضهن». ووجهت الاختصاصيات، سؤالاً إلى وزير الصحة: «ألم يرد في بيانات وزارة الخدمة المدنية، منع الرئيس لو كان أقل رتبة من الموظف، من تقييمه، بل يرجع إلى الرئيس المباشر

لرئيس القسم؟»، مشيرات إلى أن الأمور وصلت إلى «درجة غير مقبولة، وحين اعترضنا علىها، وتقدمنا إلى الإدارة بشكوى، لم نجد غير التسويف والتجاهل». وناشدن الوزير، «تشكيل لجنة تحقيق حول ما يحصل»، مطالبات بالاهتمام في هذه الشكوى «وتحقيق مطالبنا، لما يعود على المرضى والمصلحة العامة بالمنفعة، وضرورة العمل على الارتقاء في الأداء، وعدم التهاون في كل ما يخص المريض أو المراجع»، موضحات أن المشكلة بدأت «منذ أكثر من عام، ونحن نعاني من سوء المعاملة، ولم نجد جو العمل الذي سعيينا من أجله»، مؤكدات أنهن قمن بشرح «معاناة المرضى في خطاب تفصيلي آخر، كنا قد قدمناه لـ «صحة الشرقية».



إحصاء إلكتروني لمعلمي المدارس الأهلية... لزيادة رواتبهم

المصدر: جريدة الحياة السبت 10 ذوالقعدة 1432 هـ 8 أكتوبر 2011 م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/316073>

الرياض - ظافر الشعلان
كشف المدير العام لصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» إبراهيم آل معيقل لـ«الحياة» أن الصندوق سيفتح التسجيل لمعلمي ومعلمات المدارس الأهلية عن طريق مدارسهم، لحصر أعدادهم آلياً من خلال الموقع الإلكتروني للصندوق خلال شهر تمهيداً لتنفيذ الأمر الملكي بدعم رواتب معلمي تلك المدارس.
وأضاف: «الإجراء يأتي عقب بدء اللجان المشتركة بين وزارة العمل، والتربية، والصندوق أعمالها منذ فترة، وقطعت شوطاً كبيراً فيها»، لافتاً إلى أن هناك لجنتين متخصصتين في دراسة العقد الموحد للمعلمين والمعلمات في القطاع الأهلي، إذ تضم عناصر قانونية لإعداد وإخراج عقد موحد للمعلمين والمعلمات في تلك المدارس.
وذكر أن العقد الموحد يهدف إلى حماية حقوق الطرفين المدرسة الأهلية والمعلم أو المعلمة، ويضمن استقرار العملية التعليمية في القطاع الأهلي.
وتابع: «اللجنة الأخرى مشكلة من صندوق تنمية الموارد البشرية ووزارة التربية والتعليم للبدء في وضع الخطة التفصيلية التنفيذية لما ورد في الأمر الملكي بخصوص دعم رواتب المعلمين والمعلمات في القطاع الأهلي، وهذه اللجنة على وشك أن تنتهي أعمالها قريباً»، مشيراً إلى درس رفع الرسوم على الوافدين حتى يتم تحصيل هذه الرسوم الإضافية من صندوق تنمية الموارد البشرية، ومن ثم يستطيع الصندوق أن يدعم رواتب الزيادة التي نص عليها الأمر الملكي الخاص برواتب المعلمين والمعلمات.
وكان خادماً الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمر بزيادة رواتب معلمي ومعلمات المدارس الأهلية قبل أشهر عدة، من خلال وضع حد أدنى للرواتب 5000 ريال، يضاف إليها بدل نقل 600 ريال عن طريق إسهام صندوق الموارد البشرية بـ50 في المئة من الرواتب لمدة خمسة أعوام، وحددت شهرين للبدء في تطبيقه، لكن حتى الآن لم تصدر تعليمات محددة بشأن تنفيذه.
يذكر أن عدداً من المدارس الأهلية رفعت رسوم دراسة الطلاب 30 في المئة عن العام الماضي، بعدما أعلنت زيادة رواتب معلميها.

الخباز لم يلق بالآ لتهديدها بالشكوى

مراقب بلدية ينتصر لمواطنة اشتكت وجود حشرة في الخبز!

المصدر: جريدة الرياض السبت 10 ذوالقعدة 1432 هـ 8 أكتوبر 2011 م

<http://www.alriyadh.com/2011/10/08/article673849.html>

الرياض - محمد السهلي

لم يخب مراقب صحة البيئة بأمانة مدينة الرياض ظن مواطنة أبلغت عن وجود حشرة في عجينة الخبز بعد أن اكتشفت ذلك وهي تجهز الساندويتش لإفطار ابنتها قبل ذهابها للمدرسة، وذلك بعد أن أثارها عامل أحد المخازن المشهورة شمال الرياض وهي تهدده بالشكوى للبلدية قائلاً: (اشتكي "مافي خوف" 50 ريالاً نعطيها مراقب البلدية ويسحب بلاغك!!). تقول المواطنة أريج لـ "الرياض" لم أتردد في البلاغ وقمت بالاتصال في صحة البيئة، حيث حضر المراقب وأخذ الساندويتش وبه الصرصور وتحليله في المختبر ثبتت مصداقية كلامي، وبهذا أوقعت صحة البيئة الغرامة على المخبز. وقال لـ "الرياض" مراقب صحة البيئة قمنا بأخذ العينة للمختبر لنثبت صحة الشكوى ووقفنا على وضع المخبز من الداخل وتوقيع الغرامة المالية المستحقة في حقه وسنتابع وضعه وإذا تكررت المخالفة يتم إغلاقه حسب نظام المخالفات وحفاظاً على الصحة العامة وتطبيق المعايير بكل دقة وأمانة.

لم تصرف له رواتب تسعة أشهر

المتقاعد الفوزان يناشد التأمينات الإفراج عن رواتبه الموقوفة

المصدر: جريدة الرياض السبت 10 ذوالقعدة 1432 هـ 8 أكتوبر 2011 م

<http://www.alriyadh.com/2011/10/08/article673844.html>

القوية - عبدالمجيد الجبيري

دون سابق إنذار أوقفت التأمينات الاجتماعية الراتب التقاعدي للمواطن محمد بن عبدالرحمن الفوزان الذي كان يعمل سائقاً لدى إحدى الشركات المتخصصة في نقل الطالبات بإدارة التربية والتعليم بمحافظة القوية وحرمانه من عدة رواتب خلال العامين 1431 و 1432 كما أن راتبه الشهري لا يزال موقوفاً منذ شهر جمادى الثاني الماضي. ويسرد الفوزان تفاصيل قضيته لـ (الرياض) قائلاً: لم يدر بخدي أن الراتب الذي سوف أتقاضاه من التأمينات الاجتماعية بعد تقاعدي سيؤول إلى سلسلة من المتاعب والمراجعات تبدأ ولا تنتهي فقد أجلت للتقاعد في 1431/7/1 هـ ولم تصرف لي رواتب الأشهر الأربعة الأولى فقامت بعدة مراجعات للتأمينات الاجتماعية في مدينة الرياض على الرغم من بعد المسافة بينها وبين مقر إقامتي في محافظة القوية وذلك من أجل المطالبة بصرف رواتبي المستحقة فأفادني أحد المسؤولين بأن رواتبي للأشهر 8 و9 و10 و1432 سوف تصرف لي عدا شهر 7 الذي تقاعدت فيه لأنه على حد قوله ليس من حقي بحجة أنهم يتعاملون بالميلادي وليس بالهجري، لكنهم تجاهلوا الأشهر الثلاثة آنفة الذكر والتي وعدوني بها فلم يصرف لي شيء منها حتى الآن، وقاموا بصرف رواتبي بداية من شهر 11/1431 هـ واستمر الصرف شهرياً حتى شهر 5/1432، ثم تم إيقاف صرف الراتب مرة أخرى منذ شهر 6/1432 إلى يومنا هذا، ولا أزال أنتظر منذ عام صرف رواتب الأشهر

8و9و10/1431 وراتب شهر 7 الذي تقاعدت فيه وضاع بين التأمينات والشركة التي كنت أعمل لديها، وكذلك رواتب الأشهر 6و7و8و9و10/1432 هـ وسيتم حرمانني من رواتب الأشهر القادمة إن لم يتم إيجاد حل نهائي لمشكلتي. وناشد الفوزان المسؤولين في التأمينات الاجتماعية الإفراج عن راتبه الموقوف حالياً وسرعة التوجيه بصرف كافة رواتبه المستحقة التي لم يتسلمها ومجموعها تسعة أشهر مؤكدا حاجته الماسة لها كونه متزوجا من اثنتين ويعول الكثير من الأبناء والبنات وأنه يمر بضائقة مالية بسبب إيقاف رواتبه طوال هذه الأشهر مما حدها إلى تكبد الديون من أجل تغطية مصروفاته الشهرية.



وزير العمل: لم نستبعد المتزوجات من حافز.. والإعانات قبل

نهاية محرم

المصدر: جريدة شمس السبت 10 ذوالقعدة 1432 هـ 8 أكتوبر 2011 م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=144722>

الرياض - شمس

استبعد وزير العمل عادل فقيه ما تردد حول حرمان المرأة المتزوجة من برنامج «حافز»، مؤكدا أن كل ضوابط برنامج «حافز» لا تزال قيد الدراسة والتطوير حالياً، ومن ضمنها موضوع المرأة المتزوجة. وأوضح أن الوزارة انتهت من وضع مقترحاتها في هذا الخصوص، وتم رفعها للمجلس الاقتصادي الأعلى، ليتم دراستها من قبل المجلس ثم يتم بعد ذلك رفعها إلى المقام السامي لاعتمادها. وأوضح فقيه في تصريحات له أمس أن مقترحات الوزارة تم تطويرها في ضوء دراسة تم الاستعانة بها مع مؤسسات دولية، منها البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وكذلك خبرات داخلية. وأضاف: «نتوقع خلال الأسابيع القليلة المقبلة أن تتم الموافقة على مقترحات الوزارة من قبل المجلس الاقتصادي الأعلى، ثم ترفع بعد ذلك للاعتماد من المقام السامي، بعد ذلك يتم الإعلان عن جميع التفاصيل والشروط». وأكد فقيه أن صرف الإعانات للمستحقين سيتم وفقاً للتاريخ المحدد في الأمر الملكي، والمحدد قبل نهاية شهر محرم من عام 1433 هـ، أما تفاصيل متى وكيف ومن يستحق سيتم إعلانها فور اعتماد المجلس الاقتصادي الإعلان لتفاصيل البرنامج التي تم رفعها من الوزارة.

وفيما يتعلق بموضوع الباحثين عن العمل، أوضح فقيه أن الوزارة ستقوم خلال الأسابيع القليلة المقبلة بتوفير معلومات كافية عن المواطنين الباحثين عن عمل على الإنترنت لجميع الشركات التي تسعى لتوظيف سعوديين أو سعوديات؛ للخروج من النطاق الأحمر والأصفر إلى الأخضر، مشيراً إلى أنه تم استكمال نحو 700 ألف سيرة ذاتية لمواطنين ومواطنات يبحثون عن عمل. وأضاف الوزير «في السعودية من بين كل عشرة أشخاص يعملون في القطاع الخاص يوجد فقط موظف واحد من السعوديين، التسعة الباقية من الوافدين، في ظل النمو الاقتصادي الجيد للمملكة، وسنتمكن، إن شاء الله، من توفير وظائف لغالبية المتقدمين خلال فترة وجيزة للغاية». المعروف أن التسجيل في البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن العمل «حافز» عبر وسيلتي الرسائل النصية «SMS» والموقع الإلكتروني الخاص بالبرنامج، يستهدف البرنامج حصر الأعداد الحقيقية للباحثين عن العمل، وتحديد فئتهم مما سيسهم في تقديم بيانات أدق لدعم خطط تعالج موضوع البطالة على المدى الطويل وبفعالية أكبر وتحقق التنمية المستدامة في سوق العمل، مشيراً إلى أن قرار الإعانة يعد حلاً مؤقتاً للباحثين عن العمل مع إعطاء الأولوية للتوظيف والتدريب والتأهيل كخيار إستراتيجي للوزارة. ويأتي برنامج «حافز» متزامناً مع خطط الوزارة لإطلاق حزمة من التنظيمات الداعمة لخطط العودة والتأهيل والتدريب، وكل حل عاجل وقابل للتطبيق، وترجمة لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين، وتعزز الوزارة الإعلان عن جميع مخرجات ونتائج برنامج «حافز» والإحصاءات المتعلقة به بصفة دورية.

الشورى "تجاهل المتقاعدين.. وعليه الوفاء تجاههم"

المصدر: جريدة شمس الجمعة 9 ذوالقعدة 1432 هـ 7 أكتوبر 2011 م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=144848>

الطائف - عبدالكريم الذيابي

انتقدت جمعية شؤون المتقاعدين الدراسة التي ينوي مجلس الشورى طرحها في اجتماعاته المقبلة بشأن تخصيص بدل سكن لموظفي الدولة على رأس العمل ووصفتها بالمتعارضة مع ما تقوم به وزارة الإسكان في بناء وحدات سكنية في شتى مدن المملكة الكبرى. واعتبرت الجمعية أن مجلس الشورى تجاهل المتقاعد من الدراسة بشأن بدل السكن وأنه الأولى بذلك إزاء ما قام به من تقاعن طيلة حياته في العمل الحكومي والعسكري.

وقال لـ«شمس» رئيس مجلس الجمعية الوطنية لشؤون المتقاعدين الفريق طيار متقاعد عبدالعزيز محمد الهندي إنه وقف شخصياً على آخر تطورات مشروع إسكان المواطنين الذي بدأت فيه وزارة الإسكان «ناقشت مع وزير الإسكان تخصيص 10% من المساكن لتكون من نصيب المتقاعدين القدامى من أصحاب الدخول البسيطة» مشيراً إلى أن طلب الجمعية كان محل اعتبار وتقدير وزير الإسكان الذي أبدى موافقته بشرط تطبيق شروط العمر ومستوى المعيشة وعدم امتلاك المتقاعد مسكناً.

وفي سياق متصل انتقد رئيس جمعية المتقاعدين الدراسة التي ينوي مجلس الشورى دراستها والطلب لتحقيقها «هذه الدراسة في الحقيقة تتعارض مع توجهات وزارة الإسكان وما يعيها هو استبعاد المتقاعد من إدراجه في أحقية الحصول على بدل السكن بداعي أنه كان موظفاً على رأس العمل وأفنى شبابه في سبيل خدمة الوطن فمن باب الوفاء أن نقف جميعاً معه بعد تقاعده»

ولا سيما أن غالبية المصابين بالسكري وآلام المفاصل هم من كبار السن المتقاعدين». وأضاف الهندي من مبدأ حقوق الإنسان أن يكون للمتقاعد ما للموظف الذي يعمل، فالأخير سينتقاعد فيما بعد.

وعن طلبات الجمعية من الجهات المعنية بتحديد رواتب المتقاعدين عند سقف الثلاثة آلاف أشار الهندي إلى أن الطلب قائم وهناك اجتماعات مع الوزراء والمسؤولين في الدولة لتفعيل هذا الطلب «تم تخفيض الطلب السابق من أربعة آلاف إلى ثلاثة تماشياً مع القرارات الملكية الصادرة أخيراً». مبيناً أن جمعية المتقاعدين طلبت من الجهات ذات العلاقة أن يكون للمتقاعد بدل ثابت في راتبه الشهري وأن يعفى من رسوم الجوازات والمرور والأمانات وغيرها مع إركابه مجاناً في الخطوط السعودية بواقع مرتين في السنة.

بعضهن انتظر 10 سنوات.. وأخريات يحملن أعلى الدرجات معلمات العقود بالمدينة المنورة يطالبن بالمساواة ويلمن وزارة التربية على اللامبالاة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 9 ذو القعدة 1432 هـ 7 أكتوبر 2011 م

<http://www.alriyadh.com/2011/10/07/article673338.html>

المدينة المنورة - فائزة ناصر

اشتكى عدد من المعلمات المتعاقداً اللاتي لم يكن على رأس العمل أبان صدور أمر خادم الحرمين الشريفين، بتثبيت جميع المعلمات المتعاقداً لعدم شمولهن بالأمر الملكي من جانب وزارة التربية والتعليم بحجة أنهم لسن على رأس العمل لحظة صدور الأمر، بالرغم أن بعضهن انتهى عقدهن في ذات اليوم، والبعض أرغم على عدم تجديد العقد بحجة ترك الفرص لغيرهن، واشتكى البعض أنهن أمضين أكثر من عشر سنوات ولم ينلن فرصة العمل كمعلمات أسوة بغيرهن. "الرياض" تلقت عدداً من الاتصالات من المعلمات اللاتي أبدین تضررهن مما يتعرضن له بعدم منحهن الفرصة أسوة بالمعلمات المشمولات بالأمر، وقالت هدى انها تدرجت من معلمة إلى وكيلة ومديرة بالإضافة إلى العديد من الدورات، إلا أن ذلك لم يشفع لها، تتساءل بأي حق تضيع خبرتنا هباء ولا يشملنا التثبيت أسوة بمن تثبتن، لأنهن على رأس العمل وهن بلاخبرة. قمة الظلم أن نستثنى.

قرار الملك واضح تثبيت جميع المتعاقداً، لكن تم الاستثناء من وزارة التربية والتعليم ووزارة الخدمة نطالب بالتحقيق لمعرفة السبب

وتستطرد: ذهبنا إلى إدارة التعليم في المدينة المنورة لمقابلة مدير التعليم لم يكن موجوداً. قابلنا السكرتير ومدير شؤون الموظفين وقالوا هذه أرزاق وحظوظ، قلنا نريد منكم رفع خطابنا لـ «الرياض» ردوا بقولهم: (أنتن لستن تابعات للوزارة أنتن مواطنات تستطعن رفع خطاب للمقام السامي فقط).

أحلام تؤكد على تحملها الغربة، والبعد عن الأولاد، في سبيل التثبيت ولقمة العيش، وذكرت أن التعاقد كان على بند محو الأمية والراتب قليل، ثم ألغي وجاء بند الساعات، وتعاقدنا عليه ولان الراتب كبير ألغيت العقود، لا نستطيع الغياب في حالات المرض ولا للحمل أو الولادة أسوة بالمعلمة الأساسية بل بالعكس الحمل من الأمور التي تلغي التعاقد صبرنا لكي نتثبت أو نحصل على الخبرة لكن الخبرة ليس لها قيمة في نظر الوزارة، وعندما جاء قرار الملك استبشرنا لكن استثنينا من حقنا في التثبيت من قبل وزارة التربية والخدمة المدنية، بحجة عدم وجودنا على رأس العمل، قرار الملك واضح كلمة على رأس العمل هم استحدثوها وقطعوا أرزاق الكثير. حنان المطيري تتمنى أن يصل نداؤهن إلى كل من له شأن في العملية التعليمية وأن ينظروا في وضع البدليات اللاتي لم يشملهن التثبيت، ونقول أتمنى أن يشعروا بنا وبالظلم الذي وقع علينا، نحن خريجات سنوات طويلة، خبرات، دورات، لكن لم نستفد منها نتمنى أن يصل صوتنا ونداؤنا وان يشملنا التثبيت.

تقول أمل الشهري: إن من سوء الحظ مصادفة نهاية عقدي مع أمر الملك بالتثبيت، وأضافت: "كنت أمني النفس بأن يشملني التثبيت وهو حق لي وفق أمر ملكنا، فبين نهاية عقدي والأمر الملكي ساعات فقط، إلا أن الوزارة لم تعر ذلك اهتماماً وتمت معاملتي كمنتهى عقدي ولا يشملني الأمر"،

تستطرد قائلة: كنت أذهب للعمل مسافات طويلة بالرغم أنني عملت عملية جراحية في الظهر. أدى سفري إلى أن تحدث مضاعفات وقمت بإعادتها مرة أخرى، ومع ذلك لم أتغيب أملاً في التثبيت. أكدت أم ريم، أنها متخرجة بامتياز وكان متعاقد معها لفترة 4 سنوات وانتهى العقد قبل صدور أمر التثبيت بأيام، وقالت: اعتقدت أن المسؤولين في الوزارة لن يفرقوا بيننا وبين من هن على رأس العمل في تلك الفترة لأسباب أبرزها أننا لم نكن منقطعات لفترة طويلة، ثم أننا انتظرنا سنوات، ونحن أحق بالتثبيت ممن تم التعاقد معهن بعدنا، وهذا فيه إجحاف بحقنا.

في حين أبانت أميرة، انها سافرت ل «الرياض» وتحملت المصاريف والمشقة أملاً في أن تجد حلاً لدى المسؤولين إلا أنها صدمت بعدم الوصول الى نتيجة او الاحساس بما يتعرض له جراء عدم تثبيتهن في عملهن، في ظل تقدمهن بالسن والتزامهن بمصاريف أسرة وأولاد. ناشدن المعلمات المسؤولين بالنظر في وضعهن وانقاذهن مما هن فيه من حالة نفسية بفقدان الوظيفة التي يعولن عليها، فهي مصدر رزقهن.



إدارات مستقلة للطفل والمرأة والمساكن في الهيكل الجديدة للشؤون الاجتماعية

المصدر: جريدة المدينة السبت 10 ذوالقعدة 1432 هـ 8 أكتوبر 2011 م

<http://www.al-madina.com/node/331421>

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

تبدأ وزارة الشؤون الاجتماعية مطلع شهر محرم المقبل العمل بالهيكل التنظيمي الجديد الذي أعدته اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري. واشتمل التنظيم الجديد على تعيين ثلاثة وكلاء للوزير هم: وكيل الوزارة للضمان الاجتماعي ووكيل الوزارة للتنمية الاجتماعية ووكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة، فيما تم استحداث أربع وظائف بمسمى وكيل مساعد لكل من المعاشات والمساعدات تتبع له ثلاث إدارات هي: إدارة المعاشات والمساعدات وإدارة البحث الاجتماعي وإدارة التدقيق والمراجعة ووكيل مساعد للبرامج المساندة وتتبع له ثلاث إدارات هي: إدارة المشروعات الإنتاجية وإدارة البرامج المساندة وإدارة احتياجات المساكن ووكيل مساعد للرعاية الاجتماعية وتتبع له أربع إدارات هي: إدارة الرعاية الطبية وإدارة رعاية الأحداث والمسنين وإدارة رعاية المعوقين وتأهيلهم وإدارة رعاية الأيتام ووكيل مساعد لشؤون الأسرة وتتبع له ثلاث إدارات هي: إدارة التأهيل والإرشاد الأسري وإدارة شؤون الطفل وإدارة شؤون المرأة. واشتمل الهيكل الجديد على تعيين ثلاثة مساعدين لمديري عموم الشؤون الاجتماعية في المناطق بمسمى مساعد المدير العام لشؤون الرعاية والتنمية الاجتماعية ومساعد المدير العام لشؤون الضمان ومساعدة المدير العام لشؤون الإشراف النسائي.

الحازمي: مخالفة الأنظمة ونقص الأوراق تؤخر أصحابها وليس المكتب مراجعون بمكتب العمل في المدينة المنورة: التعقيدات الإدارية أهلكنا

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 9 ذوالقعدة 1432 هـ 7 أكتوبر 2011 م

<http://al-madina.com/node/331089>

فايز سليهم - المدينة المنورة

أبدى عدد من المواطنين بالمدينة المنورة استياءهم الشديد من أداء مكتب العمل ووصفوه بالبُيروقراطي، كما اتهموه بتعطيل مصالح المواطنين من مراجعته، حيث قالوا أنهم يضطرون إلى مراجعته بالأيام والأسابيع من أجل استخراج معاملة بسيطة، معربين عن استيائهم من إهمال الموظفين وتعقيداتهم الإدارية.

«المدينة» زارت مكتب العمل والتقت المراجعين هناك، الذين عبروا عن آرائهم في هذا الموضوع.

في البداية وصف أحمد عمر الرحيلي أداء مكتب العمل بالبُيروقراطي، وقال أنه يعاني من زيادة التعقيد التي تغلب على أداء الموظفين، حيث أرفقه على حد وصفه كثرة مراجعته للمكتب من أجل استخراج معاملة، وفي كل مرة يتجدد العذر في عدم تقديم الخدمة له. وأضاف: في كل مراجعة لي لمكتب العمل تطلب مني أوراق ومسوغات جديدة، ولا تطلب مني دفعة واحدة، وفي كل مرة انتظر بالساعات الطويلة في طوابير الانتظار، دون اعتبار لوقت المواطن أو راحته.

ويقول سليمان عواد رفة أنه ينبغي على مكتب العمل مراعاة المراجعين وأوقاتهم، فلا يجوز مراجعة مكتب العمل بالأسابيع حتى نتهي معاملته واحد كمعاملة الاستقدام مثلاً. ويضيف: بعدما أنهيت معاملة استقدام لمشغل تمتلكه زوجتي أجبرنا لمراجعة مكتب العمل لمنع الاستقدام من اندونيسيا والفلبين، وهذا يعني أننا بحاجة إلى إعادة الدورة السابقة، ويضاف لها متاعب الغاء التأشيرات السابقة والركوض في استخراج غيرها بجنسيات مختلفة، ناهيك أن المبالغ التي دفعت للتأشيرات السابقة لن تعود إلا عن طريق وزارة المالية، مما يعني أننا بحاجة للانتظار شهوراً أخرى.

وفي ذات السياق يقول ماهر عبدالرحمن: لا اعتقد أن مكتب العمل يهتم براحة المراجعين أو أنه يهتم في إنهاء معاملاتهم بسرعة، حيث أنه مكتب العمل الوحيد في المملكة تقريباً الذي لا يقبل الوكالات ولا يعترف بها، إلا أن كانت من قريب من الدرجة الأولى، كما أنه لا ينظر إلا لتطبيق الأنظمة بشكل مغاير عما تطبق به في باقي مدن المملكة. فمدة حصولك على تلك تأشيرة عامل مثلاً ومزاوالتك العمل لا تقل بأي حال من الأحوال عن 6 أشهر، وما تحصل عليه تأشيرتين اثنتين فقط، مما يعني أنك إما أن تخالف أنظمة الإقامة وتتعاقد مع عمالة سائبة أو أنك تقتصر الطريق على نفسك وتلغي النشاط لأنك في كلتا الحالتين ستخسر.

ويشير عبدالله القرافي إلى أن أهم المشاكل التي تواجه المواطنين لدى مراجعتهم لمكتب العمل هو جهل الاشتراطات، وهذا دائماً ما يأتي في تأخير إنجاز المعاملات والتكديس أمام الموظفين بالساعات. ويضيف: هذا لا يعني أن مكتب العمل ليس مسؤولاً عن تلك التكدسات، فأعداد الموظفين لا تكفي لخدمة نصف المراجعين هذا أن تواجدهم في مكاتبهم طيلة فترة الدوام، وهذا لا يحدث أبداً بالإضافة إلى قصورهم في طلب الأوراق والمسوغات بشكل واضح ومن المرة الأولى، حيث في كل مرحلة من مراحل الانجاز تطلب أوراق ومسوغات جديدة.

«المدينة» نقلت شكوى المواطنين لمدير عام مكتب العمل بالإنيابة عواد الحازمي عبر الفاكس، وجاء الرد على النحو التالي: فيما يتعلق بإنجاز المعاملات فإنه لا يوجد تأخير لمن استكمل بيانات معاملته، إلا أن بعض المنشآت قد تكون غير مستوفية لمسوغات الطلب، أو تكون المنشأة صاحبة الطلب واقعة في النطاق الأحمر أو الأصفر، وبالتالي يلزمها توظيف النسبة المطلوبة من السعوديين للخروج من هذا النطاق، لأن تقديم بعض الخدمات لمثل هذه المنشآت مثل طلبات الاستقدام وطلبات نقل الخدمة وتغيير المهن، تم وقفه بالنسبة للمنشآت الواقعة في النطاقين الأحمر والأصفر اعتباراً من 12 / 10 / 1432 هـ. وفيما يتعلق بالازدحام فقد كان ذلك في فترة سابقة صاحبت قيام الكثير من المنشآت بالبداية في تصحيح

أوضاعها وما يتفق مع متطلبات البرنامج، وقد تلاشى ذلك حالياً وأصبح كثير من المنشآت تجري معاملاتها إلكترونياً عن طريق الانترنت دون الحاجة لمراجعة المكتب.



شركات تأمين صحي ترفض السعوديين

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 9 ذوالقعدة 1432 هـ 7 أكتوبر 2011 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111007/Con20111007449257.htm>

محمد العنزي - الدمام
رفضت شركات تأمين صحي تسجيل أفراد سعوديين تقدموا لفروعها بهدف تغطية تلك الشركات لعلاجهم في المستشفيات بعد دفعهم للرسوم المحددة حسب أنظمة الشركات.
ويأتي الرفض بحسب المعلومات التي حصلت عليها «عكاظ» بسبب كثرة مراجعة السعوديين للمستشفيات بخلاف المقيمين الذين يجدون كل التسهيلات في عملية تسجيلهم.
وذكر مصدر في لجنة التأمين في الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية لـ «عكاظ» أن بعض شركات التأمين للأسف تمارس ذلك حالياً وذلك لوجود قناعة تامة لديها بأن السعوديين الذين يتم تغطيتهم بالتأمين الصحي يسجلون عدد زيارات للمستشفيات والأطباء أكثر من العمالة الوافدة التي يكتفي المريض منهم في حال إصابته ببعض الأمراض بالمسكنات عكس الفرد السعودي الذي يسارع بالذهاب إلى المستشفى للكشف وأخذ العلاج اللازم للمرض. وأضاف تعتقد بعض شركات التأمين الصحي أن السعوديين يسرفون في أخذ العلاج وهذا خلاف الواقع وإن حدث فهو حالات فردية ومحدودة بل أن هناك زيادة كبيرة في إقبال الوافدين على العلاج عبر التأمين الصحي مؤكداً بأن غالبية المواطنين الأفراد للأسف لا يعلمون أن شركات التأمين الصحي ملزمة بالنظام بأن تقبل طلبه وتسجله وذلك بحسب نظام التأمين الصحي ولا يحق للشركة أن ترفض طلبه ومن يرفض طلبه عليه تسجيل شكوى ضدها.



شكراً مجلس الشورى.. لا نريد بدل سكن

المصدر: جريدة الرياض السبت 10 ذوالقعدة 1432 هـ 8 أكتوبر 2011 م

<http://www.alriyadh.com/2011/10/08/article673662.html>

عبدالعزیز بن منصور العصيمي

نطق مجلس الشورى بعد ان سكت دهرأ ليقول ان اقرار بدل سكن للموظف الحكومي هو الحل لمشكلة الاسكان لدى المواطن.. عفواً لدى الموظف الحكومي فقط.
وإن المتابع لارتفاع السلع وتضخم العقار وأسعار الخدمات التي تلت الأوامر الملكية بزيادة الأجور وتعديل السلال الوظيفية - في ظل ضعف رقابة وزارة التجارة والتجار وحماية المستهلك المستهلك - يجد ان اقرار مثل هذا البديل سيصب الزيت على النار فيزيد لهيب الأسعار، وخصوصاً في عدم وجود قانون واضح وصريح ينظم العلاقة بين المالك والمستأجر، ولأنه لن يشمل كافة فئات المجتمع فهناك موظف القطاع الخاص والمتقاعد والعاطل والعائل وكلهم أبناء الوطن، واقاراره سيصنع فرقاً شاسعاً في طبقة المجتمع فالمستثمر يزد غناء والمستأجر يزد فقراً.

الحل للاسكان هو إيجاد المسكن وليس غيره، فلو خصصت المبالغ التي سترصد لذلك البذل في توفير المسكن للمواطن بدعم الصندوق العقاري، وإنشاء المخططات وتوزيعها على المقترضين منه ودعم مشاريع الاسكان وشراء المساكن الجاهزة ودعم قطاع البناء والإنشاء سيحصل الكثير على فرص الاسكان الحكومي اللا مجاني بل بنظام التأجير الميسر المنتهي بالتمليك، والبعض القليل الآخر سيستأجر أو يشتري من التاجر بسعر معقول بحكم كثرة المعرض وقلة الطلب، وبذلك تنتهي مشكلة الاسكان في غضون ثلاث سنوات فقط.

في الختام أشكر للمجلس رئيساً وأعضاء على حرصهم بدراسة وتلمس هموم المواطن وكنت أود ان يعاد النظر في الأولويات فهموم المواطن كثيرة والدولة حماها الله حريصة معالجة همومه وتلبية احتياجاته فلا بد من إيجاد حلول جذرية لا مؤقتة تصب في مصلحة الجميع.



التوظيف في القطاع الأهلي مسؤولية من؟

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 9 ذوالقعدة 1432 هـ 7 أكتوبر 2011 م
<http://www.alriyadh.com/2011/10/07/article673407.html>

عبدالعزیز بن سلیمان العسکر

في السنوات السابقة كانت الحكومة هي المخدم الرئيسي لتوظيف القوى العاملة من السعوديين، وقد تصل النسبة إلى ٩٠٪، أما الآن ففرص العمل في قطاعات الحكومة لن تكون متوفرة ولا قابلة للتوفير إلا بنسبة معكوسة لهذه النسبة لأن مهام ومسؤوليات الحكومة لا تنمو كما ينمو القطاع الأهلي، والتوظيف لدى الحكومة ليس الهدف منه مجرد التوظيف وإلا تسربت ميزانية الدولة للتوظيف المدني والعسكري وأصبحت بنود الميزانية الأساسية الأخرى مشلولة، وهذا ما تؤكد عليه القناعات الدولية والمفاهيم الاقتصادية ووزارة المالية أخذه في الحسبان هذه القناعة الموضوعية من سنوات عدة والمواطن، وخاصة من الشباب الذي يمثل السواد الأعظم من طالبي العمل يتساءل:

- هل الحكومة تساند القطاعات الأهلية بشكل مجز لتحميله مسؤولية توظيف الشباب السعودي ما دام أن النسبة الكبرى ستكون من مسؤولياته؟
- هل القطاع الأهلي معد ومستعد لتحمل هذه المسؤولية حتى يوفق بين الاستثمار المجز والرغبة والقدرة في تحمل أعباء السعودة - والتي أصبحت هدفاً وطنياً أم أن المحصلة ستكون التضخم وإيقاف النشاط الأهلي لعدم ربحية المستثمر.
- هل طالب العمل وأفراد المجتمع حصلوا على التوعية الكاملة ليكونوا مستعدين للتأقلم مع هذا التوجه أم أن المواطن لا زال يفكر سلباً بمعيار سهولة الدوام وضمان البقاء الذي هو سمة بعض الأجهزة الحكومية؟
- هل بعض المجالات لاستقطاب القوى العاملة السعودية كالأعمال التجارية بأنواعها أعد لها دراسة للسعودة بها وحدد لها برمجة زمنية وخاصة تجارة الجملة وشبه الجملة؟
- وقد تكون الإجابة على هذه التساؤلات غير ميسرة بصورة كافية أو غير قابلة للطرح المباشر ولكن نحن في مرحلة لا تقبل التأجيل وعدم المناقشة الموضوعية فالحكومة تبذل الكثير لتلافي كل ما يعوق الأهداف السامية كتوظيف الشباب السعودي على اختلاف شرائحه وفق القدرات والمهارات والمستويات التعليمية.. وما هو مطلوب الآن الجرأة في اتخاذ خطوات سريعة وعملية وعلى المجتمع أن يساهم في العمل على تحقيق ذلك.
- وبحكم خلفيتي السابقة مديراً عاماً لتصنيف الوظائف ومشاركاً في لجان كثيرة بهذا الصدد وكتائباً في الصحف والمجلات حول الموظف والوظيفة أ طرح التصورات التالية لما هو مطلوب في المرحلة الراهنة لتيسير سبل إيجاد فرص العمل للسعوديين في القطاعات الأهلية والعمل على إشغالها.
- أولاً: إعداد دراسة لإلغاء نظام التقاعد للمدنيين والعسكريين الجدد والاكتفاء بنظام التأمينات الاجتماعية لكي يبعد القناعات الاجتماعية الخاطئة في أن وظيفة الحكومة لها ميزة بموجب نظام التقاعد وإن كان في الحقيقة متفقين في الأهداف.

ثانياً: إسناد نظام مراقبة الدوام ومستوى الإنتاجية للعاملين، في الحكومة لجهة متفرغة لهذه المهمة ولديها التصرف النظامي المباشر للحفز والردع وبموجب ضوابط لإبعاد القناعة أن بعض أعمال الحكومة لها ميزة سهولة الدوام وقلة الإنتاجية.

ثالثاً: توحيد ساعات العمل بالدوام والحقوق والواجبات لكل عامل وفقاً لنظام يعد ومستنداً على واقع تجارب الدول المتقدمة وأنظمة التوظيف وتصنيف الوظائف الدولية وكتجرّد من القناعات السائدة بأن لنا خصوصية وأهمية.

رابعاً: توجد الحكومة باب في الميزانية العامة للدولة لمساندة القطاعات الأهلية - على مراحل - تساند القطاع الأهلي لتحمل أعباء توظيف السعوديين وفق معايير تجذبهم للعمل لديهم ولا تعيق أهداف القطاعات الأهلية في تحقيق ربحيتها المعقولة، ويعد لذلك دراسة موضوعية وميدانية - من جهات مختصة بذلك كمعهد الإدارة وصندوق الموارد البشرية والكياليات الإدارية وبيوت الخبرة ويحدد لهم جدولاً زمنياً سريعاً ويمكن تطبيقها على بعض الأنشطة والأجهزة للتأكد من تحقيق الأهداف ودقة الضوابط.

خامساً: اتخاذ خطوات أكثر جرأة في توسيع سعادة بعض الأنشطة التجارية بأسلوب سريع ورقابة قائمة على الامكانات البشرية والمادية حتى لا تكون بعض القرارات مجرد أمانى ما لم يوجد لتنفيذها آلية قوية مالية وإدارية كأنشطة تجارة الجملة وشبه الجملة كقطع غيار السيارات، والوكالات ومواد البناء والمواد الغذائية والملابس.

سادساً: عمل خطة إعلامية توعوية من خلال التعليم العام والجامعي للتعريف بالتوجه الجديد حيال السعادة وفرص العمل بالقطاعات الأهلية وحقوق العاملين ومسؤوليات الموظف.

وحكومتنا الرشيدة قدمت الكثير من القرارات والنظم لخدمة المواطنين وحريصة على تحقيق الأهداف السامية في هذه المجالات بأسرع ما يمكن ولكن هل يتيسر قوة سحرية تساند التطبيق للقرارات الصادرة وما يمكن أن يصدر من قرارات بهذا الصدد كما هو حال الإنجاز المشرف لتنفيذ جامعة نورة، ونظام ساهر؟ أم نعود لقاعدة يبقى ما كان على ما كان

كما هو حال بناء أحد المدارس المتواضعة بالرياض حيث أمضى سنة كاملة في أول مرحلة للبناء (حفر القواعد)



منقبات في مجلس الشورى!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 ذوالقعدة 1432 هـ 6 أكتوبر 2011 م

<http://www.alriyadh.com/2011/10/06/article673157.html>

ممدوح المهيني

القيمة الرمزية الكبيرة التي يحملها قرار تعيين النساء في مجلس الشورى وفتح المجال لهن للترشح لانتخابات البلدية هي الإعلان الواضح دخولهن رسمياً في المجال العام.

بعد سنوات من التهميش أعقبه حضور واضح غير معترف به الآن تغير هذا الوضع والمرأة الآن شريك رسمياً سنشاهدها قريباً تعلن حضورها في مجلس الشورى وتقدم برامجها الانتخابية.

إنها لحظة تاريخية فعلاً تشبه الكثير من اللحظات التاريخية الكبيرة في تاريخ شعوب أخرى. هذه المرأة الصامتة المتلعة بالسواد التي تعرضت للظلم في الداخل وسوء الفهم في الخارج تستعيد روحها وتوهجها من جديد. لقد دخلت المرأة من أوسع الأبواب ولن يستطيع أحد الآن إخراجها من النافذة!!

صحيح أن المرأة تعرضت للتهميش ولكن هذا لا يعني أبداً أن حكمتها اختفت. في تاريخنا البعيد والقريب نعرف سيرة عدد كبير من النساء السعوديات اللاتي عرفن بالحكمة والنبيل والشجاعة. وكل أحد منا يعرف في محيطه أو من خلال القصص التي يسمعه عن قصص الأمهات والجدات اللاتي لعبن الدور الرئيسي في الحفاظ على العائلة وحماية أبنائهن وبناتهم ودفنهم للنجاح. كل هذه دلالات لنساء حكيماً وصبوراً وواقعات ولسن ساذجات أو ضعيفات. كلنا يعرف بعد ذلك أن الموجة المتطرفة التي ضربت المجتمع حطمت حضورها وألغت مكانتها وحاربتها في كل مكان ولكنها لم تستطع

أن تقتل روحها. شهدنا في السنوات الأخيرة صعود لهذه الروح الحكيمة التي توقعنا في السابق أنها ماتت ولكننا سنرى قريباً روحها الحكيمة المتألقة تحوم في قاعة مجلس الشورى. أليس ذلك خبراً سعيداً فعلاً؟! لا يهم على الأقل الآن من تمثل المرأة في المجلس الشورى أو الانتخابي ولكن حضورها بعباءتها وطرحتها يجعلنا نفكر في كل النساء في الماضي اللاتي تعرضن للاجحاف والتغييب ولم تسمع أصواتهن. في المدن والقرى البعيدة النائية وكل مكان.

سيعود الاعتبار رمزيا على الأقل لهؤلاء النساء عندما يشاهدن أنفسهن يشاركنه ويسمع الكل أصواتهن من أهم الأماكن. لذلك على النساء اللاتي سيتم تعيينهن في مجلس الشورى أو يتم ترشيحهن في الانتخابات أن يفهمن أنهن لا يقمن بعمل فقط من أجل مصالحهن الشخصية أو الشهرة المجانية ولكن من أجل المجتمع ككل والنساء خصوصاً.

إذا كانت هناك فرصة للاقتراحات خصوصاً فيما يتعلق بتعيين النساء في مجلس الشورى نتمنى أن نرى نساء يعكسن أطياف المجتمع السعودي. نتمنى أن نرى نساء من مختلف الخلفيات المهنية والفكرية.

كما نتمنى أن نرى نساء بمختلف أنواع الحجاب. نساء كاشفات الوجه ومنقبات أو غيرهم. قد يقول أحد إن هذه مسألة غير هامة وأنا اعتقد العكس لثلاثة أسباب. الأول أن هذا سيعكس تنوعاً أوسع لمجتمع النساء والثاني لنذكر أن الحجاب أو النقاب لن يؤثر على حكمنا عليها، فما ستقوم به وتقول المرشحة -وليس ما تلبسه- هو الذي سيجعلنا نرشحها أو نسقطها. أما السبب الثالث فهو من أجل تطمين الناس الخائفين والمترددتين أن هذه التغيرات تمثلنا وتعبر عنا جميعاً وليس فئة محددة من الناس.

يجب القول أخيراً إن قرارات تاريخية مثل هذا القرار الهام في حياتنا لا تصدر إلا من قادة كبار وتاريخيين مثل الملك عبدالله.



إحالة ملف طفل نجران إلى الإدعاء العام وتوقيف الأب وزوجته

المصدر: جريدة عكاظ العدد 12 ذو القعدة 1432 هـ 9 أكتوبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111009/Con20111009449858.htm>

قايد آل جعرة - نجران

أحالت شرطة منطقة نجران قضية الطفل المعنف محمد «أربع سنوات» إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام في المنطقة للتحقيق في ملابساتها بحكم اختصاص الهيئة في مثل هذه القضايا.

وأوضح لـ «عكاظ» الناطق الأمني لشعبة منطقة نجران النقيب عبد الرحمن محمد الشمراني أن والد الطفل وزجته جرى إيقافهما رهن التحقيق وأن ملف القضية أحيل إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام.

«عكاظ» زارت الطفل أمس في مستشفى الولادة والأطفال في المنطقة برفقة مدير المستشفى يحيى صالح آل عباس، وشاهدت آثار التعنيف على جسد الطفل، فيما زارت والدته الطفل صغيرها صباح أمس في المستشفى، بعد غياب 40 يوماً عنه. وأكدت المعلومات أن الأم لم تتمكن من حبس دموعها أثناء زيارتها للطفل.

«عكاظ» هاتفت أم الطفل والتي كانت مع فريق الحماية الاجتماعية فأوضحت أنه حينما حدث الانفصال بينها ووالد الطفل بقي محمد في حضانتها حتى بلغ من العمر أربع سنوات، موضحة أن والده حصل على صك شرعي لحضنته وعلى الفور نفذت الحكم واستلم ابنه بتاريخ 1432/9/17 هـ أي قبل حوالي شهرين تقريباً.

وقالت الأم: غاب ابني عني فلم أجد للحياة أي طعم خاصة أنني لازلت مطلقة ولم أتزوج حتى الآن، والتقيت بطفلي آخر مرة قبل 40 يوماً، وقال جد الطفل لأمه: قدمت من عسير برفقة ابنتي التي لم تتحمل بعد علمها بأن طفلها في المستشفى حيث زرناه وما شاهدناه على جسد الطفل مؤلم جداً، مثمناً جهود لجنة الحماية الاجتماعية ولجنة حماية الأطفال في صحة نجران والجهات الأمنية في المنطقة لعنايتها بالطفل منذ وصوله إلى المستشفى.

ومن جهته كشف مدير عام الصحة النفسية والاجتماعية في وزارة الصحة الدكتور عبد الحميد الحبيب أن الدراسات النفسية أثبتت أن للتعنيف أثر سلبي على نفسية الطفل المعنف.

وكشف أثناء حضوره ملتقى مشرفي الخدمات النفسية الذي تستضيفه صحة نجران أن وزارة الصحة افتتحت 21 مركزاً باسم وحدة العنف والإيذاء لحماية الأطفال ملحقاً في مستشفيات الولادة والأطفال المنتشرة في المناطق بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني والذي سبق أن أطلقتته صاحبة السمو الملكي الأميرة عاذلة بنت عبد الله بن عبد العزيز نائبة رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني.

يشار إلى أن «عكاظ» نشرت قضية الطفل في عددها الصادر الجمعة تحت عنوان «والده ادعى سقوطه من على السرير .. شرطة نجران والصحة تحققان في اشتباه تعرض طفل للعنف» وتابعت القضية أمس تحت عنوان «لجنة الحماية تبحث عن والدته طفل نجران ضحية العنف».



القبي لـ "سبق": الطبيب هو من يقيم حالة المريض وخطورتها مستشفى العارضة يرفض إبقاء طفلٍ عضه كلبٌ مسعور "تحت الملاحظة"

المصدر: جريدة سبق الإحد 12 ذو القعدة 1432 هـ 9 أكتوبر 2011م

<http://www.sabq.org/sabq/wap/user/news.do?section=5&id=31368>

قاسم الخبراني- سبق- جازان:

رفض مستشفى العارضة العام، إبقاء الطفل حسن محمد مسودي، تحت الملاحظة، إثر تعرضه لعضة كلبٍ خطيرة تسببت في إحداث جروح عميقة في ساقه حيث يرجح إصابة العظم بحسب إفادة والده.

وتشير المعلومات التي نقلها والده محمد حسن مسودي لـ "سبق"، إلى أنه أحضر ولده إلى قسم الطوارئ إثر تعرضه لهجوم من كلب مسعور أصابه بجروح غائرة وخطيرة في ساقه؛ إلا أن مستشفى العارضة العام رفض إبقائه تحت الملاحظة أو حتى تضميد الجرح من التلوث لكونه كبيراً واكتفى بإعطائه حقنة واحدة فقط.

وقال الوالد "حاولوا الاتصال بطبيب العظام إلا أنه اعتذر عن عدم الحضور لمعاينة الحالة وطلب مني مراجعته في اليوم التالي عند الدوام الرسمي كون هذا اليوم يوم إجازة".

وتساءل مسودي "ولدي لا يقدر على المشي والجرح غائر وثرثرك مفتوحاً.. لماذا لا يكون تحت الملاحظة خاصة أن منزلي يبعد عن المستشفى عشرات الكيلومترات؟".

ونوة مسودي إلى أنه اتجه بالطفل "مضطراً" إلى مستشفى الملك فهد بمحافظة أبي عريش، (70 كم) عن محافظة العارضة، بعد رفض مستشفى العارضة الإبقاء على حالته تحت الملاحظة وتنويمه، محملاً المستشفى تبعات ما سيحدث لطفله.

بدوره، أوضح الناطق الإعلامي لـ "صحة" جازان جبريل القبي لـ "سبق"، أنه في حالات عضات الكلاب والقطط أو لدغات الثعابين وغيرها يتم استقبال الحالات عن طريق قسم الطوارئ بالمستشفى حيث يتم وضعها تحت الملاحظة بالقسم ومنحها الأمصال اللازمة.

وأضاف القبي "بعد استقرار حالة المصاب يتم منحه إذنًا بالخروج بعد تقييم الحالة من قبل الطبيب المعالج"، مؤكداً أنه في حال استدعت حالة المصاب التنويم، حسبما يراه الطبيب المعالج، سيتم ذلك.

يُذكر أن حالة الطفل حسن مسودي ليست الأولى، بل سجلت أكثر من حالة عض لكلاب مسعورة لأطفال؛ آخرهم التهم كلبٌ أذنه.

رئيس أمناء كليات الغد:

خادم الحرمين أعاد للمرأة دورها التاريخي في البناء والتنمية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 12 ذو القعدة 1432 هـ 9 أكتوبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111009/Con20111009449880.htm>

«عكاظ» - جدة

اعتبر رئيس مجلس الأمناء في كليات الغد الدولية للعلوم الصحية إبراهيم بن موسى الزويد، القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بمشاركة المرأة في مجلس الشورى بدءاً من الدورة المقبلة وحققها في الترشح لعضوية المجالس البلدية، والمشاركة في الترشيح في الانتخابات البلدية المقبلة؛ نقلة تنظيمية كبرى. وقال إن هذا القرار ينطلق من الإيمان بالدور التاريخي للمرأة ثقافياً واجتماعياً وحضورها عبر التراث. وهي مواقف مضيئة من المسؤوليات وصور الالتزام وشراكة العطاء التي قدمت لنا نماذج فذة من النساء اللاتي سجلن حضورهن بأحرف من نور على صفحات تراثنا الحضاري، وهو ما عبر عنه الملك عبد الله، بوجوب صيانة الميراث الذي خلفه لنا الأجداد والآباء وعدم الوقوف عندها بل تطويرها في إطار تحديث متوازن وفق قيمنا الإسلامية والأخلاقية. وأضاف أن المرأة السعودية باتت تحقق الإنجازات الواسعة في مجالات عدة في ظل الدعم والشرائط المتعددة التي وفرتها الدولة لاستثمار قدراتها وتجديد طاقاتها الخلاقة، ولهذا كان حديث خادم الحرمين واضحا ومركزا عن رفضه تهميش دور المرأة في المجتمع السعودي ووجوب منحها أدوارها المستحقة كشريحة لا يمكن إغفال إسهاماتها وعطائها، فضلا عن شراكتها في صياغة عدد من قصص النجاح.



غياب الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية يعرضها لمخاطر

مالية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 12 ذو القعدة 1432 هـ 9 أكتوبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/331520>

أكد ياسر دهلوي الرئيس التنفيذي لدار المراجعة الشرعية أن الرقابة والتدقيق في أعمال المؤسسات المصرفية الإسلامية - وبشكل دوري وتفصيلي - يمثلان أحد أهم الضمانات الأساسية للالتزام تلك المنشآت بالأنظمة الشرعية لتجنب أي مخاطر مالية مستقبلية قد تحدث نتيجة غياب مثل هذا الدور الحيوي والهام. وأشار إلى أن المهام الرقابية المناطة بأعضاء الهيئات الشرعية للقيام بها في هذا الجانب والجدل الدائر حول قيامهم بتلك الأدوار سواء من خلال الرقابة والتدقيق على أعمال المؤسسات المالية بشكل دوري وتفصيلي أو اكتفائهم بالرقابة في

إطار العموميات فإنه وفي كل الأحوال تظل وظائف الرقابة والتدقيق الداخلية إحدى أهم الضمانات الأساسية في التزام تلك المؤسسات بالانظمة والضوابط الشرعية.

وبين ان الإدارات الموكل اليها أعمال الرقابة الشرعية (الميدانية) تقوم باستخدام إجراءات وأساليب فنية ومهنية متطورة وفي ضوء الضوابط التي أقرتها الهيئات الشرعية.

والمح الى ان غياب او اهمال الدور الوظيفي للرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسات أو عدم منحه الاهتمام الكافي داخل المؤسسة ينعكس بسلبياته على المؤسسة و يعرضها لمخاطر مالية كبيرة وأخرى مخاطر تتعلق بعدم الالتزام ليس هذا فحسب بل ان تلك المخاطر قد تتجاوز الامور المالية لتطال سمعة المؤسسة على اعتبار أن ضعف الدور الرقابي سيزيد من احتمالية وقوع المؤسسات في جملة من المخالفات والاطفاء ويدفع بها إلى تكرار الوقوع فيها وكل هذا نتيجة لعدم وجود آلية لاكتشاف وتصحيح الأخطاء.

وشدد الدهلوي على اهمية الرقابة الشرعية وما يمكن ان تحدثه من تطورات ومكاسب عديدة وكبيرة قد لا يلمسها البعض في حينها وإنما على المدى البعيد.

وقال : ان وجود إدارات تتولى مهام الرقابة الشرعية الداخلية وتعمل بطرق احترافية ومهنية حقة يرفع من كفاءة الدور الوظيفي داخل المؤسسات الأمر الذي سيعزز التطبيق السليم لقرارات الهيئات الشرعية ويدعم دورها ومسؤوليتها الرقابية اضافة الى ذلك فإن الرقابة الشرعية الداخلية الفعالة هي إحدى أدوات صقل خبرة العاملين في هذا المجال كونها ستساهم الى حد كبير في معالجة أحد ابرز التحديات التي تواجه الصناعة المالية في المصرفية الإسلامية وهي تأهيل العاملين في هذا القطاع لذلك فإنه لا بد وأن ننظر لوظيفة الرقابة الشرعية الداخلية من منظور شمولي بحيث لا يجب أن تقتصر هذه الوظيفة على وجود هيئة الرقابة الشرعية واعمال التدقيق الشرعي بل وان تتضمن أيضاً آليات عمل محددة وسياسات وإجراءات تنفيذ واضحة لمنتجات المصرفية الإسلامية لضمان صحة التطبيق وفق الضوابط الشرعية.



مرصد الأسعار يتنبأ بالآزمات لتوفير السلع الغذائية

المصدر: جريدة المدينة العدد 12 ذو القعدة 1432 هـ 9 أكتوبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/331515>

خالد المطوع - الرياض

أوضحت لجنة الأمن الغذائي بغرفة الرياض أن المرصد الخاص بتنبؤات أسعار السلع والذي بدأ العمل بدراسة بالتعاون بين الغرفة وكرسي الملك عبدالله للأمن الغذائي يقوم برصد الأسعار والعوامل المؤثرة فيها ولا يؤثر بشكل مباشر وفوري على انخفاض أو ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية إنما يوضح مسار تلك الأسعار والتنبؤ بها للفترات القادمة والتنبؤ بالكميات الإضافية أو المفقودة في الأسواق العالمية وتأثيرها على السوق المحلية.

ويهدف المشروع إلى استكشاف ودراسة المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على أسعار السلع الغذائية الأساسية ممثلة في القمح والأرز والشعير والسكر والزيوت النباتية واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك والحليب المجفف والذرة وفول الصويا. وأشارت إلى أن المرصد سيعمل على مساعدة متخذي القرار بشأن التعامل مع الأزمات وتقدير الإعانات وعقود المشتريات الحكومية وكميات المخزون وفترات تدويره، موضحة أنه من القرارات التنظيمية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير السلع الأساسية بالأسعار المناسبة. وبينت اللجنة أن دراسة تنبؤات أسعار السلع الأساسية خلال الفترة من (2012 - 2022) والتي تم توقيعها مؤخراً مع كرسي الملك عبدالله للأمن الغذائي بجامعة الملك سعود مؤخراً بتكلفة (3 ملايين ريال لمدة ثلاث سنوات تساهم الغرفة التجارية الصناعية بالرياض بنسبة 50 بالمائة ويساهم فيها كرسي الملك عبدالله بن عبدالعزيز للأمن الغذائي بما نسبته 50 بالمائة تهدف إلى استحداث مرصد التنبؤات السعرية للسلع الأساسي، وتأسيس نظام إدارة معلومات وتبادل معرفة قادر على ضمان استدامة الجهود الوطنية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وجمع المعلومات والمعارف وإتاحة الوصول إليها بسهولة.



المالية تعطي الأولوية للمنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية

المصدر: جريدة المدينة الإحد12 ذو القعدة 1432 هـ 9 أكتوبر 2011م
<http://www.al-madina.com/node/331482>

محمد مغربي - القنفذة

أبلغت وزارة المالية كافة وزارات الدولة وما يتبع لها من قطاعات حكومية بإعطاء الأولوية للمصنوعات والمنتجات والخدمات الوطنية عند التعامل بنظام المنافسات والمشتريات الحكومية ومنح الشركات والمؤسسات الوطنية الأولوية في استخدام منتجاتها في الأعمال والمشروعات الحكومية. وشدد وزير المالية إبراهيم بن عبدالله العساف على جميع الوزارات وقطاعاتها بالعمل وفقا للقواعد المقررة بنظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولأئحته التنفيذية وقواعد تفضيل المنتجات الوطنية الموافق عليها بقرار مجلس الوزراء الموقر.

وطالب بعدم تحديد علامات تجارية أو وضع مواصفات لا تنطبق إلا على علامات تجارية معينة سواء للمنتجات والخدمات أو للأدوية والمستحضرات الطبية مع الالتزام بوضع المواصفات القياسية المعتمدة أو العالمية فيما ليس له مواصفات دون تحديد اسم تجاري.

وكانت وزارة المالية قد تلقت عددا من الشكاوى والملاحظات من الشركات والمؤسسات الوطنية حول عدم التزام بعض الجهات الحكومية بإعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية.

كما تلقت عدة طلبات من منتجي الأدوية والمستحضرات الطبية لتفعيل ما تضمنته المادة الخامسة من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية والمادة الثانية من اللائحة التنفيذية بشأن إعطاء الأولوية لمنتجات مصانع الأدوية الوطنية وتفضيلها على غيرها وفق قواعد تفضيل المنتجات الوطنية.



خادمتان تسرقان مجوهرات وتضعان سحراً لكفيلهما في رجل

شاة

المصدر: جريدة المدينة الإحد12 ذو القعدة 1432 هـ 9 أكتوبر 2011م
<http://www.al-madina.com/node/331616>

منصور البقمي - تربة

قبضت شرطة محافظة تربة على خادمتين آسيويتين قامتا بسرقة كمية كبيرة من الذهب والمجوهرات من منزل كفيلهما، وعمل سحر له في رجل شاة ووضعه في غرفة نومه، وذلك بمساعدة بائع وافد من بني جلدتهما. وأوضح مصدر في شرطة محافظة تربة لـ «المدينة» أن الشرطة تلقت بلاغا من مواطن يفيد بسرقة مجوهرات وذهب من منزله، وعلى الفور قامت فرق البحث والتحري بجمع المعلومات وتكثيف التحريات وتمكنت خلال وقت قصير من القبض على

خادمتين وبالتحقيق معهما اعترفتا بسرقة الذهب والمجوهرات من منزل الكفيل بالتنسيق مع مقيم من الجنسية الآسيوية قام بالتخطيط والدخول معهما إلى فناء المنزل ونزع شبك نافذة غرفة النوم ودخلها مع إحداها، فيما اقتصر دور الأخرى على المراقبة، حيث قاموا بسرقة شنطة بها كمية كبيرة من المجوهرات حملها المقيم لغرض بيع محتوياتها وإعطاء كل واحدة منهما حصتها من السرقة. ثم قامت بتربيط ملابس الزوجين للتفريق بينهما، وتسبب ذلك العمل في الاضرار بالزوج وإصابته بالسحر، وتمكن الرقاة ورجال الدين لاحقاً من فك الطلاس وتخليصه من السحر. وصدقت اعترافات الجناة الثلاثة شرعاً في محكمة محافظة تربة وإحالتهم إلى السجن لحين محاكمتهم شرعاً.



توقيع عقود 7 مشاريع لأمانة جدة بـ 40 مليون ريال

المصدر: جريدة المدينة العدد 12 ذو القعدة 1432 هـ 9 أكتوبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/331633>

حسين الربيعي - جدة

كشف أمين محافظة جدة الدكتور هاني بن محمد ابوراس عن توقيع عقود «7» مشاريع في مجالات مختلفة شملت أعمال ترميمات اسفلتية في نطاق بلديات العزيزية بمبلغ (6.992.000) ريال، المطار بمبلغ (6.992.000) ريال، أبحر وجدة الجديدة بمبلغ (3.582.500) ريال، والبلد الفرعية بمبلغ (5.82.500) ريال، مبيناً أن مدة التنفيذ لكل من المشاريع الأربعة «36» شهراً. كما تم توقيع عقد مشروع تحسين شبكات الري بالحدائق والشوارع الرئيسية بمدينة جدة وربطها بالتحكم المركزي بمبلغ (16.674.036) ريالاً، ومدة التنفيذ «36» شهراً، بجانب عقد مشروع توريد وتركيب محرقة ثابتة لحرق النفايات بالمردم الجديد بمبلغ (1.930.500) ريال، وعقد مشروع دراسة لتوحيد قواعد البيانات بمركز المعلومات بأمانة محافظة جدة بمبلغ (152.890) ريالاً ومدة التنفيذ «6» أشهر.

ووجه د. ابوراس المختصين بوكالة التعمير والمشاريع ووكالة الخدمات بالإشراف على تلك المشاريع كل فيما يخصه. من جهة ثانية أهدمت أمانة محافظة جدة خلال شهر شوال الماضي 84 ذبيحة داخل مسالخ الأمانة لعدم صلاحيتها للاستهلاك الأدمي.

ووفقاً لتقرير صادر عن الإدارة العامة للمسالخ وأسواق النفع العام بالأمانة، بلغت أعداد المذبوحات داخل مسالخ الأمانة الخمسة (مسالخ جدة الشمالي، نقطة الذبيح بحي السبيل، مسالخ الأهالي بحي حراء، مسالخ سوق الأنعام الجديد، ونقطة الذبيح في حي النزهة)، خلال الشهر الماضي نحو 57 ألفاً و 772 ذبيحة.

جاوكر ميديا يكشف الجانب المظلم في حياة ستيف جوبز .. الجانب

الخيرى معدوم

تشغيل أطفال تحت السن القانونية.. و24 ساعة عمل طوال

الأسبوع في مصانع "أبل"

المصدر: جريدة الاقتصادية الإحد 12 ذو القعدة 1432 هـ - 9 أكتوبر 2011م

http://www.aleqt.com/2011/10/09/article_587697.html

انيا القرعاوي من الرياض
وسط زخم المشاعر التي تنافلتها عائلة ستيف وأصدقائه وزملاؤه بالعمل بعد إعلان خبر وفاته وما تناقلوه من ذكريات ومواقف وأقوال عن العبقرى وصاحب اكتشاف التفاحة الثالثة التي غيرت العالم ينشر تقرير في موقع جاوكر ميديا الأمريكي الشهير والمصنف بأكبر عدد متصفحين في العالم، حيث يصل عدد قرائه إلى 17.7 مليون قارئ شهريا. ويبين التقرير في طياته أن سمعة أعظم رئيس مجلس إدارة في جيله ليست كما يروج لها بالضبط، فهي ليست إيجابية باتجاه واحد، فعلى الرغم من أدائه الجيد المهني وإنجازاته التي ليس من السهل تلخيصها ونقلاته الإبداعية من الكمبيوتر إلى المحمول والرسوم المتحركة ونشر الموسيقى وألعاب الفيديو ومع اعترافنا بأنه كان مبدعا متحركا وصاحب نظرة ثاقبة وموهوبا استراتيجيا، إلا أن أحدا لم يلتفت إلى أنه في مقابل هذا الجانب المضيء يوجد جانب مظلم يرويه موظفو شركة أبل وغير الملتزمين بالاتفاقات السرية وما يحملونه من مشاعر القلق والعدائية والحقد خلال السنوات التي أمضوها في العمل والتي ملئت بالخوف والبلطجة والتلاعب في حقوقهم بالشركة وهي مشاكل الشركات العالمية غالبا فإن نجاح شركة أبل بني على العمال الصينيين، بينهم العديد من الأطفال ويعملون تحت ساعات عمل طويلة وخوف من شبح عقوبات وحشية عند حدوث الخطأ. وأشار التقرير إلى أهمية أن يستفيد خليفته تيم كوك من العيوب والسلبيات السابقة، فلهذه فرصة لتحديد مسار جديد للشركة وتأسيس أسلوبه الخاص بالإدارة. فعلى الرغم من أن الإنترنت أتاح حرية التعبير بسهولة. ومع تطبيقات أبل المنتشرة والتي توصل إلينا جبل من المعلومات إلا أنها لا تسمح بالتعبير عن الأفكار، فستيف ذاته لم يكن مرتاحا لإعطاء العاملين حقهم بالتعبير عن آرائهم للصحافة الحرة. وكان يمنع الوصول إلى المديرين التنفيذيين أو التأكد من القصص الصحفية وبحسب التقرير فإن الشركة تتبع أساليب التخويف القانونية، ففي عام 2005 قاضت الشركة مدون عمره 19 عاما "نيك كيرلي" لتقريره الحقيقي عن الشركة قبيل إطلاق الميني ماك بوك ولم تتنازل عن القضية إلا بعد أن أغلق المدون مدونته أسرار التفكير للأبد. وقيل عام واحد بعد أن نشرت المدونة سيزميدو فيديو لنموذج أي فون 4 اشتكت أبل عبر القانون ليدهموا بيت المحررة. وبشغل مصانع أبل بالصين عمال تحت السن القانونية المقررة 16 عاما وتدفع العمال للعمل بساعات منهكة، وفي 2010 نشرت الديلي ميل تحقيقا عن حياة العمال في مصانع أبل والتي تعمل 24 ساعة في اليوم لسبعة أيام متواصلة لتلبية الطلب العالمي على منتجات أبل. وفي شركة أخرى يعمل الموظفون فيها أكثر من 15 ساعة رسم شعار على حائط الورشة أنه علينا أن نعمل إلى أن تتوقف الشمس عن الارتفاع، ويعملون في مكان ضيق شبيه بممرات السجن ويبيتون بغرف ضيقة على ذلك من ثلاثة أدوار لتوفير مساحة في المكان على فرش من الخيزران. المكان غير مجهز بمكيفات هواء حيث يتجاهل العمال حرارة الصيف التي تبلغ 35 درجة مصاحبة لرطوبة درجتها 90 في المائة، ويشير العمال إلى أن بعض الغرف تحتوي على 40 شخصا وملبئة بالحشرات والصراصير. ويذكر التقرير أنه وعلى الرغم من لجوئه لتشجيع العمال لطرق خلاقة ومبدعة إلى أنه أيضا كان يلجأ لترهيبهم وتخويفهم والتقليل من شأنهم لدفعهم ليصلوا لأبكر قدر من الإنتاج. وعلى الرغم من أن مصنع أبل قدرت قيمته بسبعة مليار دولار حتى وفاته إلى أنه لم يفكر بإعادة البرامج الخيرية لأبل والتي أغلقها في 1997 على الرغم من تدفق

الأرباح في الشركة. على خلاف منافسه بيل جيتس الذي تعهد بدفعه 60 مليار دولار للأعمال الخيرية وعلى صعيد حياته العائلية فإن ستيف جوبز قضى فترة من الوقت يحارب فكرة أنه أصبح رجل عائلة، فليده ابنة تدعى ليسا عمرها 23 عاماً أنجبها خارج إطار الزوجية واستمر عامين يرفض أبوته منكر أوراق المحكمة لأنه لا يمكن أن يكون أباً لها لأنه عقيم، إلا أنه اعترف بأبوته لاحقاً وقابل زوجته لارن بول منجبا ثلاثة أطفال آخرين والآن ليسا خريجة هارفارد وكاتبة. ويؤكد التقرير أنه على الرغم من هذا فإن ستيف خلق أهدافاً جميلة وقدم الكثير من المال لشركة أبل ويظل من أعظم المبتكرين في أمريكا.



ساحة الأجرة في مطار الملك فهد... حلبة صراع

المصدر: جريدة الحياة الأحد 12 ذو القعدة 1432 هـ - 9 أكتوبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/316375>

الدمام - محمد الداود

ارتسمت علامات الدهشة والحيرة على وجه الإماراتي خلفان إبراهيم، بعد قدومه إلى مدينة الدمام من طريق مطار الملك فهد الدولي، حين شاهد «صراعاً حقيقياً» بين مجموعة من العمالة الآسيوية وسعودي طاعن في السن، في إحدى ردهات المطار، وهو يهيم بالخروج منه، متوجهاً إلى إحدى السيارات، بعد أن اتفق مع عامل على نقله إلى أحد فنادق المنطقة. إلا أن السائق السعودي اعترض طريقهما، مؤكداً أن له الأولوية في نقل الزبون.

وقال خلفان: «شاهدت مشاجرة حامية الوطيس، كادت أن تصل إلى اشتباك بالأيدي. لكن الآسيوي ومن معه فروا من المكان». وتبين لخلفان لاحقاً أن الأمر «روتيني» ويحدث يومياً في أروقة المطار، بسبب الصراع على نقل المسافرين القادمين، ما دعاه إلى الاتفاق مع السائق السعودي الذي «أعطاني تفصيلاً دقيقاً عن المشكلات التي يعانون منها، بسبب العمالة الآسيوية الموجودة في المطار. أ قلني إلى مدينة الدمام. ولم يتوقف عن الحديث عن القضايا اليومية التي يعانون منها».

وتحولت ساحات سيارات الأجرة في مطار الملك فهد الدولي في الدمام، إلى «ساحات صراع» بين مجموعة من سائقي سيارات الأجرة السعوديين، أو ما يعرف محلياً بـ «الكدادة»، وبين سائقي آسيويين، «يقتنصون القادمين من صالة القدوم، ويتفقون معهم قبل خروجهم من بوابة المطار، وقبل مشاهدة سائقي الأجرة السعوديين، في مقابل مبالغ ربما تكون أكثر من المبالغ المقررة رسمياً من إدارة المطار» بحسب قول السائق السعودي منصور علي.

ويتهم سائقو الأجرة السعوديين والمسجلون لدى إدارة المطار بالنقصير وغياب التنظيم الواضح لآلية نقل القادمين عبر سيارات الأجرة، موضحين أن «الأمر لا يقتصر على العمالة الآسيوية فحسب، بل يمتد إلى الكثير من السعوديين الذين يزاولون هذه المهنة بسياراتهم الخاصة، على رغم أن ذلك ممنوع، ولكن مع غياب الأنظمة الرادعة، وتساهل الجهات الإدارية في المطار، دفع الكثير من الآسيويين والسعوديين على حد سواء، إلى مزاوله هذه المهنة، في الوقت الذي نتكبد نحن الكثير من الخسائر، جراء وقوفنا في انتظار القادمين».

وطالب سائقون بـ «تنظيم العمل، وإبعاد السائقين غير النظاميين، ومعاقبتهم»، مؤكدين ضرورة «التصدي لظاهرة توصيل الركاب من طريق السيارات الخاصة».

وقال عبد الرحمن الشهري (72 سنة) الذي يزاول هذه المهنة منذ مطار الظهران الدولي: «إن المشكلات التي نعاني منها حالياً، لم تكن موجودة في السابق، لكنها استفحلت في السنوات الأخيرة، وسط غياب الأنظمة الرادعة، خصوصاً للآسيويين الذين بدأوا بمشاركتنا في أرزاقنا، من دون أي رادع من الجهات المسؤولة».

وأشار الشهري إلى أن المنافسة على نقل القادمين، «لا تقتصر على السيارات الخاصة، سواء كان السائق أجنبياً أم سعودياً، بل امتدت إلى السيارات الخاصة التابعة للفنادق، إذ يدخل السائقون ببطاقة الفندق إلى داخل صالات انتظار

القادمين، لإغرائهم، خصوصاً المسافرين الآسيويين، لسهولة التخاطب بينهم، فيركبون معهم على رغم أنهم يتقاضون منهم مبالغ تفوق الرسوم التي حددتها إدارة المطار». في المقابل، يرى سعيد القحطاني (سائق أجرة) أن ظروف ومشكلات سائقي الأجرة «لم تتوقف عند حد سرقة الركاب أمام أعيننا فحسب، بل إن إدارة المطار تجبرنا على دفع مبلغ 1200 ريال سنوياً. إلا أنها لا توفر أبسط الخدمات الإنسانية، خصوصاً في موسم الصيف، إذ نعاني من شدة الحرارة ونسب الرطوبة العالية». وأشار إلى «غياب واضح للخدمات المقدمة لسائقي الأجرة، خصوصاً أن إدارة المطار تشترط حسن الملبس، وبالتالي يتطلب أن يكون هناك مكان مهياً للنظافة، بدلاً من الاستراحة المكشوفة، التي لا تتعدى 12 متراً، تضم دورة المياه، يستخدمها نحو 300 سائق».



المطارات تسقط من خريطة السياحة... والمصلى ملجأ للنوم هرباً من الانتظار

المصدر: جريدة الحياة الأحد 12 ذو القعدة 1432 هـ - 9 أكتوبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/316378>

الدمام - محمد المرزوق
يجد المسافرين في الأماكن المخصصة للصلاة في المطار، فرصة لأخذ غفوة من النوم، ريثما يحين موعد إقلاع الطائرة، في حال تأخرت. فيما يحاول آخرون قضاء الوقت متنقلين بين ممرات فارغة، ومراقبة المسافرين الذين يستعدون لصعود الطائرة. ويجمع بينهم «القلق» من إعلان تأخر الرحلة أو إلغائها من دون سابق إنذار. وسقطت المطارات سهواً من جدول السياحة الداخلية أو الخارجية. فيما عدا مهرجانات صغيرة تحفل بها الصحف، أكثر من المسافرين. عادة ما تعرض فيها صورة وأدوات تراثية، على غرار مطار الملك فهد الدولي في الدمام، خلال إجازة صيف العام الماضي.
ويرى سعود سلطان أن «معاناة السفر لا تبدأ من ركوب الطائرة، وإنما تبدأ من دخول بوابة المطار، والبحث عن عربة فارغة لتحميل الحقائب تجد عمالاً ممسكين بالعربات، يعرضون خدماتهم في حمل الحقائب. لكننا لا نريد هذه الخدمة، فقط نريد العربة.
ويضيف: «يعتمد المسافر على ذاته في الوصول إلى مكاتب التسجيل، وبعض الأحيان؛ نسأل رجال الأمن ليرشدونا إلى المكان الصحيح، إذا دخلنا مكاناً آخر.»
وأكثر ما يثير قلق سعود، أن «يعلن الموظف المسؤول عن قطع التذاكر إلغاء الرحلة، أو عن عدم توافر مقعد، على رغم تأكيد الحجز. كما حدث لبعض المسافرين في بداية الإجازة الصيفية، ليعودوا من حيث أتوا.»
إجراءات السفر بسيطة، قطع تذاكر، وختم الجواز، وأخيراً البحث عن مقعد أمام بوابة المغادرة، «ولا يوجد تلفزيون أو مجلات أو صحف»، بحسب أحمد عبدالله، مضيفاً: «أشترى قهوة، وافتح الحاسب المحمول، لأتفرج على فيلم». وفيما هو يتفرج على فيلم، يبحث آخرون عن المكان المخصص للصلاة، «ينامون قليلاً قبل إعلان الركوب إلى الطائرة، وبخاصة إذا كانت رحلة داخلية، إذ يتوقعون تأخرها.»
ويقترح فتح فندق أو غرف للإيجار داخل المطار، تحسباً لتأجيل الرحلة لساعات طويلة، «موضحاً أن بعض المسافرين يأتون من مناطق بعيدة، مثل الأحساء أو الجبيل، ولا يستطيعون العودة إلى منازلهم.»
ويذكر محمد جمعان بقاءه في مطار دبي. ويقول: «إذا تعبت من التجوال بين المحال التجارية الكثيرة، تستطيع أن تترتاح على كرسي مهياً للنوم، وليس مثل المقاعد الموجودة في المطارات السعودية.»

ويضيف: «في مطارات أخرى عالمية؛ يهيئون مساحات للراحة، مثل وضع كراسي على شكل أسرة، أو مقاه ومطاعم، توجي للمسافر أنه ليس في المطار، وإنما في وسط المدينة.»
ولأن الأطفال يصابون بالملل سريعاً، تقوم بعض المطارات العالمية بتخصيص مكان للعب الأطفال. كما تخصص آخر للحضانة. ويستطيع المسافر ترك أبنائه فيها، ويقضي وقته متجولاً في المحال التجارية»، ويتابع جمعان: «في مطاراتنا السعودية، يجب عليك أن تعالج ملل الأبناء بطريقتك الخاصة، التي لا تتعدى مطالبتهم بالصبر والصمت حتى صعود الطائرة.»



أهالي "سويسية الباحة" يشكون مواتير الكهرباء والسفلة

والصحة

المصدر: جريدة المدينة الإحد 12 ذو القعدة 1432 هـ 9 أكتوبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/331510>

محمد البيضاني - الباحة

يشكو أهالي وادي السويسية شمال محافظة العقيق بمنطقة الباحة من تدني مستوى الخدمات الأساسية وخاصة الكهرباء والصحة والهاتف والسفلة رغم المطالبات العديدة من الأهالي، التي قوبلت بصمت مطبق من قبل الجهات المسؤولة على حد قولهم، فيما قال مسؤولو الضمان الاجتماعي والبلدية ان أهالي الوادي لا يريدون الخروج منه لحرصهم على تربية مواشيهم، وان السفلة جارية للطريق، كما يحظون بخدمات الضمان الاجتماعي وفقاً للنظام.
وأعرب أهالي الوادي الذي يشكلون 50 أسرة عن أملهم في ان تجد مطالبهم أذانا صاغية، وتجاوبا سريعاً من أصحاب القرار لاسيما فيما يتعلق بإنشاء مركز صحي وإيصال التيار الكهربائي في البداية يقول جبار عزيز الغامدي: نعاني بشدة لنقص الخدمات وخاصة سفلة الطرق والهاتف داعياً المسؤولين الى الالتفات للوادي الذي يقع على الحدود الادارية بين مكة والباحة كما نناشد مسؤولي الكهرباء النظر في وضعنا فكيف نعيش طول الوقت اعتماداً على المولدات الكهربائية. ويقول سعد الغامدي: نعاني من استمرار أعطال المولدات الكهربائية الخاصة والتي لا تفي باحتياجات السكان الذين يعيشون ما بين مطرقة الظلام وسندان لهيب الشمس وارتفاع درجة الحرارة في الصيف.
ويقول مطر الغامدي: ننام في العراء هرباً من حرارة الجو ونقع فريسة للملاريا التي تزايدت حالاتها، مؤكداً حرصهم على البقاء في القرية لوجود املاكهم ومزارعهم مشيرين الى ان مولدات الكهرباء كثيرة الاعطال خلال الصيف عندما يشد الحر.

ويقول سعيد جبار الغامدي ونايف الغامدي: خدمات الهاتف الثابت معدومة، كما نتطلع الى المياه وحفر ابار جديدة اضافة الى تعبيد الطريق الموصل الى القرية وشاركنا محمد عزيز مؤكدا الحاجة الى مساكن تليق بهم مشيراً الى ان غالبية أهالي الوادي يعيشون في صناديق من حديد معربين عن أملهم في ان يشملهم اسكان خادم الحرمين الشريفين.
من جهته قال رئيس المجلس البلدي بمحافظة العقيق فيحان الغامدي ان الوادي كان يتبع بلدي القرى ولا يوجد به أي خدمات وانتقل بلدي العقيق، وبالنسبة للاهالي لم يتقدموا باي طلب للاحتياجات وقد قمنا بزيارتهم من اجل دعم سفلة الطريق.

وقال مدير الضمان الاجتماعي بمحافظة العقيق يعن الله الغامدي ان منسوبي الضمان يقومون بجولات مستمرة لرصد مستحقي الضمان، اما بالنسبة لاهالي وادي ليف السويسية فهم لا يريدون الخروج من تلك المنطقة بسبب تربيتهم للمواشي وجميع خدمات الضمان تصلهم بكل يسر وسهولة.
من جانبه اوضح رئيس بلدية العقيق المهندس عوض القحطاني ان السويسية تتبع مركز وارخ بمحافظة العقيق وتم سفلة مسافة تتراوح بين 3 - 5 كم من الطريق

سجلت 366 مواطنا في النظام دون وجود علاقة عمل فعلية • "التأمينات" تغرم 121 منشأة لتحايلها بتطبيق السعودية الوهمية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 12 ذو القعدة 1432 هـ - 9 أكتوبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/10/09/article_587677.html

عبد السلام الثميري من الرياض
أصدرت لجنة التحقيق في المخالفات في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال الربع الثالث من العام الجاري 121 قراراً يقضي بتطبيق غرامة مالية على عدد من المنشآت المشتركة في نظام "التأمينات" لتسجيلها 366 مواطناً في النظام، على الرغم من عدم وجود علاقة عمل بينهما. وأوضح سليمان بن سعد الحميد، محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، أن تطبيق تلك الغرامة يأتي لمخالفة تلك المنشآت أحكام نظام التأمينات الاجتماعية ولوائح التنفيذ؛ مما يستوجب فرض غرامة مالية عليهم طبقاً لأحكام الفقرة 1 من المادة 62 من النظام، والمادة 55 من اللائحة التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية "لائحة التسجيل والاشتراكات"، بناءً على ما أوصت به لجنة التحقيق في المخالفات. وأكد الحميد، أن المؤسسة تهدف من هذا الإجراء إلى الحد من مخالفات أصحاب العمل لنظام التأمينات الاجتماعية ولوائح التنفيذ، بما يكفل ضمان حقوق المشتركين وأفراد عائلاتهم وحسن تطبيق النظام. إلى ذلك أكدت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على جميع أصحاب العمل في القطاع الخاص باشتراط وجود علاقة عمل فعلية عند تسجيل أي من المواطنين بنظام التأمينات الاجتماعية، وأن القيام بتسجيلهم في النظام دون وجود علاقة عمل فعلية يعد مخالفة لأحكام النظام، وسيترتب عليه فرض غرامات مالية، وإيقاف الاستقدام من قبل وزارة العمل، إضافة إلى الرفع عن الحالات التي بها شبهة التزوير إلى الجهات المختصة بذلك. يشار إلى أن المؤسسة أكدت عدم جواز الجمع بين معاش التقاعد المبكر، وراتب الوظيفة، المشمولة بأي من نظامي التقاعد المدني والعسكري، أو نظام التأمينات الاجتماعية، في حالة ضم مدد الخدمة الناتجة من تخصيص القطاع الحكومي.

وقال جمال العجالي، مساعد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للشؤون التأمينية بالنيابة: إن "التأمينات الاجتماعية" بدأت في استقبال طلبات صرف المعاشات لموظفي قطاع الاتصالات، الذين أنهت خدماتهم الخاضعة لنظام التقاعد المدني، نتيجة لتخصيص هذا القطاع في الفترة السابقة، وتقدموا وفقاً لنظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية بطلب ضم خدماتهم السابقة إلى خدماتهم اللاحقة في شركة الاتصالات السعودية؛ تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء المؤقر رقم 276 وتاريخ 1432/9/15 هـ. وأبان مساعد المحافظ للشؤون التأمينية بالنيابة، أن الفئة المستفيدة هم موظفو قطاع الاتصالات الذين أنهت خدماتهم الخاضعة لنظام التقاعد المدني، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 75 وتاريخ 1422/3/5 هـ نتيجة لتخصيص هذا القطاع في الفترة السابقة، وتقدموا بطلب ضم خدماتهم السابقة إلى خدماتهم اللاحقة في شركة الاتصالات أو أي جهة أخرى يغطيها نظام التأمينات الاجتماعية، وأكملوا مدة خدمة في القطاعين لا تقل عن 25 سنة. ودعا العجالي المشتركين المستفيدين إلى مراجعة أقرب مكتب من مكاتب التأمينات الاجتماعية المنتشرة في المملكة لاستكمال المستندات المطلوبة للصرف وتحديد الحساب البنكي لتحويل المعاش إليه حسب اختيار المستفيد.

• الصحة“ تحذر من التسمم وأمراض معدية .. والأمانة تلتزم الصمت سوق عشوائي لبيع اللحوم المكشوفة على بعد أمتار من بلدية أم السلم بجدة!!

المصدر: جريدة المدينة الإحد12 ذو القعدة 1432 هـ 9 أكتوبر 2011م
<http://www.al-madina.com/node/331509>

داود الكثيري – جدة / تصوير: أحمد حجازي
طابور من الزبائن المتطلعين إلى الحصول على «حصتهم» من اللحم الذي يباع في الهواء الطلق بحي كيلو 14 شرق محافظة جدة، يلتفت نظر المارة يوم الجمعة من كل أسبوع، الذبائح ملقعة في بسطات عشوائية، وأعين الذبائن تلاحق بدهشة شديدة يد عامل حاذق يجيد تقطيع أوصال اللحم حسب الطلب، فيما عامل آخر منشغل بسن السكين على المسن، ويلف ذلك المشهد كله صخب شديد لحركة دؤوبة للباعة والمشتريين تختلط بها ضحكات أطفال يدفعون عربات النقل الشهيرة ذات العجلة الواحدة يتسابقون للظفر بزبون يحملون له ما اشتراه. وتتسع مساحة الدهشة حين نعلم أن هذا السوق العشوائي لا يبعد سوى أمتار قليلة من بلدية أم السلم التي يفترض فيها التصدي لمثل هذه الأعمال المخالفة والتي يمكن أن تعرض حياة الناس للخطر.
(المدينة) تجولت في هذا السوق الذي يقام أسبوعيا من بعد الفجر وحتى قبيل صلاة الجمعة، ورصدت جملة من المخالفات داخله حيث الانتشار الكثيف للبعوض والذباب، فيما القطط تصول وتجول حول اللحوم المعروضة بجانب حاويات النفايات المجاورة للسوق، فضلا عن تعامل العمالة مع اللحوم دون ارتداء أي قفازات ... يحدث كل ذلك وسط غياب تام لمراقبي البلدية وفرق المتابعة الميدانية.
ويقبل الأهالي على شراء ذلك اللحم مجهول المصدر، في بيئة ملوثة تماما حيث أيد العمال وملابسهم ملطخة بدماء الذبيحة وطاولات من خشب مهترئ تقطع عليها أوصال اللحم.
وعن ذلك يقول عبد القيوم محمد (أحد الزبائن الذين يرتادون السوق): «أفضل شراء اللحم من هنا نظرا لرخص ثمنه مقابل المحلات الأخرى، فسعر كيلو لحم الجمل 25 ريالاً فقط، والبقر 35 ريالاً، أما الغنم فهو نادر في السوق لذلك يصل سعره إلى 40 ريالاً».
تسمم غذائي
من جهته حذر رئيس قسم صحة البيئة بالطب الوقائي في الشؤون الصحية بجدة الدكتور فهد فؤاد قمري من مغبة تناول هذه اللحوم المكشوفة وقال: «تناول تلك اللحوم قد يؤدي إلى التسمم والإصابة بعدة أمراض مثل (السل، البروسلا، والديدان الشريطية)، خاصة إذا كانت معروضة في الغبار وتكون عرضة للحشرات والذباب، إضافة إلى نقص جودتها عند تعرضها للشمس.
«الأمانة»: لا تعليق
حاولنا الحصول على تعليق من مسؤول المركز الإعلامي في أمانة جدة بالإجابة نايف مشهور فطلب إرسال استفسارنا عبر البريد الإلكتروني، وبالفعل تم إرساله صباح أمس ومتابعته أكثر من مرة، ولكننا لم نتمكن من رد حتى ساعة إعداد التقرير .

طوابير الجوازات في مطار الرياض... بالساعات!

المصدر: جريدة الحياة الأحد 12 ذو القعدة 1432 هـ - 9 أكتوبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/316376>

الرياض - حسين النعمي

تذمر مسافرون مغادرون وقادمون من وإلى المملكة عبر مطار الملك خالد من الطوابير الطويلة وراء كاونترات «الجوازات»، ومن التأخير في إنهاء معاملات الدخول والخروج، مطالبين بحل المشكلات وتطوير النظام، خصوصاً أن هذه الطوابير من وجهة نظرهم تمس بمكانة المملكة باعتبارهم واجهة حضارية وإسلامية. في حين نفى المتحدث باسم المديرية العامة للجوازات المقدم بدر المالك وجود أي تأخير في إنهاء إجراءات سفر الوافدين والمواطنين، مؤكداً أنها لا تستغرق أكثر من «خمس دقائق».

من جهته، قال المقيم محمد عبد الحميد لـ «الحياة» إن القادم - خصوصاً غير السعودي - يعاني من التأخير في إنهاء أوراقه وختم جوازه أمام كاونتر الجوازات، وهو ما ينعكس على صورة المملكة، باعتبار المطار واجهة للبلد، خصوصاً مع منظر الطوابير التي لا تنتهي.

ورمى علي بن سالم باللائمة في تعطل بعض المسافرين عن الانتهاء من إجراءات الدخول والخروج على «نظام الجوازات»، وقال: «إذا تعطل النظام الآلي يحتاج لقدم فني لإصلاحه، ما يعني تعطل بعض المسافرين وتكدسهم، خصوصاً في فترات الإجازات التي تشهد فيها المطارات الدولية حركة دخول وخروج كبيرة عما هي عليه في الأيام العادية».

أما المواطن أحمد البريكي فانتظر نصف ساعة للحصول على ختم الدخول لجوازه، مطالباً بتنظيم أكبر للإجراءات في المطار، كما يحدث في المطارات المتقدمة.

من جهته، نفى المتحدث الرسمي باسم المديرية العامة للجوازات المقدم بدر المالك وجود «أي تكدس في المطارات»، وخصوصاً «أمام موظفي الجوازات».

وقال: «نحرص على إنهاء إجراءات المسافرين القادمين للمملكة والمغادرين منها بسرعة وفي وقت قياسي»، فالمواطن السعودي لا يكاد أن يقف لمدة دقيقة واحدة إلا وتنتهي إجراءاته، في حين أن الوافد معاملته تستغرق من 3 إلى 5 دقائق كأعلى تقدير.

وأوضح أن النظام الإلكتروني المستخدم لدى الجوازات يسهل إجراءات المسافرين، مستبعداً أن يتعطل أكثر من مرتين، «وإن تعطل فهناك نظام آخر بديل يمكن لنا العمل عليه بالكفاءة نفسها».

من جهة ثانية، أبدى مسافرون من ذوي الاحتياجات الخاصة استياءهم البالغ من «المعاملة» و«الخدمات» المقدمة لهم في مطار الملك خالد الدولي و«الخطوط السعودية»، مطالبين بـ«معاملة أفضل» ومنحهم «حقوقاً خاصة»؛ مراعاةً لظروفهم الاستثنائية.

وأكد المتحدث الرسمي باسم الخطوط الجوية العربية السعودية عبدالله الأجر، استحداث مكاتب جديدة لخدمة العملاء في مطارات المملكة الرئيسية لسد ما قد يحدث من نقص، مرجعاً الأخطاء التي تقع من بعض الموظفين إلى «نقص الخبرة» و«ضغط العمل».

محمد القاضي أحد المسافرين من ذوي الاحتياجات الخاصة روى لـ «الحياة» الموقف الذي وقع أمام عينيهِ في مطار الملك خالد: «عند وصولي إلى كاونتر الاحتياجات الخاصة في المطار؛ لأنني بعض الإجراءات الخاصة بعائلتي، صُدمت من فظاظة الأسلوب الذي يتعامل به الموظف مع العملاء والمسافرين من ذوي الاحتياجات الخاصة»، وأضاف: «كان يتعامل بأسلوب فظ وغير لائق، وكان يزجر المسافرين، ويطالبهم بالابتعاد عن مكتبه»، وتابع مستغرباً: «مع أن هذه الفئة تحتاج إلى معاملة خاصة، واهتمام أكثر من سواها».

كما أثار سلوك الموظف استغراب المسافرين سلمان الحمودي، وأعرب عن ذلك قائلاً: «تعامل الموظف مع المسافرين كان سيئاً، والأدهى أن ذلك حدث أمام المشرف عليه، وكأنها مباركة منه لما يفعل؛ إذ لم يحرك الأخير ساكناً».

وأشار إلى حاجة ذوي الاحتياجات الخاصة – وهو منهم – إلى «معاملة أرقى»، وزاد: «بعضنا يعاني إعاقة جسدية أو كبيراً في السن، وعندما تُقابل بهذا السلوك المخل يكون الأثر النفسي علينا أكثر من أي شخص؛ لأن الشخص العادي سيتوجه إلى موظف آخر لخدمته، أو يقوم بعمل ما يريده بنفسه، أما نحن فلا خيار لدينا إلا أن نرضى بما يحدث ونقبله». ويعلق على ذلك عبدالله الأجر بقلبه: «يفترض من موظف الكاونتر المخصص للاحتياجات الخاصة أن يكون تعامله أكثر لطفاً ولباقة لهذه الفئة الغالية على قلوبنا، لكن بعضهم قد يسيء إلى نفسه وإلى الخطوط السعودية بتصرفاته». وأوضح أن الخطوط السعودية افتتحت مكاتب خاصة بخدمات العملاء في المطارات الرئيسية الثلاثة في المملكة (الرياض وجدة والدمام)، مؤكداً: «أنشأنا مكتباً خاصاً بخدمات العملاء في المطارات الثلاثة؛ ليكون المرجع للمسافرين ممن لم يتم التعامل معهم بشكل لائق، وليكون جهة مسؤولة في المطار عن عملائنا، ويفترض أن يكون للمشرف تعامل مع ما حدث أمامه، لكن ربما يكون عامل الخبرة ينقص الموظف المذكور».



• الصحة“ تحذر من التسمم وأمراض معدية .. والأمانة تلتزم الصمت سوق عشوائي لبيع اللحوم المكشوفة على بعد أمتار من بلدية أم السلم بجدة!!

المصدر: جريدة المدينة الإحد12 ذو القعدة 1432 هـ 9 أكتوبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/331509>

داود الكثيري – جدة / تصوير: أحمد حجازي
طابور من الزبائن المتطلعين إلى الحصول على «حصتهم» من اللحم الذي يباع في الهواء الطلق بحي كيلو 14 شرق محافظة جدة، يلفت نظر المارة يوم الجمعة من كل أسبوع، الذبائح ملقعة في بسطات عشوائية، وأعين الذبائن تلاحق بدهوة شديدة يد عامل حاذق يجيد تقطيع أوصال اللحم حسب الطلب، فيما عامل آخر منشغل بسن السكين على المسن، ويلف ذلك المشهد كله صخب شديد لحركة دؤوبة للباعة والمشتريين تختلط بها ضحكات أطفال يدفعون عربات النقل الشهيرة ذات العجلة الواحدة يتسابقون للظفر بزبون يحملون له ما اشتراه. وتتسع مساحة الدهشة حين نعلم أن هذا السوق العشوائي لا يبعد سوى أمتار قليلة من بلدية أم السلم التي يفترض فيها التصدي لمثل هذه الأعمال المخالفة والتي يمكن أن تعرض حياة الناس للخطر.
(المدينة) تجولت في هذا السوق الذي يقام أسبوعياً من بعد الفجر وحتى قبيل صلاة الجمعة، ورصدت جملة من المخالفات داخله حيث الانتشار الكثيف للبعوض والذباب، فيما القطط تصول وتجول حول اللحوم المعروضة بجانب حاويات النفايات المجاورة للسوق، فضلاً عن تعامل العمالة مع اللحوم دون ارتداء أي قفازات ... يحدث كل ذلك وسط غياب تام لمراقبي البلدية وفرق المتابعة الميدانية.
ويقبل الأهالي على شراء ذلك اللحم مجهول المصدر، في بيئة ملوثة تماماً حيث أياد العمال وملابسهم ملطخة بدماء الذبيحة وطاولات من خشب مهترئ تقطع عليها أوصال اللحم.
وعن ذلك يقول عبد القيوم محمد (أحد الزبائن الذين يرتادون السوق): «أفضل شراء اللحم من هنا نظراً لرخص ثمنه مقابل المحلات الأخرى، فسرر كيلو لحم الجمل 25 ريالاً فقط، والبقر 35 ريالاً، أما الغنم فهو نادر في السوق لذلك يصل سعره إلى 40 ريالاً».

تسمم غذائي

من جهته حذر رئيس قسم صحة البيئة بالطب الوقائي في الشؤون الصحية بجدة الدكتور فهد فؤاد قمري من مغبة تناول هذه اللحوم المكشوفة وقال: «تناول تلك اللحوم قد يؤدي إلى التسمم والإصابة بعدة أمراض مثل (السل، البروسلا، والديدان الشريطية)، خاصة إذا كانت معروضة في الغبار وتكون عرضة للحشرات والذباب، إضافة إلى نقص جودتها عند تعرضها للشمس.

«الأمانة»: لا تعليق

حاولنا الحصول على تعليق من مسؤول المركز الإعلامي في أمانة جدة بالإجابة نايف مشهور فطلب إرسال استفسارنا عبر البريد الإلكتروني، وبالفعل تم إرساله صباح أمس ومتابعته أكثر من مرة، ولكننا لم نتلق أي رد حتى ساعة إعداد التقرير .



المقاولون يرفضون المشاريع الجديدة خشية الزيادات المفاجئة بعد إلغاء المطالبة بفارق الأسعار

ارتفاع مواد البناء يجبر المواطنين على تغيير خارطة منازلهم

المصدر: جريدة المدينة العدد 1432 هـ 9 أكتوبر 2011م
<http://www.al-madina.com/node/331525>

مازالت اسعار مواد البناء والادوات الكهربائية ومستلزمات السباكة تواصل ارتفاعها وتوقف الكثير من المواطنين عن استكمال بناء منازلهم ريثما تنخفض اسعار مواد البناء، ولكن يبدو ان انتظارهم سيطول .. وربما لا يتحقق ما ينتظرونه .. ولا تنخفض الاسعار كما يحلمون .. وبالتالي اجبرتهم هذه الزيادات على تغيير خارطة البيت والتنازل عن الكثير من المزايا التي كان يحلمون بها في بيت العمر. ولم تقتصر الشكوى على المواطنين فقط بل امتدت الى المقاولين الذين باتوا هم ايضا يتخوفون من الدخول في مشاريع جديدة خشية الارتفاعات المفاجئة في الاسعار والتي ينجم عنها حصد خسائر طائلة في نهاية العملية « المشروع » بعد الانتهاء من تنفيذه خاصة بعدما ألغت وزارة المالية الحق في المطالبة بفارق الاسعار - في حالة ارتفاعها كما كان في السابق.. وهكذا يظل الوضع القائم في قطاع العقار .. حالة من الانتظار والترقب بين كلا الطرفين.

ارتفاعات باهظة

في البداية يؤكد المواطن ضيف الله الزهراني : لقد توقف كثير من المواطنين الذين اعرفهم عن مواصلة بناء مساكنهم نتيجة عدم مقدرتهم على تحمل الأسعار الجديدة التي باتت تعادل ضعف التكاليف السابقة.. فضلا عن أجور العمال التي تضاعفت أيضاً مواكبة لموجة الارتفاعات!!.

ويشير إلى أن هناك ارتفاعات باهظة طالت مواد كهربائية ومواد سباكة ولم يكن المواطن وحده من تأثر بارتفاع مواد البناء فحسب بل طال المقاولين الذين أصبحوا غير قادرين على الوفاء بها في ظل الارتفاعات المتلاحقة في مواد البناء التي أدت إلى إحداث ربكة في حساباتهم من جهة ومن جهة أخرى خسائر لم تكن في الحسبان.. في وقت يصعب تعويض خسائرهم من المواطن الذي لا تقل معاناته عن معاناتهم.

ويقول المواطن سعيد الكنانى في ظل ما تشهده الأسعار بصفة عامة ومواد البناء بصفة خاصة من ارتفاعات متتالية - وفي ظل تأخر قروض صندوق التنمية العقاري التي لم تعد تكفي لبناء دور واحد - أصبح المواطن أمام حقيقة دامغة وهي عدم مقدرته على الخروج من دائرة الإيجارات .

ويقول عبدالرحمن الحسني: إن تجار مواد البناء يبررون ارتفاع الأسعار بارتفاعات المواد الخام المملوكة بالرغم من أن الكثير منها صناعة محلية فكيف ترتفع أسعارها.

ويشير خميس عطية وغرم الزهراني إلى أن ما كان يباع في السابق بسعر 100 ريال أصبح اليوم يباع بسعر يتراوح من 250 الى 300 ريال لاسيما الأدوات الكهربائية والصحية ناهيك عن مواد البناء الأساسية والتي ارتفعت أسعارها بشكل غير مسبوق.

واكدوا أن الارتفاعات في أسعار مواد البناء أجبرتهم على تغيير خارطة البيت والتنازل عن الكثير من المزايا التي كان يحلمون بها في بيت العمر.

ويقول عائض الكنانى: إن اصحاب الدخل المحدود باتوا عاجزين عن بناء منزل صغير وسط هذه الأجواء الملتهية في الأسعار لاسيما الأراضي ومواد البناء وتأخر الكثير من المواطنين عن إكمال منازلهم بسبب الارتفاعات الكبيرة في الأسعار التي شملت كل شيء.

التوقف عن البناء

ويؤكد علي الغامدي (مقاول) ان كثيرا من المواطنين توقفوا عن البناء بسبب الارتفاعات التي طالت الأدوات الكهربائية والصحية و شملت جميع مواد البناء ولم يعد في يد المواطن سوى البقاء على الاجارات مشيرا الى ان السماح بزيادة الأدوار دليل على ارتفاع الأسعار فالمواطن لم يعد يستطيع بناء منزل صغير بسبب ارتفاع الأسعار.

ويرجع أحد تجار المواد الكهربائية - فضل عدم ذكر اسمه - اسباب ارتفاع الأسعار الى زيادة معدل الاستهلاك العالمي.. وارتفاع سعر المواد الخام التي يتم استيرادها من دول أوروبا و مستلزمات الإنتاج والخردة إلا أن المستهلكين والمقاولين لا يؤمنون بهذه المبررات ويعتبرونها مبررات لا أساس لها من الصحة فيما يرى عبدالعزيز عطية أن الارتفاع هو السائد في السوق فأسعار الأدوات الكهربائية مرتفعة وكذلك المواد البلاستيكية وغيرها من مواد البناء، وأتمنى من الجهات المسؤولة التدخل لوضع حد لهذا الارتفاع والتعامل مع المستهلك بكل شفافية وتوضيح الأسباب.

الخوف من الارتفاع

ويعترف حمدان سعد الحمدان رئيس المقاولين بالغرفة التجارية بمنطقة الباحة بأن جميع أسعار مواد البناء ارتفعت وهذا الارتفاع أضرَّ بالمستهلك والمواطنين.

ويقول : ان المقاولين يتخوفون من الدخول في مشاريع جديدة خوفا من زيادة الاسعار المفاجئة كما ان وزارة المالية ألزمت المقاولين بالعمل بدون المطالبة بفارق الاسعار كما كان في السابق وهذا القرار سيعطل المشاريع وخصوصا ان زيادة الاسعار مرتفعة وواضحة وملموسة



لجنة بالشورى تناقش نظام المجالس البلدية

المصدر: جريدة الوطن لاحد 12 ذو القعدة 1432 هـ 9 أكتوبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=71915&CategoryID=5

الرياض: فهد الجهني

تناقش لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بمجلس الشورى اليوم ممثلين عن أعضاء ورؤساء المجالس البلدية، بهدف الاستئناس بأرائهم وأخذ مرئياتهم حول النظام الجديد المقترح للمجالس البلدية قبل عرضه على مجلس الشورى لإقراره. ورشح وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير منصور بن متعب 10 من أعضاء ورؤساء المجالس البلدية بمختلف المناطق، بناء على طلب رئيس مجلس الشورى، وشمل التمثيل أعضاء معينين ومنتخبين.

وقال مدير أعمال لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بمجلس الشورى أنور الغامدي في تصريح إلى "الوطن" إن اللجنة ستناقش العملية الانتخابية ودور المرأة في المرحلة المقبلة لأخذ أفكار أعضاء ورؤساء المجالس البلدية ومقترحاتهم وملاحظاتهم، والتعرف على خبراتهم وتجاربهم خلال الدورة الماضية وما يمكن أن يخدم النظام الجديد.

ويتوقع إجراء تعديلات على النظام، خصوصاً فيما يتعلق بآلية مشاركة وانتخاب المرأة بعد أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإقرار ترشيح المرأة وانتخابها في المجالس البلدية.



شدد على وضع معايير لتحديد أعداد القضاة الشورى“ يطالب بدراسة تطوير مكاتب الصلح“ وإصدار قائمة بالمؤهلين لتصفية شركات العقار

المصدر: جريدة الرياض الأحد 12 ذو القعدة 1432 هـ 9 أكتوبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/10/09/article673994.html>

الرياض عبد السلام البلوي :
أشاد مجلس الشورى بجهود وزارة العدل، وجاء في تقرير تعرضه لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية على المجلس غداً الاثنين للمناقشة، أن جهود الوزارة في خدمة مرفق العدل بدت جلية وحسب الإمكانيات البشرية والمالية المتاحة لها فإن أداءها يعتبر متميزاً قوياً.
وزارة العدل نبهت في تقرير أدائها السنوي إلى ضرورة مراجعة التنظيم الإداري لها من قبل اللجنة الوزارية المختصة بذلك، وطالبت بإحداث وظائف قيادية في التخطيط والتطوير والحجز والتنفيذ وشؤون المحاكم وشؤون التوثيق.
اللجنة القضائية في مجلس الشورى نوهت بعناية العدل بمكاتب الصلح في المحاكم وأكدت أنه يحتاج المزيد من التطوير وإعطاء الصلاحية القضائية من خلال إنشاء دوائر للصلح يقوم عليها قضاة. وأوصت لجنة الشورى بدراسة تطوير مكاتب الصلح الحالية في المحاكم إلى دوائر قضائية، مرجعة ذلك إلى أسباب أن القضايا التي تنتهي صلحاً تزيد على معدل 60 في المائة من القضايا، وتزيد في الزوجيات، والنفقات والحضانة على 85 في المائة فتخصيص دائرة وقضاة لذلك سيوافق محلاً في تحقيق مقاصد القضاء في إنهاء الخصومات.
وترى اللجنة القضائية في إنشاء دوائر قضائية لمكاتب الصلح تركيزاً للمسؤولية لحرص القاضي على الإنجاز أكثر من موظفي مكاتب الصلح، فضلاً عن أن القاضي أكثر إقناعاً للمتخاصمين من موظف المكتب.
وطالبت اللجنة القضائية بوضع معايير لتحديد أعداد القضاة، وأكدت أن الحاجة داعية إلى إرساء معايير يتحدد من خلالها مقدار الحاجة إلى زيادة أعداد القضاة، بالنظر إلى زيادة السكان المطردة.
وشددت اللجنة على أن تمر هذه المعايير من خلال دراسات ميدانية ومقارنات بما عليه الدول الأخرى، مؤكدة اللجنة أن تحديد النسبة المطلوبة في عدد القضاة له آثاره المهمة في تحقيق العدل وإنجاز القضايا، وكذلك ما يتعلق بالجوانب الإدارية والقوى العاملة، وتخطيط بيانات العمل، وما يتبع ذلك من إدراجه في الخطط الخمسية القادمة.
ونظراً إلى أهمية أعوان القضاة ومؤسسات الوساطة في تصفية شركات العقار والإرث، وطول نظر قسمة التركات وتصفية المساهمات العقارية، والحاجة إلى تأهيل المكاتب والشركات المتخصصة فقد أوصت لجنة مجلس الشورى القضائية بأن تصدر وزارة العدل قائمة بالمؤهلين لتصفية شركات العقار والإرث.

يوهمون الحسنيين .. بإعاقات "كاذبة" وتقارير طبية "مزورة" جوازات جدة تسقط 114 متسولاً من كبار السن والأطفال والنساء بحبي البغدادية وبني مالك

المصدر: جريدة الرياض الأحد 12 ذو القعدة 1432 هـ 9 أكتوبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/10/09/article673942.html>

جدة ياسر الحاروشة :

تمكنت شعبة البحث والتحري في جوازات جدة من القبض على 114 مخالفاً بحبي البغدادية وبني مالك أغلبهم من المتسولين من كبار السن والأطفال والنساء ومطصّعي الإعاقات الوهمية والمخالفين لنظام الإقامة والمتسللين بعد رصد دقيق من قبل الجوازات لمواقع وسكن وتجمع المتسولين كطريقة جيدة للقضاء على هذه الظاهرة من جذورها، وبالتحقيق معهم أفادوا بأنهم يحصلون يومياً من العمل بالتسول على ما يقارب (300 إلى 500) ريال يومياً ، بخلاف أوقات المواسم ورمضان حيث يحصلون على أضعاف هذه المبالغ ، ما جعلهم يمتنون هذا العمل لغرض التبريح منه بمساعدة سماسرة التسول والذين يؤمنون لهم السكن ويستأجرون لهم المنازل ويوفرون الأكل والمواصلات ويهربونهم من بلدانهم بطرق غير نظامية، كما ضبط بحوزة البعض منهم بعض الأدوية والأوراق والخطابات التي يستعطفون بها الناس ويوهمونهم بكثرة مصاريف علاجهم والبعض منهم يدعي أن لديه ديونا ، ومطلوب في بلده بتسديد مبالغ كبيرة ، حيث قامت فرقة التفتيش بدوريات جوازات جدة من تطهير أوكارهم بعد جمع المعلومات المؤكدة واستخراج الأوامر والأذونات بالتفتيش ، كما أن عمد تلك الأحياء قاموا بدور مميز وملفت في مساعدة رجال الجوازات والمشاركة معهم وتسهيل أعمال البحث والتحري وجمع المعلومات كواجب وطني.

تابع الحملة قائد دوريات الجوازات بمنطقة مكة المكرمة العقيد عبدالكريم الروقي وأفاد بأن الحملات مستمرة للقضاء على هذه الظواهر.

فرق استنفرت لإعادة التيار الكهربائي

مجهولون يحرقون أعمدة الكهرباء بالسهي بصامطة

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 12 ذو القعدة 1432 هـ - 9 أكتوبر 2011م
<http://www.al-jazirah.com.sa/20111009/In36d.htm>

جازان - عبد الله عكور :

قام مجهولون بإحراق عدد من أعمدة الكهرباء والاعتداء على شبكة الكهرباء بالقرى التابعة لمركز السهي تحديداً بين قريتي العروج والجرب التابع لمحافظة صامطة، حيث قام الأشخاص برمي أسلاك من الحديد فوق أعمدة الضغط العالي مما تسبب في التماسها واشتعال النيران في الأعمدة واحترقها بالكامل، مستخدمين مادة البنزين بسكبها على بعض الأعمدة من أسفل ومن ثم يقومون بإشعال هذه الأعمدة حيث تأتي على كامل العمود متسببة في قطع التيار عن قرى السهي، وقد قامت فرق الطوارئ بكهرباء صامطة والدفاع المدني بفصل التيار الكهربائي وإخماد النيران التي بالأعمدة المشتعلة، فيما بدأت شركة الكهرباء باستبدال الأعمدة التالفة وتغيير الأسلاك التي قضت عليها النيران، وقد تواجد في الموقع في ساعات متأخرة رئيس مركز السهي الأستاذ مقعد السبيعي، الذي استنكر هذا العمل موجهاً بضرورة تعقب الجناة ومجازاتهم، وقد قامت شركة الكهرباء وشرطة السهي بإعداد محضر بهذه الواقعة. من جهة أخرى استنكر المهندس محمد العجبي، مدير شركة الكهرباء بمنطقة جازان هذا العمل الذي فيه تعدي على ممتلكات الدولة وإضرار بالمواطنين لا سيما وأن بعضهم من كبار السن والمرضى، وأوضح أنه تم إبلاغ مقام الإمارة بذلك لمحاسبة الجناة وجاري العمل على إعادة التيار في أسرع وقت ممكن.

حقوق المرأة والتزاماتها

المصدر: جريدة شمس الاحد 27 جمادى الأولى 1432 هـ - 1 مايو 2011م العدد 3604
http://www.aleqt.com/2011/10/09/article_587615.html

د. إبراهيم بن عيسى العيسى

الكل يعرف حق المعرفة أن المرأة هي الجدة والأم والأخت والابنة، وتمثل نصف المجتمع إن لم تزد، والرجل السوي يدرك أن لها حقوقاً، وأن عليها التزامات مثلها مثل الرجل، وليس من المقبول أن ينتقص من حقوقها شيء، ولا أن تكلف بالتزام يتنافى مع الضوابط الشرعية الحقيقية التي لا تعصب فيها ولا تزمّت، نعم عليها التزامات في المنزل، وفي الوقت نفسه عليها التزامات في الحياة العامة التي تستلزم مشاركتها الحقيقية حسب تأهيلها العلمي في التخصصات المختلفة مثل الطب والتعليم، والعمل في المجالات والمناشط الأخرى الإدارية وغيرها بحيث تقدم الخدمات للنساء بدلاً من الرجال؛ لأنها الأعراف بمستلزمات وحاجات النساء، وقد تحقق بعض من ذلك - بحمد الله - بعد أن أخذت المرأة نصيبها من التعلم والتأهيل العالي بعد رفض معارضة المعارضين لتعليمها بحزم وجدية عندما قال ولي الأمر آنذاك ما معناه إن "الدولة تقترح المجال لتعلم المرأة، ولا تجبر أحداً من الناس على تعليم ابنته"، فإذا بأغلب المعارضين - إن لم يكن كلهم - بعد فترة

يدركون مدى خطأ رأيهم، وتولدت لديهم القناعة بإدخال بناتهم في المدارس، وما أكثر ما يثار حول حقوق المرأة، والتزاماتها من آراء، ووجهات نظر مختلفة غير مستغربة في خضم التطور والتنمية، والتقدم في مجالات كثيرة، التي من حق المرأة تشارك فيها، لكن لم يتحقق ذلك في بعض المجالات بسبب الخلط بين مصطلح (منع الاختلاط)، ومصطلح (منع الخلوة) في تحريم مشاركة المرأة في الحياة العامة من متشددين، ومتطرفين في آرائهم نتيجة جهل، أو تعصب لرأي مبني على الهوى اعتقاداً من صاحبه أن هذا سيبيرز مكانته في المجتمع، وفات عليه أن هذا ربما يعطي نتيجة عكسية لمبتغاه وهدفه، وينطبق عليه المثل القائل (خالف تذكر)، وقد يكون الذكر ليس في صالحه، بل يحط من مكانته وقدره. أقول ما تقدم بعد ما سمعته من آراء وأحاديث تقال في جلسات خاصة بعد قرار ولي الأمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - بشأن تمكين المرأة من المشاركة في عضوية مجلس الشورى في الدورة القادمة، وفي المجالس البلدية بالترشيح والانتخاب في الدورات القادمة، وفي تقديري أن هذا القرار يجسد سياسة حكيمة وإيجابية مع متطلبات التطوير والتنمية والتقدم بحيث تشارك المرأة مشاركة حقيقية في صنع القرار باعتبارها تمثل نصف المجتمع، وبالتالي لا بد أن يكون لها دور كامل وفاعل في كل ما يخص المرأة، فلا يمكن أن يقوم الرجل بذلك عنها، فالمرأة هي الأجدر باتخاذ القرارات التي تخص شؤونها ومتطلباتها، ويحقق تطلعاتها في الحياة الخاصة والعامة، وكل ما له صلة بحقوقها والتزاماتها في حدود الضوابط الشرعية التي تحفظ سترها وعفتها وكرامتها، ويبعدها عن الروتين، والبيروقراطية الإدارية المعطلة التي تركزت في أذهان بعض المسؤولين والموظفين بشكل جعلتهم يصفونها بالنظام، وهي مجرد تعليمات إدارية صدرت باجتهادات غير موفقة ربطت بالدين الإسلامي الحنيف - في بعض الأحيان - لتبرير ادعائهم، وفي الوقت نفسه مطالبة النساء بالالتزام بها، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر مسألة تكليف المرأة بالتوكيل الشرعي عنها في أمور لا يوجد نص شرعي أو نظامي يلزمها بذلك إلا الاجتهادات التي ذكرتها آنفاً، ففي هذه الصحيفة نشر يوم الأحد 1432/11/4 هـ الموافق 2011/10/2م (ص - 27) تحت عنوان (بعد ثلاثة أعوام من إلغائه في وزارة التجارة - سيدات أعمال يطالبن بتفعيل إلغاء "الوكيل الشرعي" في الجهات الحكومية)، وفي اليوم التالي الإثنين 1432/11/5 هـ الموافق 2011/10/3م كتب تحت عنوان (إلغاء شرط تعيين مدير أو وكيل شرعي للمؤسسات النسائية)، وكتب تحت هذا العنوان كلاماً يؤكد صحة ما قلته سابقاً، ولعل من المناسب الاكتفاء بنقل نص ذكر أنه من تعميم وزارة التجارة الأخير ..) ولعدم وجود نص نظامي يمنع المرأة من إدارة أعمالها بنفسها، وأن مطالبتها بتعيين مدير لمؤسستها جاء بناءً على تعليمات سابقة من الوزارة، ولانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، وما يتطلبه ذلك من التزام بمبادئ المنظمة، ومواكبة للمتغيرات السريعة في هذا العالم.. نفيدكم بموافقة الوزارة لسيدة الأعمال بأن تدبر أعمال مؤسستها بنفسها دون إلزامها بتعيين مدير أو وكيل شرعي على أن تكون الإدارة وفق الضوابط الشرعية، وفي هذا التعميم اعتراف صريح بعدم وجود نص نظامي، وأن ما كان يتم كان بناءً على تعليمات سابقة من الوزارة، وهذا يفهم منه أنه بناءً على اجتهادات فقط، وليس نصاً نظامياً، وهذا ذكرني بحوار شاركت فيه في برنامج (واجه الصحافة) الذي يديره الصحافي والكاتب الأستاذ داود الشريان مع ثلاث من سيدات الأعمال في نهاية عام 1431 هـ، وقد أبديت وجهة نظري بأن ما يتذر منه سيدات الأعمال من إلزامهن بالتوكيل الشرعي عن أنفسهن عند مزاوله أعمالهن من قبل بعض موظفي جهات حكومية لم يكن له سند شرعي، أو نص نظامي، لكنهن لم يقتنعن بما قلته، وساندن مدير البرنامج داود الشريان على أساس ما أبرزته إحداهن نسخة من نموذج وزارة التجارة المذيل (بالوكيل الشرعي)، وقلت لهن إن هذا نموذج وليس نظاماً، ومبني على اجتهاد موظفي الوزارة كروتين تخمر في أذهانهم وتجسد في هذا النموذج الذي أعتقد أنه مبني على نظام، وبكل - أسف - لم يحضر الحوار أحد من منسوبي الوزارة، فيما ذكر لي الأستاذ داود بأن مسؤولين قد اعتذرا بسبب السفر؛ مما أوجد فراغاً لا يمكن سده، وإزاء ما لاحظته من عدم القناعة بما أبديته فقد كتبت مقالاً في هذه الصحيفة بعنوان (سيدات الأعمال.. والوكالات الشرعية) نشر في العدد (6357) بتاريخ 1431/12/32 هـ الموافق 2010/11/28، وبيّنت في المقال رأيي بشكل أكثر تفصيلاً على أنه لا يوجد حكم شرعي، ولا نص نظامي (قانوني) يلزم المرأة بالتوكيل عن نفسها، وأنها مثل الرجل، وفيما اطلعت عليه من كتب الفقه الإسلامي لم أجد أن أحداً تطرق إلى إلزام الشخص السوي كامل الأهلية بالتوكيل سواء كان رجلاً أو امرأة، إنما تطرق لبيان أحكام الولاية والوصاية على الشخص فاقد الأهلية على تفصيل واضح، والولاية والوصاية تختلف عن الوكالة الشرعية، وقد يكون هناك فهم خاطئ أدى إلى الاجتهاد غير الموفق، وبناءً على ذلك أقول إن من حق كل شخص كامل الأهلية سواء كان رجلاً أو امرأة أن يزاول عمله بنفسه، ولأي منهما الحق بإرادته المنفردة الحرة أن يوكل غيره إذا رأى لذلك موجبا، ودون أن يفرض عليه ذلك.

وقد تكون هناك أمثلة لما يثار حول معاملات النساء لا مجال للتطرق لها؛ لأنها روايات من أشخاص قد لا يكونون دقيقين في نقلها ممن سمعوا منهم، وأكتفي بأن أختتم مقالي بالتمني أن يكون قرار خادم الحرمين سببا لإزالة كثير من معاناة النساء بسبب الروتين المقيت، والبيروقراطية الإدارية المعطلة، وأن تعامل المرأة مثل الرجل في أعمالها وتصرفاتها، والوفاء بالتزاماتها، وبما يكفل حفظ حقوقها، وفق الضوابط الشرعية الحقيقية، والله الموفق، والهادي إلي الطريق القويم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

برامج لتأهيلهم للحياة الزوجية وكيفية التعامل مع المجتمع الشورى: بيوت للأيتام تحاكي الأسر الطبيعية وتشجع على التبني

المصدر: الاقتصادية الاثنين 12 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 10 أكتوبر 2011
http://www.aleqt.com/2011/10/10/article_587904.html

محمد السلامة - الرياض
ألزم مشروع اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية الذي ناقشه مجلس الشورى أمس، وزارة الشؤون الاجتماعية بأن تتكفل بدفع الرسوم الدراسية عن المستفيدين من هذه البيوت إذا تطلب الأمر دراستهم في مدارس أو معاهد أو جامعات أهلية، وكذلك بتكاليف العلاج في المستشفيات الخاصة، إلى جانب منحهم مصروفا شهريا.
وحدد المشروع الجديد المكون من 17 مادة أهداف هذه البيوت ودورها في تقديم أقصى درجات الرعاية اللازمة للمستفيدين من الأيتام ومن في حكمهم من السعوديين ذكورا وإناثا من سن الولادة حتى سن الـ 25 للذكور والإناث حتى الزواج ممن لا تتوافر لهم الرعاية الأسرية، بحيث تكون شبيهة بالأسر الطبيعية وتوفر لهم الرعاية الإيوائية الشاملة، كما بين شروط الالتحاق بهذه البيوت والخروج منها. جاء ذلك خلال استماع المجلس أمس إلى تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن المشروع بعد أن دمجت مشروعي اللائحة الأساسية لدور التربية الاجتماعية للبنين، واللائحة الأساسية لقرى الأطفال "دور الحضانة سابقا" في مشروع واحد، وكذلك تعديل السن القانونية لبقاء الأطفال من الذكور في تلك الدور إلى عشر سنوات بدل 12 سنة كما ورد في مشروع الحكومة.
ومنح مشروع اللائحة الأولية في القبول للأيتام مجهولي الأبوين أو الذين أنهيت كفالتهم من قبل الأسرة الحاضنة، كما دعا إلى أن تضع البيوت الاجتماعية خطة سنوية بالبرامج والأنشطة يراعى فيها التنوع والمرحلة العمرية، على أن يخصص مبالغ مناسبة لها مع توافر الأماكن والصالات المناسبة لممارسة الأنشطة، فيما أكدت إحدى المواد ضرورة إيجاد البرامج التأهيلية للجنسين تختص بالحياة الزوجية وكيفية التعامل مع المجتمع بعد خروج المستفيد من البيوت الاجتماعية.
وتحرص الدور الاجتماعية - وفق ما حددت اللائحة - أن يتلقى الذكور الذين أتموا سن التاسعة برامج تأهيلية؛ تمهيدا لنقلهم إلى بيوت التبني عند بلوغهم سن 12 عاما. كذلك حددت اللائحة مواصفات كل مبنى من هذه البيوت حسب الفئة العمرية بحيث تشتمل على وحدات سكنية صغيرة يراعى فيها أن تكون شبيهة ببيوت الأسر الطبيعية، مع توفير الكادر الفني المختص نفسيا وتربويا واجتماعيا لتقديم الخدمات الشاملة للأيتام. ويلحق بهذه البيوت كل طفل لا يُعرف والداه وأسرته، وأيضا الطفل غير الشرعي لأم سعودية تنازلت عن رعايته، والطفل الذي توفي من له حق حضنته كالأبوين أو غيرهما أو عجز عن القيام بها، إضافة إلى من يعاني تفككا أسريا إذا أثبت البحث الاجتماعي ذلك ورأت الجهة المختصة إيداعه القرية مؤقتا. كما يلحق بها الطفل الذي تنهي كفالته الأسر الكافلة له؛ بشرط ألا يتجاوز السن التي حددتها اللائحة.

ولفتت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب إلى أنها زارت ميدانيا دار التربية الاجتماعية للبنين وقرية الأطفال في الرياض للاطلاع من كُتب على عمل هذه الدور وما يمكن تقديمه للدور الاجتماعية من خلال هذه اللائحة، حيث تم رصد العديد من المستجدات والحاجات الملحة وعالجتها بعدد من الإضافات والحذف في مشروع اللائحة، كما استضافت العديد من مسؤولي ومسؤولات وزارة الشؤون الاجتماعية ومختصين ومختصات بالعمل الاجتماعي من الأكاديميين لرصد وجهات نظرهم تجاه مشروع اللائحة وما يتضمنه من مواد والاستفادة من ملحوظاتهم.

ورفعت اللجنة السن المسموح بها لبقاء المستفيدين من خدمات دور التربية الاجتماعية للبنين إلى 15 سنة بدلاً من 18 والمقترحة في مشروع اللائحة الأساسية للدور الاجتماعية، مبررة ذلك بحاجة الشباب للرعاية حتى التخرج من الجامعة، واشترطت فيمن يقبل في هذه البيوت ألا يقل سنه وقت تقديم طلب الالتحاق عن 11 سنة وأن يكون والداه متوفيين كليهما أو أحدهما أو فاقداً والديه أو أحدهما، وألا يكون له أقارب يرغبون في رعايته.

وفي موضوع آخر، شدد أعضاء في مجلس الشورى على وضع عقوبات كافية لردع المتجاوزين في مجالات تداول الأغذية وللمحد من الغش المتمثل في بيع الأغذية الفاسدة أو منتهية الصلاحية أو تلك التي تخالف مواد نظام الغذاء الجديد المقترح بأي شكل.

وتركزت مداخلات الأعضاء خلال مناقشتهم مواد النظام، التي تهدف في مجملها إلى توفير الغذاء الآمن وتحديد الآلية النظامية للرقابة عليه وعلى منتجه ومستورديه، على تعديلات صياغية وإضافة بعض الفقرات على بعض هذه المواد. حيث أبدى البعض منهم ملحوظاتهم على العقوبات التي تضمنها النظام على المخالفين، والمكافآت الخاصة بالمفتشين التابعين للهيئة العامة للغذاء والدواء المعنية بتطبيق النظام، وكذلك المكافآت التي يقترحها النظام للمبلغين عن تجاوزات غذائية من خارج الهيئة. وطالبوا بضرورة أن تعمل اللجنة على النظر بشكل موسع في قائمة العقوبات التي تضمنها النظام، واصفين أن ما ضمنته اللجنة في مشروع النظام من عقوبة وما اقترحته الحكومة بينهما فرق كبير، حيث حددت اللجنة على من يخالف هذا النظام بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وغرامة مالية مقدارها عشرة ملايين ريال.

وتساءل عدد من الأعضاء عن صاحب الصلاحية في تطبيق العقوبات، والجهة التي يلجأ إليها المتضرر من الغش في الغذاء.

نائب وزير العمل في حوار مع "الاقتصادية" : شركات الاستقدام الجديدة تعالج الخل وتكفل حق العامل وصاحب العمل العمل لـ "الاقتصادية" : إهمال مكاتب الاستقدام 3 أعوام للدخول بتحالفات الشركات

المصدر: الاقتصادية الاثنتين 12 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 10 أكتوبر 2011
http://www.aleqt.com/2011/10/10/article_587915.html

فهد الغيثي - الاقتصادية

كشف الدكتور مفرج الحقباني نائب وزير العمل، أن الوزارة أهملت مكاتب الاستقدام المرخص لها ثلاثة أعوام لممارسة نشاطها بشكل منفرد، مبيناً أنه يتوجب عليها بعد انقضاء المدة المحددة للدخول في تحالفات الشركات الجديدة، مستدركاً في الوقت ذاته أنه يجوز تجديد التراخيص الصادرة لمكاتب الاستقدام متى ما دعت المصلحة العامة لذلك. وهدد الحقباني خلال حوار ه مع "الاقتصادية"، مكاتب الاستقدام غير المرخص لها بالإغلاق ومحاسبتها، مؤكداً على حرمانها من الدخول في تحالفات شركات الاستقدام الجديدة. وأوضح نائب الوزير، أن مكاتب الاستقدام المرخص لها قبل وقت صدور لائحة شركات الاستقدام ستستمر بتقديم نشاط خدمات استقدام العمالة، ونشاط تقديم الخدمات العمالية للغير للعمالة المسجلة فقط على المكتب وقت صدور اللائحة، لافتاً إلى أن عملها سيقصر على التوسط في الاستقدام فقط بعد صدور لائحة شركات الاستقدام.

وشدد الحقباني، على خضوع جميع الشركات الجديدة لمراقبة ومتابعة الوزارة، حيث ستطبق على المخالف منها العقوبات الرادعة، لافتاً في هذا الصدد إجراء تدقيق على أعمال المرخص لهم بشكل مستمر من خلال مراجعة التقارير التي ترد إليها منهم، كما سيتم إجراء التفتيش الدوري على مقر المرخص لهم، وبعض مواقع العمل التي يمارس فيها عملها لتقديم العمل للغير، على أن يجري هذا التفتيش بصفة دورية خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر. ولفت إلى أن حيثيات مراقبة الوزارة تتضمن، إجراء مقابلات مع العمال الذين يتوسط المرخص لهم لتشغيلهم في مقره أو المكان الذي يحدده بعيداً عن مقر عملهم لتتأكد من عدم تعرضهم لأي انتهاكات. ألا ترى وزارة العمل أن تحديد فروع شركة الاستقدام بحيث لا تقل عن فرعين في كل منطقة قليل جداً، إذ يفترض أن يكون هناك إلزام بالآ يقل عدد الفروع عن عشرة كحد أدنى؟ سوف يتم في البداية تأسيس خمس شركات على الأقل وستكون الأولوية بتأسيس تلك الشركات لأصحاب مكاتب الاستقدام المرخص لها حالياً، وذلك خلال مدة الستة أشهر المقررة، وسيكون لكل شركة فرعان في كل منطقة من مناطق المملكة وبالتالي سيكون في كل منطقة عشرة أفرع للشركات. اشترطت المادة السابعة من لائحة الاستقدام.. بأن من يشترك في تأسيس شركة استقدام أن يكون سعودياً، وألا يقل عمره عن 30 عاماً. ألا ترى الوزارة أن هذا قد يكون فيه حرمان لبعض الشباب ممن هم دون هذه السن للدخول في هذا المجال والاستثمار فيه؟ هذا الشرط قائم من الأساس، ومطبق على مكاتب الاستقدام، فقد اشترطت المادة السابعة أن يكون في الشخص الطبيعي الذي يشترك في تأسيس شركة استقدام أن يكون سعودياً، وألا يقل عمره عن 30 سنة، وألا يكون قد سبق عليه الحكم في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو أي من المخالفات المتعلقة بأحكام نظام العمل، أو الأحكام المنظمة لحماية الطفولة، أو مكافحة الاتجار بالبشر والعمل الجبري، أو تنظيم دخول وإقامة الأجانب في المملكة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وألا يكون قد سبق له الحصول على ترخيص بمزاولة أي من الأنشطة التي ترد في لائحة شركات الاستقدام وتنظيم استقدام العمالة للغير وتقديم الخدمات العمالية.. كل هذه الشروط موجودة في المادة السابعة

وليس فقط شرط العمر المحدد بثلاثين سنة، وذلك لفلسفة خاصة تتصل بكم الخبرات التي قد يتحصل عليها المتقدم للحصول على الترخيص، وذلك لن يتوفر للفئات العمرية الأقل.

ماذا بشأن المكاتب القائمة حالياً التي لم تنضم إلى أي من شركات الاستقدام التي أعلنت أخيراً؟

تستمر مكاتب الاستقدام المرخص لها من الوزارة وقت صدور لائحة شركات الاستقدام بتقديم نشاط خدمات استقدام العمالة، ونشاط تقديم الخدمات العمالية للغير للعمالة المسجلة فقط على المكتب وقت صدور اللائحة، وسيقتصر عملها على التوسط في الاستقدام فقط بعد صدور لائحة شركات الاستقدام، ولمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ لائحة الاستقدام، ويجوز تجديد التراخيص الصادرة لمكاتب الاستقدام متى ما دعت المصلحة العامة لذلك.

هل بإمكان المكاتب غير المرخص لها من قبل الوزارة تأسيس شركة استقدام أو الدخول في الشركة؟

لا، فالمكاتب غير المرخص لها هي مكاتب مخالفة وغير نظامية، فوجودها في الأصل إن وجدت مخالف للنظام، ويجب إغلاقها ومحاسبتها.

نصت المادة التاسعة على خطة توظيف السعوديين وتأهيلهم وتدريبهم في الشركة، إلا أنها أغفلت نسب العودة المفروضة على تلك الشركات؟

ينطبق على شركات الاستقدام ما ينطبق على الشركات الأخرى، كما أن هذه الشركات مثلها مثل باقي منشآت القطاع الخاص وستخضع لبرنامج "نطاقات".

ولكن دعني أقول إنه لا يمكن اختزال المادة التاسعة فيما ورد في سؤالك، فقد ورد فيها أنه يشترط فيمن يرغب في الحصول على ترخيص لتأسيس شركة استقدام أن يحصل على الموافقة المبدئية من الوزارة، وفقاً للتالي:

أن يقوم طالب الموافقة أو من يمثله بتعبئة النموذج الذي تعده الوزارة لهذا الغرض، متضمناً قائمة بأسماء الراغبين في تأسيس الشركة ونسب ملكيتهم في الشركة، إضافة إلى تحديد عدد فروع الشركة المزمع افتتاحها وأماكنها بحيث لا تقل عن فرعين في كل منطقة في المملكة.

أن ترفق الوثائق التالية: مشروع عقد تأسيس الشركة، ومشروع النظام الأساسي للشركة، ومشروع الهيكل التنظيمي لها، ودراسة جدوى اقتصادية معدة من مكتب استشاري مرخص له، وخطة عمل السنوات الخمس الأولى للشركة، وخطة لإسكان العمالة التي يتم استقدامها لتقديم خدماتها للغير، إضافة لخطة لتوظيف السعوديين وتأهيلهم وتدريبهم للعمل في الشركة، وضمان بنكي ابتدائي بما يعادل 2 في المائة من رأسمال الشركة غير قابل للإلغاء من أحد البنوك المحلية، ويكون سارياً لمدة تحددها الوزارة وقابل للتجديد تلقائياً، ولا يسترد من قبل مقدم الطلب إلا بعد إصداره ضماناً بنكياً نهائياً..

ألا ترى الوزارة أن مدة تحديدها للترخيص بعشرة أعوام قابلة للتجديد قد تعطي مجاًلاً للشركات في التلاعب وعدم الانضباطية، خلافاً لو كانت تلك المدة أقل بكثير، إذ ستسعى تلك الشركات على الالتزام خوفاً من عدم التجديد؟

تخضع جميع الشركات لمراقبة ومتابعة الوزارة، وتطبق على المخالف العقوبات الرادعة، بغض النظر عن مدة الترخيص.

ويجوز للوزارة القيام بما يلي من إجراءات في حال وجود مخالفات:

إجراء تدقيق على أعمال المرخص لهم بشكل مستمر من خلال مراجعة التقارير التي ترد إليها منهم.

إجراء التفتيش الدوري على مقر المرخص لهم، وبعض مواقع العمل التي يمارس فيها عملها تقديم العمل للغير، على أن يجري هذا التفتيش بصفة دورية خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر.

إجراء مقابلات مع العمال الذين يتوسط المرخص لهم لتشغيلهم في مقره أو المكان الذي يحدده بعيداً عن مقر عملهم لتتأكد من عدم تعرضهم لأي انتهاكات.

يجوز لمكتب العمل استقبال الشكاوى ومحاولة الإصلاح بين الأطراف خلال شهر من تاريخ تقديم الشكوى، وإن لم يتوصل إلى الصلح فيما بين الأطراف تحال للجهة المختصة للفصل في النزاع.

يفصل في المنازعات والقضايا التي يكون المرخص لهم فيها طرفاً وفقاً للعديد من الأحكام، منها: المحكمة المختصة وذلك فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ بين المرخص لهم وأصحاب الأعمال، إضافة إلى هيئة تسوية المنازعات العمالية فيما يتصل بين المرخص لهم والعمالين لديها الذين استقدمتهم لتقديم خدماتهم للغير.

ودون الإخلال بالعقوبات التي تقضي بها الأنظمة الأخرى، يجوز سحب الترخيص من المرخص له إذا ارتكب واحدة من المخالفات التالية:

1- عدم مباشرة شركة الاستقدام للنشاط خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ حصوله على الترخيص.

- 2-إذا رفض طلب الوزارة زيادة قيمة الضمان البنكي أو إكمال ما نقص من قيمته.
- 3-إذا انخفض رأسمال الشركة عن النسبة التي حددها نظام الشركات، ولم يصدر قراراً باستمرار الشركة أو حلها أو تصفيتها.
- 4-إذا تبين أن المرخص له تعمد إمداد الوزارة ببيانات غير صحيحة، أو وثائق مزورة عند تقديم طلب الترخيص.. متى يحق للوزارة رفض طلب تجديد ترخيص الشركة؟
- عند الإخلال بأي بند من بنود الترخيص، فقد نصت المادة العاشرة على أنه لا يجوز لمقدم الطلب سواء قبل صدور قرار الوزارة بالموافقة المبدئية أو بعده ممارسة أي نشاط إلا بعد حصوله على الترخيص النهائي، وفي حال ممارسته نشاطاً قبل صدور الترخيص فإنه يعد مخالفاً، ويجوز للوزارة في هذه الحالة اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:
- وقف النظر في طلب الموافقة المبدئية إذا لم تكن الوزارة قد أصدرت قرارها.
- سحب الموافقة المبدئية إذا كانت الوزارة قد أصدرت موافقتها.
- إحالة المخالفة إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة والخمسين من اللائحة للنظر في اتخاذ الإجراء المناسب بحق المخالف.
- تطبيق العقوبات على المخالف وفقاً لما هو منصوص عليه في نظام العمل.. وفي المادة الحادية عشرة إذا لم يقدم الحاصل على الموافقة المبدئية طلب الترخيص خلال 60 يوماً جاز للوزارة سحب الموافقة المبدئية والضمان البنكي، أو منحه مهلة إضافية للتقدم بطلب للحصول على الترخيص إذا توفرت للوزارة أسباب مقنعة لتأخره في ذلك.
- وإذا كان الحاصل على الموافقة المبدئية تقدم بطلب الترخيص ولم يستكمل المعلومات والمستندات المطلوبة خلال المدة المحددة لذلك، جاز للوزارة سحب الموافقة المبدئية والضمان البنكي أو 20% من الضمان النهائي إذا كان قد قدمه مع طلبه.. وفي المادة الثانية عشرة.. يكون رفض طلب الترخيص مسيئاً، وفي هذه الحالة يعد قرار الموافقة المبدئية لاغياً، ويسترد مقدم الضمان النهائي في حال كان قرار رفض الطلب لسبب لا يتعلق به، أما في حال كان قرار الرفض لسبب يتعلق بمقدمه، فتعيد الوزارة قيمة الضمان النهائي لمقدم الطلب مخصوماً منه 20%، وتبلغ الوزارة مقدم الطلب كتابياً بقرارها..
- لماذا لا يترك خيار طرح جزء من أسهم الشركة بدلاً من إلزام الوزارة؟
- يجوز للوزارة بعد مدة لا تقل عن خمس سنوات من تأسيس شركات الاستقدام الإلزام بطرح جزء من أسهم الشركة للاكتتاب العام إذا ثبت أن هناك جدوى اقتصادية على أن يتم استكمال الإجراءات اللازمة بما في ذلك الحصول على الموافقات من وزارة التجارة وهيئة السوق المالية.
- ألا ترى الوزارة أن شرط أن يكون مدير الشركة حاصل على مؤهل جامعي فيه حرمان لكثير من رجال الأعمال الذين يحملون مؤهلات أقل ويرغبون في أن يكونوا قياديين في شركاتهم مع خبرتهم الواسعة في هذا المجال؟
- شرط الحصول على مؤهل جامعي، هو أيضاً شرط من شروط افتتاح مكتب استقدام.. ثم إن المادة السادسة والثلاثين تنص على أنه يجب على الشركة تعيين مدير للشركة تتوافر فيه نفس الشروط التي يجب توافرها فيمن يشترك في تأسيس شركة استقدام، والحكمة في ذلك التأهيل العلمي لمدير الشركة، إضافة للخبرة، وهذا لا يعني حرمان رجال أعمال مؤهلين ويمتلكون خبرة ويفتقدون لشرط التأهيل الجامعي، فلكل مجاله الذي يفيد فيه..
- نصت إحدى مواد لائحة الاستقدام على أن تكون نسبة السعودة وآلية التوظيف وفقاً للنسب التي تحددها الوزارة.. لماذا لم تحدد الوزارة النسبة حتى الآن؟
- نسب السعودة، أو توظيف الوظائف نظمها برنامج نطاقات، وتم شرح ذلك تفصيلاً وفقاً للأنشطة المختلفة، ومن هنا فليس من المجدي تفصيل ذلك في هذه اللائحة، وهذا ما ورد في نص المادة التاسعة والثلاثين..
- ألا ترى وزارة العمل أن مدة التفتيش على مقر المرخص لهم كل ستة أشهر فترة طويلة والتي يفترض أن يكون التفتيش كل أسبوع أو على أقل تقدير كل أسبوعين، لأن هذا يعد حافزاً للشركات على تقديم الأفضل ومنع التلاعب؟
- التفتيش كل أسبوع أو كل أسبوعين يعد فترة قصيرة، والتفتيش في أوقات متقاربة قد يربك عمل الجهات الأخرى، والوزارة تبحث عما فيه المصلحة، ولقد قدمنا شرحاً وافياً لهذا الأمر الذي معه تستقيم الأمور، ويضمن عدم التلاعب أو الإخلال بمواد اللائحة أو نظام العمل على السواء، فعملية المتابعة منهجية وتتم حسب ضوابط مدروسة بعناية كبيرة..
- ومع كل ذلك فتحديد مدة ستة أشهر لا يعني عدم قيام الوزارة بالتعقيب على المنشأة بطريقة مفاجئة وبأي وقت تراه متى ما دعت الحاجة لذلك.
- تضمنت لائحة شركة الاستقدام ضرورة تقديم مؤسسي الشركة بيان الوظائف التي لديهم، رغم أن الترخيص لم يصدر لها بمزاولة نشاطها، هل الوزارة ستنتظر في هذا البند؟

هذا الشرط من ضمن المسوغات المطلوبة عند التقديم لطلب ترخيص تأسيس الشركات، حتى تكون الوزارة على دراية بالوظائف.

لم توضح الوزارة كيفية جلب العاملين بالنسبة لشركات الاستقدام.. هل ستستقدم على كفالتها أو ستعمل بنظام التأجير؟ سوف تقدم الشركات خدماتها في مجالين: الأول التوسط في الاستقدام، والثاني تقديم الخدمات العمالية للغير؛ وبالنسبة للمجال الأول ستكون العلاقة العمالية بين صاحب العمل (المنشأة/المواطن) والعامل، وأما المجال الثاني وهو تقديم الخدمات العمالية للغير فتكون العلاقة التعاقدية بين شركات الاستقدام والعامل، وعقد تقديم الخدمة بين شركة الاستقدام والمستفيد سواء كان منشأة أو موظفاً.

هل ستمنح شركات الاستقدام تسهيلات كتأجيرها أراضي بأسعار رمزية لإنشاء مقار لعمالها أو ستسقط عنها رسوم استخراج التأشيرة والمقدرة بـ ألفي ريال؟

شركات الاستقدام شركات خاصة ينطبق عليها ما ينطبق على الشركات العاملة في القطاع الخاص. يتبادر تساؤل لدى الكثير من السعوديين عن أجور العملات بعد قيام شركات الاستقدام.. وهل سيتحمل المواطن رسوم التأشيرة؟

بالنسبة لأجور التأجير فهذا متروك للعرض والطلب ومعطيات السوق، أما بالنسبة للتوسط فيحكمه عقد العمل بين صاحب العامل.

هل هناك حد معين وضعته الوزارة لعدد تراخيص شركات الاستقدام في المملكة؟ لا.. وإنما سيكون في البداية خمس شركات على الأقل، تكون الأولوية في ذلك لمكاتب الاستقدام القائمة، وإذا لم يكتمل تأسيس خمس شركات على الأقل بفروعها خلال المدة المحددة، يكون طلب تأسيس شركات الاستقدام متاحاً لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من مكاتب الاستقدام أو غيرهم، على أن يكون ذلك وفقاً للشروط والضوابط الواردة في لائحة الاستقدام، مع التأكيد على أنه يجب أن يكون الشريك والمال سعوديين 100 في المائة. كم عدد الشركات التي تتوقعون أن يتم تأسيسها والإعلان عنها خلال العام الجاري؟ من المؤكد أنه لن يقل عن خمس شركات. هل رصدتم ملاحظات على شركات الاستقدام التي أعلن تأسيسها أخيراً؟ وما أبرزها؟ لا.. حتى هذه اللحظة لم ترصد ملاحظات.

نعلم أن هناك أزمة خانقة في العمالة المنزلية، هل لدى الوزارة حل خلال هذه الفترة أي قبل بدء عمل شركات الاستقدام، وما هو التصور حيال ذلك؟

الوزارة تعمل على فتح قنوات جديدة للاستقدام، وبالتنسيق مع اللجنة الوطنية للاستقدام تُجري الوزارة اتصالات مع الدول المرسله للعمالة لتسريع وتسهيل إجراءات أذونات السفر وتذليل عقبات وصول العمالة إلى المملكة ومحاولة الحد من الاشتراطات التي تفرضها تلك الدول على العقود الموقعة مع العمالة وفقاً لذلك.

هل ستلغى المكاتب بناءً على نجاح شركات الاستقدام؟ التنظيم الذي سوف تنتهجه شركات الاستقدام في تقديم الخدمات العمالية قد يجعل جميع المكاتب تتحول إلى شركات، لكن المكاتب بشكل عام ستستمر في نشاط التوسط في الاستقدام فقط للمدة المحددة، وستقدم نشاط الخدمات العمالية للغير من خلال العمالة المسجلة على المكتب وقت صدور اللائحة بحيث ينتهي السماح بتقديم الخدمات العمالية للغير من المكاتب إلا من خلال الشركات، ويبقى إلغاء ترخيص المكتب عند التحول للشركة أمر يقرره المكتب خلال مدة السماح للمكاتب بالاستمرار.

هل تم الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية في تأسيس مثل هذا النوع من النشاط؟ من خلال إعداد اللائحة تم بالفعل الرجوع لبعض التجارب المتاحة، أما بالنسبة لعمل الشركات فمن المؤكد أن الشركات التي سيتم تأسيسها ستحاول الاستفادة من التجارب الدولية.

مع دخول شركات الاستقدام، هل سيتم فتح الاستقدام لعمالة من دول جديدة، وما هي هذه الدول؟ في هذا الإطار تعمل الوزارة على فتح قنوات جديدة لاستقدام العمالة المنزلية وتسهيل إجراءات استقدامها من دول أخرى تشمل إثيوبيا، إرتريا، سريلانكا، كينيا، وغيرها من الدول المسموح الاستقدام منها بعد إيقاف استقدام العمالة المنزلية من بعض الدول بسبب الاشتراطات التعجيزية. ما هي آلية تأمين عمالة بديلة؟

نظمت المادة الخامسة والثلاثون هذا الأمر.. فيلتزم المرخص له خلال 120 يوماً من تاريخ مباشرة العامل عمله لدى صاحب العمل سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام، وخلال 90 يوماً إذا كان عاملاً منزلياً، بتأمين عامل بديل بالشروط المتفق عليها في العقد، وذلك وفقاً للحالات التالية:
امتناع العامل عن العمل لأسباب لا تعود إلى صاحب العمل.
عدم التزام العامل بتنفيذ مهماته وفقاً لعقد العمل المبرم معه.
عدم توفر الخبرة المطلوبة لديه وفقاً لما حدده صاحب العمل في عقد خدمات التوسط.
إصابة العامل بمرض لا يمكنه من أداء عمله.
ترك العامل العمل لأسباب لا تعود لصاحب العمل.
ويلتزم المرخص له في حالة تحقق أي من الحالات السابقة بترحيل العامل واستخراج تأشيرة بديلة، مع تسديد رسومها لاستخدام بديل عنه خلال المدة المحددة في عقد التوسط، ويتحمل المرخص له جميع نفقات المترتبة على ذلك، بما فيها تأمين البديل بالراتب المتفق عليه.
قصرت لائحة شركات الاستقدام الأمر على أصحاب مكاتب الاستقدام، ولم تترك نصيباً لأصحاب الأموال من المواطنين والذين سيعطي اشتراكهم في تأسيس هذه الشركات قوة إضافية؟
بإمكان أصحاب الأموال الاشتراك مع أصحاب هذه المكاتب ولكن يشترط في فترة الستة أشهر الأولى أن يشترك في تأسيس كل شركة خمسة من مكاتب الاستقدام القائمة حالياً على الأقل وبإمكانهم الاستعانة بغيرهم من أصحاب رأس المال السعوديين وبمال سعودي.



عبر لائحة جديدة للبيوت الاجتماعية ودور التربية.. الشورى: تكفل الشؤون الاجتماعية " بدفع الرسوم للأيتام في المدارس والمعاهد والجامعات الأهلية وعلاجهم في المستشفيات الخاصة

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 12 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 10 أكتوبر 2011

<http://www.alriyadh.com/2011/10/10/article674282.html>

الرياض-عبدالسلام البلوي
أعاد مجلس الشورى للجنة الأسرة والشباب، مشروع اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية ودمج مشروع اللائحة الأساسية لدور التربية الاجتماعية للبنين، ومشروع اللائحة الأساسية لقرى الأطفال -دور الحضانة سابقاً-، للرد على ملاحظات وأراء الأعضاء حوله التي تركزت على المطالبة بإجراء بعض التعديلات والإضافات على مشروع اللائحة التي ناقشها المجلس أمس الأحد.
ويهدف مشروع اللائحة إلى توفير أقصى درجات العناية اللازمة للأيتام ومن في حكمهم من السعوديين ممن لا تتوافر لهم الرعاية الأسرية، ولتكون البيوت الاجتماعية شبيهة بالأسر الطبيعية وتقدم الرعاية الإيوائية الشاملة.
ومنح مشروع اللائحة الأولوية في القبول للأيتام مجهولي الأبوين أو الذين أنهيت كفالتهم من قبل الأسرة الحاضنة "كما منح الحق للأيتام ومن في حكمهم في البيوت الاجتماعية الحصول على مصروف شهري، كما دعت إحدى المواد إلى أن تتكفل وزارة الشؤون الاجتماعية بدفع الرسوم الدراسية للأيتام ومن في حكمهم في المدارس والمعاهد والجامعات الأهلية إذا تعذر قبولهم في المدارس والمعاهد الحكومية، وعلاجهم في مستشفيات خاصة إذا تعذر العلاج في المستشفيات والمراكز الحكومية الصحية، وفصلت اللائحة الحالات التي تلحق بالبيوت الاجتماعية..
وشدد مشروع اللائحة على أن تضع البيوت الاجتماعية خطة سنوية بالبرامج والأنشطة يراعى فيها التنوع والمرحلة العمرية على أن يخصص مبالغ مناسبة لها مع توفر الأماكن والصالات المناسبة لممارسة الأنشطة وتناولت مواد مشروع

اللائحة تفاصيل تتعلق بحالات انتهاء الإقامة في البيوت الاجتماعية، وشروط تقسيم البيت الاجتماعي حسب الفئة العمرية، وتوفير الكادر الفني المختص نفسياً وتربوياً واجتماعياً لتقديم الخدمات الشاملة للأيتام، فيما أكدت إحدى المواد على ضرورة إيجاد البرامج التأهيلية للجنسين تختص بالحياة الزوجية وكيفية التعامل مع المجتمع بعد خروج المستفيد من البيوت الاجتماعية.

من ناحية أخرى أنهى مجلس الشورى مناقشة مشروع نظام الغذاء والذي لم يخلو من الانتقادات لبعض مواده سواء من حيث مضمونها وحكمها وصياغتها خاصة ما يتعلق بالعقوبات لمخالفين النظام، وكذلك المكافآت الخاصة بالمفنتشين التابعين للهيئة العامة للغذاء والدواء المعنية بتطبيق النظام والأخرى التي يقترحها للمبلغين على تجاوزات غذائية من خارج الهيئة. عدد من الأعضاء يرى إعادة المشروع للجنة الصحية التي درسته لتعمل على النظر بشكل موسع في قائمة العقوبات التي تضمنها النظام واصفين أن ما ضمنته اللجنة في مشروع النظام من عقوبة وما اقترحتة الحكومة بينهما فرق كبير حيث حددت اللجنة على من يخالف هذا النظام بالسجن مدة لا تزيد عن 10 سنوات وغرامة مالية مقدارها 10 ملايين ريال لمن يتداول مواد فاسدة ومنتھية الصالحة.

وطالب أعضاء بوضع العقوبات الكافية لردع المتجاوزين في مجالات تداول الأغذية ، وللمحد من الغش المتمثل في بيع الأغذية الفاسدة أو منتھية الصلاحية أو تلك التي تخالف مواد النظام المقترح بأي شكل ، وتحديد أدق للجهة المسؤولة عن تطبيق العقوبات وإلى من يلجأ المتضرر من الغش في الغذاء إلى ذلك وافق المجلس على توصيات وتعديلات لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع قانون (نظام) البذور والتقاوي والشتلات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وعقوبات مخالفة هذا القانون (النظام) المعاد إلى المجلس لدراسته عملاً بالمادة (١٧) من نظام مجلس الشورى.



الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تعلن أرقام هواتفها

وعنوانها البريدي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 10 أكتوبر 2011

<http://www.alriyadh.com/net/article/674501>

الرياض - واس

أعلنت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عنوان مقرها الرسمي في مدينة الرياض الواقع على شارع العليا العام في حي الغدير، كما أعلنت رقم هاتف الاتصال الموحد ورقم الفاكس الموحد والعنوان البريدي وذلك على النحو التالي:

العنوان البريدي: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد 7667 العليا - الغدير الرياض 13311 - 2525.

رقم السنترال الموحد (012644444).

رقم الفاكس الموحد (012645555).

وأكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد الشريف أن الهيئة تحرص من خلال الإعلان عن موقع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وأرقام الهاتف والعنوان البريدي إلى تقوية علاقتها بالمواطنين وتسهيل عملية التواصل معهم. ودعا الله العلي القدير أن يوفق الهيئة لتحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها في مكافحة الفساد وحماية النزاهة وتعزيز الشفافية.

ردود الفعل: إحباط أو "تبلد" أو "عنترية شوارع"

شبان أمام الأزمات والمشاكل.. التهور سيد الموقف!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 10 أكتوبر 2011

<http://www.alriyadh.com/2011/10/10/article674412.html>

الرياض - عذراء الحسيني

عند تعرضنا لأزمة أو مشكلة عائلية أو مالية أو نفسية تختلف ردة فعلنا تجاهها حسب كل شخص وفلسفته في التعاطي مع المشكلة، هذا حالنا ككبار ونوي خبرة حياتية، فكيف الحال بالشباب أصحاب الخبرة المتواضعة في أمور الحياة ومواجهتها؟! نظراً لعدم تحمل أغلبهم المسؤولية منذ الصغر، ولا اعتماد البعض الآخر على الوالدين فقد تكسره هذه المشكلة أو تقويه عندما ينظر لها بمنظور تشاؤمي لدى البعض، أو مفرط في التفاؤل لدى البعض الآخر، ولكن وحسب المختصين ان النظرة المتزنة للأمور تتطلب شخصية من نوع خاص.

مشكلة كبيرة

بداية اعترف "بسام الغامدي" -كلية العلوم-، أن المشكلة حينما تقع تصيبه بالشلل التام، ولا يعرف كيف يتصرف وربما يحس بالعجز والتبلد ويحكي لنا في هذا الشأن موقفاً مر عليه وغير مسار حياته حينما توفي والده، قائلاً: وجدت نفسي بين ليلة وضحاها مسؤولاً ومسؤولية تامة عن شقيقتي الثلاث بعد أن تعودت على أن أكون محل رعاية والدي واهتمامه الكامل، وانتقلت مسؤولياته بالتبعية إلي كشقيق أكبر، وشعرت وقتها بالعجز عن مواجهة هذا الظرف، وأصابني الحزن الشديد والشعور بالسقوط في بئر من الهم والنكد، واستغرق مني الأمر عدة أشهر، حتى بدأت استوعب الموقف، وأحاول تدريجياً الاندماج في شؤون الأسرة، وتحمل المسؤولية بالتعاون مع شقيقتي اللاتي أبدین تعاطفاً معي ورفعن من حمل الكثير من مسؤولياتهن، وأثبتن بأنهن قادرات على الاعتماد على أنفسهن بل ورعاية شؤوني، وانتهت الأزمة بأقل الخسائر، وصرنا جميعاً اليوم نتعايش وكل يؤدي دوره في إدارة المنزل، وينوي بسام الدخول في برامج تدريبية ليتعلم مهارات إدارة الأزمة بعد أن اقتنع بأنها ليست جزءاً من شخصيته ويحاول أن يغير هذا الواقع حتى يواجه الأزمة.

احتواء المشكلة

ووصفت "نايفة الغنام" -كلية إدارة الأعمال- تصرفات الكثير من زميلاتها بأنها عقلانية أكثر من اللازم لدى مواجهتهن لأي أزمة حتى أنهن كثيراً ما يلجأن إليها في أزمتهن، فهي بطبعها هادئة وخصوصاً إذا وقعت في مشكلة، وهذا الطبع يعطيها فرصة كبيرة في احتواء المشكلة والتفكير بالخروج منها بأفضل السبل، على العكس من ذلك عندما تواجهها وهي تقع بظروف نفسية سيئة كالتوتر والعصبية فقد تخطى في التصرف بشكل متقن، قائلة: حينما تقع مشكلة فإن أول شيء أفعله هو الحرص على هدوء الأعصاب وعدم التهور والاندفاع حينها أكون أكثر قدرة على التفكير السليم ووضع إستراتيجية ناجحة لحلها، وقد ألجأ إلى استشارة من أتحري فيهم التفكير المنطقي والتجربة الغزيرة مثل والدي أو شقيقي الأكبر، حتى انني في كثير من الأحيان ألجأ إلى الانترنت في عرض التجارب وطرق حلها، وكذلك كثيراً ما أخرج باستراتيجيات عجيبة ومواقف رائعة في ضبط النفس وحل الأزمات بنجاح تام.

تقييم الأمور

وأشارت "غادة الحوطي" -كلية اللغات والترجمة- إلى أهمية تدريب الشباب على كيفية إدارة الأزمة والتعاطي معها بحلول منطقية، وتقليل الخسائر التي تقع عليه إلى أقل مستوى، ووضع استراتيجيات يتمكن من خلالها الشاب والشابة إلى تقييم إمكانياته المادية والنفسية والاجتماعية فضلاً عن تقييم الأمور بشكل عام، فحينما يقع الشاب بأزمة عائلية عليه أن يقيم الأمور وكيف وقعها عليه وعلى المحيطين به وتصور أعظم الخسائر، مضيئة: أما إذا وقع بأزمة مالية بسبب زيادة نفقاته على مستلزمات كمالية واللهث خلف المظاهر الفارغة فيبتعين عليه تقدير الأمور ووضع بند للأولويات في مستلزماته، معتقدة أن تقدير الأمور بشكل واقعي ومنطقي ويعتمد على العقل وليس على العاطفة من شأنه أن يجنب صاحبه الكثير من الأخطاء، قائلة: أنا من طبعي لا أحب التهويل أو التهوين ولا أجزع أمام المشاكل، وبصراحة كثيراً ما أستشير والداي على الدوام في أي معضلة أقع فيها، ومنها أخرج بأقل الخسائر واكتسب خبرة عملية في مواجهة الأزمات.

أما الشاب "محمد الفرحان" لا يهتم كثيراً لجزئية تعرض الشخص للفشل أو الإحباط في مواجهة الأزمة، ولكن يرى من الضروري أن يتيقن بأنه سيتجاوز هذه المشكلة ويتغلب عليها بأعصاب هادئة وتحكم بالانفعالات؛ لأنها من عوامل القوة والسيطرة الكاملة على الإمساك بزمام الأمور، قائلاً: أحاول بأن لا أفقد السيطرة على نفسي أمام الأزمة بل مواجهتها بصبر وتروٍّ وهدوء لكي لا تستنزف طاقتي التي أراها مهمة جداً في إدارة الأزمة، مضيفاً أبسط الازمات ممكن أن تكبر وتتعمم بسوء التصرف والعصبية، بينما أعقد المشاكل بالإمكان أن يتقلص حجمها وتصغر إذا أحسن التصرف بتدبير سليم وحذر وتروٍّ، وكذلك فأنا عندي قناعة بأنه لا توجد مشكلة على الأرض وليس لها حل، فقط إعطاء المشكلة حجمها الحقيقي وعدم تضخيمها.

مجتمعات معقدة

وأكدت "د. شيخة العودة" -المستشارة في التنمية البشرية والاجتماعية- على أنّ انتشار الأمراض النفسية والانهيئات العصبية في هذا الزمن بعكس زمن آبائنا وأجدادنا، حيث قلما نسمع ذلك، مرجعة ذلك لأسباب عدة منها تغير الظروف الاجتماعية وتحول مجتمعاتنا إلى مجتمعات مدنية عملية حيث يقل الاحتواء العائلي، وفي المقابل تنوعت وكثرت المشكلات التي لم يكن لها وجود في الماضي ونتج عنها ضحالة وانعدام ثقافتنا في طريقة التعامل مع هذه الازمات، وعدم وجود أطراف تشارك وجدانياً وروحياً وفعلياً في حل المشكلة، حيث يترك صاحب المشكلة يواجه مشكلته بنفسه مما يشعره بالضعف والاهتزاز، وفي نفس الوقت التحدي، ومن هذه الأسباب ثورة المتغيرات السريعة في حياتنا التي أنهت الثبات في كثير من الأمور مما خلخل كثيراً من اعتقاداتنا وعلاقاتنا وسلوكياتنا، داعية إلى الهدوء وعدم تضخيمها وتحجيمها إلى وضع أنها مشكلة حياتية كأي مسألة في حياتنا فقط تتطلب حلاً، والحل يحتاج إلى استراتيجيات اتباعها يسهل كثيراً حلها دون أدنى خسائر، وعلى الأطراف الأخرى المصاحبة بذل النصيحة والتوجيه والاحتواء، وكل مشكلة لها حل، وحل المشكلات خبرات وليس نهاية العالم.

الاقتراحات والخبرات وأوضحت "العودة" الاستراتيجيات المهمة في حل المشكلة، قائلة: من أهم النقاط تحديد المشكلة وتحليلها ووضع اقتراحات لحلها واختيار أقربها للصواب ثم تقييم الحل، ولا مانع من مشورة ذوي الرأي الصائب وذوي الخبرات والحاظين في مجال الاستشارات حسب نوع المشكلة، حيث إنّ هذه الاستراتيجيات تساعد على اتخاذ القرارات الصائبة وأنصح الطلاب والخريجين اتباعها في قراراتهم، مضيفة: سبق أن أقمت دورات وتمرينين لمتدربين في تحديد الحصة في اتخاذ قرارات في حياتهم كقرار تحديد نوع التخصص ومكان الدراسة في ظل وجود عوائق ومشاكل رفض في المنزل، وكذلك أقمنا دورات لفتيات في مهارة اتخاذ القرارات الحياتية مثل عدم قدرتها الموافقة أو الرفض مثلاً لطالبي الزواج وكيف تختار، حيث يدل هذا على أنّ شبابنا (فتياناً وفتيات) بحاجة كبرى لمعرفة طرق واستراتيجيات حل المشكلات واتخاذ القرارات.

أزمات مركبة وحول أصعب الشخصيات في التعامل تجيب "العودة" قائلة: هي الشخصيات الغاضبة والسريعة الانفعال والعنيدة والمراهقين والشخصيات ذات الكبرياء والعدوانية، وأيضاً الشخصيات شديدة الحساسية، حيث تكون الأزمة أعنف مع هذه الشخصيات حين ترتبط بأزمة عاطفية، كما سجلت إحصائيات كثيرة من حالات الانتحار وبعد التحري وجد أن سببها فشل علاقة عاطفية، وكذلك هناك الشخصيات المستقيمة والمجتهدة التي قد تشكل عليهم الأزمة ضغوطاً نفسية شديدة وخاصة إذا كانت مصاحبة بلوم شديد ومستمر من قبل الأسرة ومغلف بالسخرية والاستهزاء مثل الفشل في الأسهم، أو العجز عن توفير احتياجات الأسرة بما تتطلبه الحياة الحديثة، وكذلك لاشك أن مثل هذه الحالة تكون أزمة مركبة مع أزمة أخرى مما يفقد الإنسان توازنه العقلي ثم ينفصل ذهنياً، لذا أوصي ربات البيوت والزوجات والأسر الرفق بأزواجهن وأولياء أمورهن أن لا يضغطوا عليهم ضغطاً يؤدي إلى مثل تلك الحالة.

الشخصية العقلانية وأضاف: أما أفضل الشخصيات في مواجهة الأزمة، هي الشخصية العقلانية التي تضع كل مسألة في مكانها المناسب، وتتعامل مع مستجدات الحياة ومصاعبها بهدوء وتأنٍ، وتفقه خواص التقويض والتجاهل في بعض الأمور، وتجعل كل أمر في الحياة يجري في مجراه، موصية في نهاية حديثها بالاهتمام باستحداث مناهج تربوية تدرس في جميع المراحل الدراسية والتي من شأنها إعداد شخصيات الطلاب؛ لتكون شخصيات مرنة مزودة بثقافة مواجهة الازمات بأنواعها والطرق الصائبة في مواجهتها والتعامل معها، والتي أيضاً تعين شخصيات الطلاب على تدارك الأخطاء وحسن اختيار القرارات الصائبة.

إيقاف معونة حليب الأطفال عن التجار المخالفين للتسعيرة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 10 أكتوبر 2011

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111010/Con20111010450134.htm>

عبد العزيز غزاوي - جدة

طلب وزير التجارة والصناعة عبدالله زينل من وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف، حجب المعونة الحكومية عن تجار حليب الأطفال الذين لا يلتزمون بوضع التسعيرة على علب حليب الأطفال مع وضع هامش ربحي مقبول. وقال لـ «عكاظ» مساعد وكيل وزارة التجارة لشؤون المستهلك صالح الخليل، إن هذه الخطوة تأتي بعدما شهدت هذه السلعة الضرورية ارتفاعا في الأسعار، مشددا على أنه ستكون هناك مراقبة لضبط المخالفين وتطبيق العقوبات النظامية ضدهم. يشار إلى أن أسعار حليب الأطفال، رغم دعمه من الدولة، تشهد ارتفاعا، حيث يرجع التجار ذلك إلى الارتفاع العالمي.



«التعليم العالي» توجه إلى الأجنيبيات لسد العجز

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 12 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 10 أكتوبر 2011

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=72248&CategoryID=5

جدة، الرياض - حسن السلمي، عبدالله الغنمي

تتظر وزارة التعليم العالي في طلبات تقدمت بها جامعات عدة في المملكة، للموافقة على استقدام محاضرات أجنبيات، بغرض التعاقد معهن لسد العجز الذي نتج عن التوسع في افتتاح الكليات. وعلمت «الوطن» من مصدر مطلع في «التعليم العالي»، أن الوزارة ما زالت تدرس هذه الطلبات، مشيرة إلى أن التأخر في تأييدها يعود إلى كثرة الأعداد المطلوبة من قبل الجامعات، ولافتنا إلى أنها تضمنت تبريرات الاستقدام، ومن بينها وجود عجز في الكليات الجديدة التي افتتحتها الجامعات في بعض المحافظات، قابلهما عدم وجود وظائف شاغرة يمكن تعيين السعوديات عليها. من جانبها، أخلت وزارة العمل مسؤوليتها عن هذا الاستقدام، مؤكدة أن مسألة التوظيف في الجامعات لا تخضع لها، وأن هناك جهات حكومية معنية بهذا الأمر. إلى ذلك، اعترف وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري أمس بصعوبة الحصول على مرشدين أكاديميين لطلبة الابتعاث في الدول، وقال «ليس من السهولة الحصول على مرشدين أكاديميين يتقنون اللغة الأصلية للبلد المتواجدين فيها ولغة العربية ويعرفون نظام التعليم الأكاديمي بشكل جيد في بلد الابتعاث وفي المملكة أيضا». وعن المدن الجامعية، أوضح العنقري أنه لا توجد جامعة حكومية واحدة من الجامعات الـ 24 الحكومية، إلا وفيها مدينة جامعية تحت الإنشاء. تدرس وزارة التعليم العالي طلبات تقدمت بها عدة جامعات بالمملكة للموافقة على استقدام محاضرات أجنبيات من دول عربية بينها الأردن ومصر والسودان، بغرض التعاقد معهن لسد العجز الذي نتج عن التوسع في افتتاح الكليات.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة بوزارة التعليم العالي، أن الوزارة ما زالت تدرس عدة طلبات تأييد استخدام تقدمت بها عدة جامعات، وأن ما أخر تأييد هذه الطلبات هو كثرة الأعداد المطلوبة من قبل الجامعات، وخصوصا المحاضرات، وأن طلبات التأييد التي تلقتها الوزارة تضمنت تبريرات الاستخدام، ومن بينها وجود عجز في الكليات الجديدة التي افتتحتها الجامعات ببعض المحافظات، قابليها عدم وجود وظائف شاغرة يمكن تعيين السعوديات عليها. وأوضحت المصادر أن التبريرات تضمنت أيضا وجود تخصصات نادرة لم تتقدم لها السعوديات لتوظيفهن عليها، مؤكدة أن الوزارة أمام خيار الموافقة على تأييد طلبات الاستخدام ولو جزئيا بهدف سد العجز القائم في بعض كليات المحافظات، وخصوصا النائية منها.

وشددت على أن تأخر تأييد هذه الطلبات مرتبط بالدراسة التي تجريها الوزارة مع الخدمة المدنية بهدف تنفيذ ما جاء في الخطة التفصيلية للحلول العاجلة والمستقبلية لمعالجة تزايد أعداد خريجي وخريجات الجامعات، بشأن اختيار معيدات ممن تنطبق عليهن شروط الإعادة من السعوديات، واستقطابهن من خلال تحويل ما يلزم من الوظائف وتعيينهن عليها، وأنه إذا ما جاءت الموافقة على تأييد طلبات الاستخدام، فإن هذه الموافقة ستترتب بتحديد سقف زمني لعقود المتعاقد معهم من غير السعوديات.

من جانبها، أخلت وزارة العمل مسؤوليتها عن هذا الاستخدام، مؤكدة أن مسألة التوظيف في الجامعات لا تخضع لها، وأن هناك جهات حكومية معنية بهذا الأمر.

وأوضح المدير العام لإدارة العلاقات العامة بالوزارة حطاب بن صالح العنزي، أن دور الوزارة ينحصر في صرف التأشيرات وفقا للتأييد الوارد من الجهة الحكومية لطلب الاستخدام بعد التأكد من عدم وجود طالب عمل في قاعدة بيانات الوزارة لشغل تلك الوظائف، كما أنه لا تصرف أي تأشيرة إلا بتأييد من وزارة التعليم العالي فقط. وقال إن الوزارة تطلع على التأشيرات الصادرة عن طريق مكاتب الاستخدام، وتمنحها للجامعات وفقا لآلية معينة بحسب النظام. أما ما يتعلق بمنح المنشآت الحكومية تأشيرات عمل، فإنه يكون وفقا لخطابات التأييد الصادرة من وزارة الخدمة المدنية. وأكد العنزي أن الوزارة لا توجد لديها أي إحصائية بالعمالين والعاملات بالجامعات والكليات من غير السعوديين.



13 مليون ريال غرامات على المتاجرين بالتأشيرات العام الماضي

العمل تحيل مسؤوليات حافز إلى الموارد البشرية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 12 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 10 أكتوبر 2011

<http://www.al-madina.com/node/331722>

ماجد عسيري - الدمام وائل اسلام - جدة
رمت وزارة العمل أخيراً الكرة فيما يتعلق بتعطيل وتأخير فتح حسابات بنكية للمتقدمين لبرنامج حافز الذي أطلقته الوزارة بناء على أمر ملكي بتخصيص مكافآت مالية للشباب والشابات العاطلين عن العمل، في مرمى صندوق الموارد البشرية، وأكدت أنه ليس لها علاقة بعد الآن بصرف إعانات العاطلين عن العمل.

وقال مصدر في وزارة العمل لـ«المدينة» أمس في اتصال هاتفي: إن حلول مشكلة فتح الحسابات البنكية للمتقدمين لبرنامج حافز، أصبحت في أيدي مسؤولي صندوق الموارد البشرية ولم يعد لوزارة العمل أي علاقة ببرنامج حافز ومشكلة فتح الحسابات البنكية للمتقدمين، في حين لم يغفل المصدر عن تأكيده متابعة الوزارة لبرنامج حافز والمشكلات التي صاحبته من بعيد.

وعن سبب ابتعاد وزارة العمل بشكل كامل عن برنامج حافز بكل تفاصيله، أكد المصدر أن الأمر السامي شدد على أن تصرف إعانة للعاطلين عن العمل من صندوق الموارد البشرية، ومسؤولي الموارد البشرية حالياً بحسب معرفتي - الحديث للمصدر - يعملون على هذا الأمر لوضح الحلول المناسبة.

في حين أكد له «المدينة» مصدر مطلع بصندوق الموارد البشرية ان المشكلة الرئيسية المتعلقة بفتح الحسابات البنكية للمتقدمين لبرنامج حافز، تكمن في ان عدداً كبيراً من الشباب (ذكور - إناث) ليس لديهم حسابات خاصة بهم ويعتمدون على الحسابات الخاصة بذويهم، وبصرامة شديدة، الصندوق لا علاقة له بالبنوك وسياسات عملهم.

وأضاف المصدر: «برنامج حافز حالياً لدينا ونحن مسؤولين عن تنفيذه، واما العقوبات التي تواجه المتقدمين سواء فيما يتعلق بالحسابات البنكية او اي مشكلة اخرى فنحن نعمل الآن على تذليلها».

من جهة أخرى كشف المتحدث الإعلامي لوزارة العمل خطاب العنزي عن فرض غرامات بأكثر من 13 مليون ريال خلال العام الماضي، على المتاجرين بالتأشيرات والعمالة السائبة التي تعمل لحساب أفراد غير كفلائها أو لحسابها الخاص، جاء ذلك في رد تلقته «المدينة» عن مجموعة أسئلة طرحتها على وزارة العمل تضمنها تقرير نشر بتاريخ 1432/11/3 هـ وعنوان «العمالة السائبة كابوس صنعه هوامير التأشيرات».

وأضاف العنزي: أن وزارة العمل تتخذ الكثير من الإجراءات لمحاربة المتاجرة بالتأشيرات، مؤكدا أنها تعمل الآن على مبادرة خاصة لحماية الأجور، تتمثل في قيام أصحاب العمل بصرف أجور عمالهم عن طريق حسابات بنكية، موضحاً أن هذه المبادرة وبالرغم من كونها مرتبطة بحقوق العمال وإيقاف عمليات تأخير الأجور، «فإننا نعتقد أنها ستكون مفيدة للقضاء على الكثير من عمليات التستر من الكفلاء والعمالة المخالفة».

وأكد العنزي أن نظام وزارة العمل الحالي يحظر المتاجرة بالتأشيرات والعمل لدى غير الكفيل واستخدام عمال ليسوا تحت كفالة مستخدميه، موضحاً أن القرار الوزاري رقم 1/1980 الصادر بتاريخ 1428/7/8 هـ ينص على أن أي منشأة أو فرد يقوم بتشغيل أو إيواء عامل أو عاملة تغيّبوا عن أعمالهم يحرم من الاستقدام لمدة سنتين، فيما يقضي القرار الوزاري رقم 1/738 وتاريخ 1425/5/16 هـ بحظر كافة أشكال المتاجرة بالأشخاص كبيع التأشيرات والحصول على مقابل لتشغيل العمالة، ويحرم من الاستقدام كل من ارتكب مخالفة واحدة مما سبق لمدة خمس سنوات، وفي حال تكرار المخالفة أو الجمع بين مخالفتين فأكثر يصدر الوزير قراراً بعدم السماح له بالاستقدام مطلقاً، مضيفاً أن المادة التاسعة والثلاثين من نظام العمل تنص كذلك على أنه لا يجوز لصاحب العمل أن يترك عاملة يعمل لدى غيره، ولا يجوز للعامل أن يعمل لدى صاحب عمل آخر أو أن يعمل لحسابه الخاص.

وأشار العنزي إلى وجود عقوبات مادية رادعة في حق المخالفين لأنظمة وزارة العمل من المتاجرين بالتأشيرات، مؤكداً أن المادة 233 من نظام العمل تنص على عقاب كل من يخالف حكم المادة 39 بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على عشرين ألف ريال، موضحاً أن الغرامة تتعدد بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة بشأنهم، ويتم ترحيل العامل على حساب من وجد يعمل لديه.



إدارة الأحوال: لجنة فرعية تنظر في الطلب بعد اكتمال الأوراق

ستيني بعسير: أرجو أن يمهلني الموت حتى أحقق لحفيدي هوية نسبها

المصدر: جريدة سبق الاثنين 12 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 10 أكتوبر 2011
<http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=31479>

يحيى العمري- سبق
 بكل معاني الألم والحسرة، وبنبرة يعلوها التعب الشديد، بعد انتظار دام طويلاً، لم تفلح معه كل توسلاته لرفع معاناة حفيده "س. ي. ص"، قال: "أرجو أن يمهلني الموت قليلاً لأحقق لها هوية المستقبل"

ذلك هو العم هادي الصالحي، الرجل الستيني، الذي يسكن في مركز سعيدة الصوالحة بساحل عسير؛ الذي لجأ إلى "سبق" لعله يجد من خلالها منفذاً عاجلاً وحلاً جذرياً لحفيده التي لم تقبلها المدرسة الابتدائية، وتم استبعادها من الصف الرابع الابتدائي؛ لعدم حملها هوية تثبت نسبها لوالدها الذي تأخر كثيراً في إضافتها في هويته بعد انفصاله عن أمها. وقال العم هادي "جدها من أبيها": "أمضيت سنين وأنا أطارد معاملة حفيدي من مركز البرك إلى محافظة محايل عسير؛ من أجل إضافة حفيدي من قبل إدارة أحوال البرك؛ حتى لا تُحرم هذه البرية من فرصة التعليم في حياتها". وأضاف: "رغم كبر سني، وعدم مقدرتي على عناء السفر والترحال من مركز سعيدة إلى البرك، وأحياناً إلى محايل عسير، إلا أنني ما زلتُ أسعى جاهداً لحل إشكالية هوية حفيدي". وتابع: "لا تزال المعاملة إلى الآن دون نتيجة أو ثمرة لتعب سنين أمضيتها بين ردهات أبواب أحوال البرك". وأضاف العم هادي: "مكثتُ ما يقارب 8 سنين وأنا أراجع مركز البرك، وفي كل مرة أراجع فيها يخبرونني بأن الإدارة لا يوجد بها (حاسب)، وعليك الانتظار حتى يصل (الحاسب) إلى الإدارة، وطول هذه السنين أقطع مسافة بالكيلو مترات، وأجد الجواب نفسه منذ 8 سنوات، حتى وصل (الحاسب) قبل أربعة أشهر لإدارة الأحوال بمركز البرك، ولا تزال المعاملة حتى الآن ما بين أخذ وردّ، وحفيدي تم استبعادها يوم الأربعاء الماضي من مدرسة البنات بالصوالحة إلى أن تُحضر ما يُثبت هويتها ونسبها؛ لقبولها وإكمال تعليمها". وبألم يعاود حديثه: "لقد تعبت - وأنا أبوك - من المراجعة؛ فما حلّ بي لم يحلّ بغيري من عجز ووهن، وأخشى على نفسي من مفارقة هذه الدنيا قبل أن أحقق لحفيدي هوية تثبت نسبها بوصفها مواطنة ابنة هذه الأرض، وليس لها فيما حدث ذنبٌ، وأرجو أن يمهني الموت قليلاً لأحقق لها هوية المستقل". وأضاف: "إنها تبكي الليل والنهار، تريد مساواتها بغيرها من زميلاتها في إكمال تعليمها على الرغم من أنها فقدت سنين من دراستها بسبب استبعادها وإعادتها، وإلا فقد كان من المُفترض أن تكون الآن بالصف السادس الابتدائي". وفي ختام حديثه قال: "أرجو أن أجد من خلالكم كلَّ عون في حل مشكلة حفيدي، وأن يقرأ المسؤول بعض معاناتي، وألا تتركوني؛ فليس لي - بعد الله - سواكم بعد كل هذه السنين". من جانبه، أوضح مدير إدارة الأحوال بمركز البرك ناصر مساوي، أن معاملة "س. ي. ص" تم رفعها إلى اللجنة الفرعية بعسير؛ لاتخاذ اللازم بعد اكتمال كامل أوراقها، ونحن بانتظار اللجنة ريثما تنتهي من إكمال ما لديها بشأن هذا الموضوع. وأكد مساوي أنه أصدر يوم الأحد خطاباً إلى إدارة مجمع مدارس البنات بالصوالحة بقبول الطالبة "س. ي. ص"، وإعادتها إلى المدرسة حتى تكتمل إجراءات الإضافة؛ كون المذكورة لديها معاملة جارية سوف تنتهي قريباً.



تفاوت الأحكام في القضايا الأخلاقية.. أين النص الموحد؟

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 10 أكتوبر 2011

<http://www.alriyadh.com/2011/10/10/article674407.html>

على الرغم من أن التقرير الذي رفعته هيئة التحقيق والإدعاء لمجلس الشورى، والذي تضمن ازدياد عدد القضايا الأخلاقية في المجتمع في الآونة الأخيرة، لم يرق للمجلس الذي رأى بعض أعضائه أنه تقرير لا يعكس الصورة الحقيقية لمفهوم القضايا الأخلاقية، فمجتمعنا مجتمع مثالي في أغلبه، داعين إلى ضرورة إعادة النظر في الدراسة من جديد، متوقعين أن يتم شطب (60%) من الأرقام الكبيرة التي تضمنها التقرير، إلا أن تلك الرؤية والتشكيك بتفاقم القضايا الأخلاقية لا ينفي أهمية النظر في الأحكام الصادرة في تلك القضايا، والتي تتسم بالتفاوت في إطلاق الحكم، فما يُحكم في قضية أخلاقية في محكمة ما، قد لا يُحكم بذات الحكم في نفس القضية في محكمة أخرى، فهل يقودنا ذلك للتوصل إلى حقيقة وجود تفاوت في الحكم في القضايا الأخلاقية؟

يبدو أن عدم وجود نظام محدد في القضايا الأخلاقية بذكر تفاصيل كل حالة إن كانت تدخل في التحرش الجنسي أو مجرد المعاكسات أو ربما بالإيذاء اللفظي أو الاعتداء الجسدي، خلق ذلك التفاوت في الأحكام الصادرة، فلا يوجد نص محدد في ذلك الشأن، فالأنظمة جميعها تبحث في القضايا الأخلاقية، فهل يعني ذلك أنها تُعد جزءاً من القضايا المتعلقة بجرائم التعزيرات، وهي الجرائم التي لا تدخل ضمن جرائم الحدود أو القصاص، وهي من النوع غير المقنن بأنظمة، بل تترك لحسب من يحكم فيها، فهو من يرى ويحدد نوع العقوبة.

وتنص المادة الرابعة من نظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - وهي الجهة الأولى في ضبط القضايا الأخلاقية - بالتالي: "يحق للرئيس العام للهيئة أن يشكل من بين أعضاء الهيئة ومن المحققين الشرعيين في لجان تتولى النظر في: التحقيق في القضايا والمخالفات المحرمة الخاصة بالقضايا التي ستحال للمحاكم الشرعية، كذلك القضايا الأخلاقية وقضايا التهم وتحديد نوع العقوبة وهي: التعهد والتوبيخ والتأديب بالجلد بحد أعلى خمسة عشر سوطاً، أو عقوبة الحبس لمدة أقصاها ثلاث أيام، ويتولى المشرفون في المناطق في مراكز التأديب بما تضمنت عليه فقرة ب بعد موافقة الأمير على الجلد أو الحبس أو إحالتها للقضاء فإن حكم فيها القاضي أعيدت للهيئة للتنفيذ"، فهل تستلزم من القضايا الأخلاقية والتي قد يصل البعض منها إلى انتهاك حرمة العرض، أن تحدد بنظام واضح حتى يحكم بنوع عقوبة الجاني في القضايا الأخلاقية، بدلاً من الاعتماد على الاجتهادات الشخصية؟.



بدل سكن وإعفاء الأسر من رسوم السائقين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 10 أكتوبر 2011

<http://www.alriyadh.com/2011/10/10/article674382.html>

د. فهد محمد بن جمعة

نتوقع قريباً أن يناقش مجلس الشورى صرف بدل سكن لموظفي الدولة بمعدل ثلاثة رواتب بعد تأجيله والتصويت عليه لما له من أثر إيجابي كبير على حياة المواطن المعيشية. فليس المقصود من بدل السكن أن يكون حلاً لمشكلة السكن أبداً ولا يتعارض مع الحصول على سكن من الصندوق العقاري أو برنامج الرهن العقاري القادم، وإنما المقصود منه مساعدة المواطن على تحمل تكاليف المعيشة المرتفعة والتي من أهمها الإيجارات التي ترتفع شهراً بعد شهر كما أوضحته مصلحة الإحصاءات العامة في تقاريرها الشهرية لقياس تكلفة المعيشة العامة. هذا وقد ذهب البعض إلى المبالغة في تكاليف صرف هذا البدل بالقول أنه سوف يكلف خزينة الدولة 75 مليار ريال دون النظر في التأثير الإيجابي المضاعف على القطاعات الاقتصادية من خلال تحسن دخل الفرد السعودي مما يرفع من النمو الاقتصادي ويحقق عائداً أفضل للدولة من خلال زيادة الواردات وتوسع الأعمال التي تضيف إلى إيرادات الدولة غير النفطية. كما أن الدولة تستطيع تقييم إيراداتها النفطية وغير النفطية بطرق وأساليب تجعل معادلة الإنفاق والإيرادات متوازنة من خلال ترتيب الأولويات مع انتهاء بعض المشاريع التنموية الكبيرة. كما يعتقد البعض أنه سوف يرفع من الإيجارات ومعدل التضخم وهذا له تأثير مؤقت في الأجل القصير ثم يختفي تأثيره كما حدث مع تمديد بدل الغلاء الذي لم يعد يذكر مرة ثانية. كما أن هناك اعتقاداً سائداً وخاطئاً لدى البعض بأن دخلهم المرتفع أو عندما ترتفع دخولهم فإنهم سيحققون مكاسب جديدة أو إن ذلك سيرفع من ادخارهم، حيث إن الدخل يتوزع على الاستهلاك أو الادخار فعندما يكون الاستهلاك 100% فإن الادخار سيكون صفراً. إن الحقيقة مرة عندما يعرف الفرد أن العبء ليست في إجمالي دخله الاسمي بل في قيمة دخله الحقيقي وذلك بمقارنة سنة الأساس مع السنة الحالية لحساب التغيرات في الأسعار ومدى تأثيرها على أسعار السلع والخدمات تنازلياً أو تصاعدياً في حالة تضخم الأسعار وتناقص دخل الفرد الحقيقي حتى ولو زاد عدد الأوراق المالية لديه. إذا القيمة الحقيقية للنقود هي التي تحدد ارتفاع دخله أو انخفاضه وليست القيمة الاسمية مهما ارتفعت. فهل متوسط دخل الفرد السعودي المتاح وليس دخله من إجمالي الناتج المحلي أفضل مما كان عليه أو أسوأ مما كان عليه؟ كيف نعرف ذلك؟.

إن الأرقام القياسية لتكلفة المعيشة ارتفعت منذ عام الأساس (1999) وقبل أي زيادة في الرواتب حتى وقتنا الحاضر بشكل تراكمي، حيث ارتفع المعدل القياسي من 0.3% في 2004 إلى أعلى مستوى له 9.9% في 2008 ولكن هذه الارتفاعات استمرت عند معدل فوق 5% إلى عام 2010 ومن المتوقع أن يصل المعدل إلى 4.8% هذا العام. كما لاحظنا ارتفاع الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة خلال الفترة من (أغسطس 2010 إلى أغسطس 2011) شهر بعد شهر بنسب من 1% إلى 5%، بينما سجل الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة لشهر أغسطس 2011 مقارنة بنظيره من العام السابق 2010 ارتفاعاً بلغت نسبته 4.8%.

إن بعض السعوديين يعانون من ضعف دخولهم الحقيقية وارتفاع الإيجارات وتكاليف المواصلات التي أجبرت معظم الأسر على توظيف سائق براتب من (1000-1500) ريال شهريا. لذا يكون صرف بدل سكن بقيمة ثلاث رواتب غير كافٍ بل يجب أن يضاف إليه إعفاء الأسر من رسوم السائقين على الأقل لتغطية تكاليف المواصلات العامة. إن الدولة قادرة على ضخ المزيد من الاستثمارات في المواصلات العامة داخل المدن وتحقيق عوائد كبيرة من تلك الاستثمارات كما أنها تستطيع بعد ذلك رفع أسعار وقود السيارات بما يحقق أيضا أرباحا لها ويمنع الازدحام المروري والتلوث البيئي وارتفاع عدد الحوادث. هذا يعني أن كل إنفاق حكومي يجب أن يقابله إيرادات من خلال تخطيط استراتيجي متوسط وطويل الأجل وذلك باستثمار إيرادات النفط ورؤوس أموال الصناديق الحكومية في تلك المشاريع الآمنة وتدر عوائد اقتصادية ومنافع اجتماعية كبيرة.



مواجهة عقبة الخصوصية بتأنيث الإدارات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 10 أكتوبر 2011

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111010/Con20111010450253.htm>

شوقي بن علي حملي

تناول الكثيرون من المثقفين والمتفكرات والعاطلات عن العمل على اختلاف الطبقات الاجتماعية والعلمية في المملكة في الآونة الأخيرة فكرة عمل السعوديات (محصلة في الأسواق) بنوع من الاستنكار والامتناع وتجاهلوا الحاجة إلى ذلك في ظل تزايد الطلب والعرض وزيادة عدد السكان وكذلك تلبية لمتطلبات العصر الحالي شريطة أن يكون مقيدا بالضوابط الشرعية. وما إتاحة فرص عمل جديدة إلا أمر محمود ولفتة تفاعلية مع متطلبات العصر الحالي، ولكن الحواجز أمام ذلك كثيرة في ظل الشوائب التي تدور حولها الفكرة أساسا مع إمكانية البديل الأكثر أمنا وسلامة واستيعابا للكثير من العاطلات وبشكل يكفل الحقوق المدنية والإنسانية لهؤلاء الفتيات المقربات منهن على العمل وكذلك العاملات كاشيرات (محاسبة أو محصلة). وليكن كلامنا عن قضايا ومشكلاتنا معربا لأنها مشكلات تخصنا نحن العرب وعلينا معالجتها بالعربي هذا أولا. والمطلع على الثقافة السعودية يعلم أنه لا يمانع الكثيرون من السعوديين عمل السعوديات، لأصحاب الحاجات للعمل، في بيئة عمل تتوافق مع الثقافة السعودية الإسلامية حول التسوق بشكل عام.. وإنني لأتعجب من ذلك الصديق لماذا كل هذا البخل بإحداث وظيفة كاشيرة فقط ونحن بالإمكان أن تكون لنا المبادرة عالميا. وقد برهنت أن السعوديات مميزات محليا وعالميا، وبذلك نكون قد وفقنا في فتح آفاق وأعمال جديدة وتغطية سوق عمل نزيهة بعيدا عن النزاعات المصاحبة لعمل الكاشيرات في ظل الإدارة الرجالية لها، ومن يا ترى يحمي كرامتها ويحافظ على حقوقها التي قد تقابل بنوع من التسلط أو المحابة أو التحايل في ظل تواجد إدارة رجالية صرفة. والرؤية مختلفة تماما عند تواجد إدارة نسائية مدربة ومتعلمة.

إحالة شكوى المواطنة ضد الحسبة - الرقابة والتحقيق

المصدر: الاقتصادية الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 11 أكتوبر 2011
http://www.aleqt.com/2011/10/11/article_588393.html

الاقتصادية - المدينة المنورة
في تطور جديد لقضية الفتاة التي ادعت تعرضها للإيذاء من جانب رجال محسوبين على هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة، وجه الأمير عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة، بإحالة موضوع المواطنة إلى هيئة الرقابة والتحقيق والتحقيق للموضوع من جميع جوانبه، إذ تم إيقاف أطراف القصة عن العمل حتى استكمال التحقيقات.
وكانت فتاة قادمة من ينبع قد ادعت مطلع الأسبوع الجاري على مجموعة من موظفي "الحسبة" في المدينة المنورة تتهمهم فيها بمضايقتها هي وخالها في أثناء دخولهما إلى المدينة المنورة ودخول سيارتهما في أحد المنعطفات التابعة لأحد الأحياء السكنية قريبا من هيئة التخصصات الطبية، حيث كانت الفتاة المتخرجة حديثا تنوي الذهاب إليها.
وقالت الفتاة إن "مجموعة مكونة من خمسة أفراد طوقوها بواسطة سيارتين مدنييتين وطلبوا التحقق من شخصيتيهما قبل أن تلتحق بهن سيارة رسمية تابعة للهيئة وتطلب مرافقتهما لمقر الهيئة"، ويبدو أنه في الطريق اكتشف أعضاء الهيئة تسرعهم في الاشتباه بالفتاة وخالها، وقدموا اعتذارهم لهما وأسكنوهما في مسكن مستأجر، وقدموا لهما هدايا بسيطة كنوع من الاعتذار، إلا أن الفتاة فهمت من ذلك محاولات أعضاء الدورية لملمة أطراف القصة قبل أن تستفحل، وهو الأمر الذي قادها إلى أن تتقدم في الأيام التالية بشكوى رسمية ضد الهيئة وشكوى لإمارة منطقة المدينة المنورة.



خلال زيارتها لحملة الشرقية وردية ..

حرم السفير الأمريكي تشيد بانجازات المرأة السعودية عالمياً وتصفها بالتميزة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 11 أكتوبر 2011
<http://www.alriyadh.com/2011/10/11/article674637.html>

الخبر - إبراهيم الشيبان
أشادت حرم السفير الأمريكي الدكتورة جانيت سميث، بالمكانة المتميزة التي أصبحت تحتلها المرأة السعودية على المستوى الدولي بعد أن ساهمت في نمو وتطور مجتمعهما في كافة المجالات، مؤكدة أن ما حققته المرأة في هذا البلد من جوائز وإنجازات في المحافل العالمية دليل واضح على هذه المكانة المتميزة
وأشارت الدكتورة جانيت إلى الدور الكبير الذي تقدمه الجمعيات الخيرية بالمملكة في رعاية ومساعدة المواطنين والمقيمين، مينة خلال زيارتها برفقة مجموعة من السيدات الأمريكيات لحملة « الشرقية وردية » ٣ « للتوعية بمرض سرطان الثدي في مجمع الراشد بالخبر أول أمس، أنه منذ تواجدها في هذه البلاد وهي تلمس وتشاهد الجهود التي تبذلها الجهات الرسمية والأفراد من متطوعين ومتطوعات لخدمة المجتمع . وشددت الدكتورة جانيت على أهمية ما تقدمه

جمعية السرطان السعودية بالمنطقة الشرقية من خلال هذه الحملة التوعوية التي حققت نتائج إيجابية خلال العامين الماضيين، موجهة شكرها لرئيسة الحملة الدكتورة فاطمة بنت عبدالله الملحم ورئيس الجمعية عبدالعزيز التركي وكافة القائمين عليها لما يبذلونه من جهود للوقاية من أمراض السرطان وتجولت حرم السفير الأمريكي والوفد المرافق لها على أركان المعرض المصاحب للحملة والذي شمل أركاناً توعوية فيما اطلعت خلال زيارتها على سيارة الماموجرام وتعرفت على دورها في الفحص من خلال شرح موجز من رئيسة الحملة الدكتورة فاطمة الملحم.



طالب بتفعيل الفقرة الرابعة من قرار مجلس الوزراء 120

ملتقى سيدات الأعمال يزف 4 ملايين امرأة لسوق العمل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 11 أكتوبر 2011

<http://www.al-jazirah.com.sa/20111011/ec16d.htm>

الجزيرة - علياء الناجي

أعلن ملتقى سيدات الأعمال جاهزية 4 ملايين سيدة سعودية لسوق العمل المحلي. وكشف الملتقى الذي انطلقت فعالياته أمس أن 99.9% من الأموال النسائية مجمدة بوصفها أرصدة بنكية؛ حيث لم يستثمر من 100 مليار ريال سوى 42.3 مليون ريال فقط. وطالبت مستثمرات وسيدات أعمال خلال الملتقى بتفعيل الفقرة الرابعة من قرار مجلس الوزراء رقم (120) القاضي بإقامة مشروعات صناعية تعمل فيها نساء، وأن يتم تجهيزها بالبنية التحتية والمرافق العامة. ودعت المستثمرات أمس خلال ملتقى سيدات الأعمال السادس، الذي ينظمه فرع السيدات بغرفة الرياض، إلى إعداد استراتيجية موحدة بين الغرف السعودية لتوظيف المرأة في القطاع الصناعي (عاملة أو موظفة)، والعمل على الارتقاء بنوعية التدريب بالشكل الذي يحتاج إليه سوق العمل، وحل مشكلة النقل والمواصلات، وتقديم حوافز لأصحاب الأعمال الذين يساهمون في توظيف المرأة، وتأمين حاضنات أطفال مجانية أو بتكاليف رمزية في المناطق الصناعية، كما أكد ضرورة تغيير المفاهيم السائدة عن عمل المرأة في المصانع، خاصة أنها من أكثر الأماكن التي تطبق بيئة العمل الصحيحة وتحافظ على الضوابط الشرعية وخصوصية المرأة.

وفي ورقة قدمتها ألفت قباني، نائب رئيس اللجنة الصناعية بغرفة جدة، بعنوان «تجربة تحويل المرأة من (موظفة) إدارية إلى (منتجة صناعية)» قالت: إن قوة العمل النسائية بالمملكة تمثل أكثر من 50% من مجموع السكان، وتوجد 4 ملايين امرأة سعودية قادرة ومهيأة للدخول لسوق العمل، إضافة إلى أن نسبة السعوديات العاملات في القطاع الصناعي 2% فقط، كما أن قيمة الأرصدة النسائية في البنوك 100 مليار ريال، في حين لا يستثمر منها سوى 42.3 مليون ريال. وطرح قباني عدداً من التوصيات للنهوض بمجال توظيف المرأة؛ حيث أكدت أهمية نشر ثقافة عمل المرأة، خاصة في القطاع الصناعي، والعمل على تغيير المفاهيم السائدة عن عمل المرأة في المصانع. مؤكدة أنها من أكثر الأماكن التي تطبق بيئة العمل الصحيحة وتحافظ على الضوابط الشرعية وخصوصية المرأة، وتفعيل الفقرة الرابعة من قرار مجلس الوزراء رقم (120) التي تهدف إلى إقامة مشروعات صناعية تعمل فيها نساء، وأن يتم تجهيزها بالبنية التحتية والمرافق العامة. كما أوصت بإعداد استراتيجية موحدة بين جميع الغرف لتوظيف المرأة في القطاع الصناعي (عاملة أو موظفة)، والعمل على الارتقاء بنوعية التدريب بالشكل الذي يحتاج إليه سوق العمل، وحل مشكلة النقل والمواصلات، وتقديم حوافز لأصحاب الأعمال الذين يساهمون في توظيف المرأة، وتأمين حاضنات أطفال مجانية أو بتكاليف رمزية في المناطق الصناعية. وقد قدم مصنع الربع تجربته في مجال التوظيف النسائي خلال ورقة عمل، بين فيها أن الإقبال كان جيداً، ولم تواجه المصنع عقبات أثرت في سير العمل، كما أن الموظفات يتميزن بروح المنافسة والرغبة في التفوق والانضباط، وإنجاز المهام الموكلة إليهن. وحول تقييم التجربة في مجال التوظيف النسائي أشارت الورقة إلى أن نقاط

القوة في هذا الجانب تتمثل في وجود فرص عمل تتناسب مع المرأة، وتوافر العدد الكافي لشغل هذه الوظائف، إضافة إلى وجود تقبل جيد لعمل المرأة وضرورة إشراكها في نهضة البلاد. أما حول نقاط الضعف في توظيف المرأة فبينت الورقة أنها تتمثل في أن عدد الموظفين قليل، ولا يقارن بالحجم الكلي للقطاع النسائي السعودي المتعلم والمستعد للعمل، وعدد أيام وساعات العمل والمواصلات. وحول التحديات التي تواجه توظيف المرأة في القطاع الصناعي حددتها الورقة في تغيير نظرة المجتمع لعمل المرأة، وصعوبة السفر خارج مدينة العمل للمهام الرسمية.

أما ورقة تجربة مصنع الفنار في مجال توظيف السيدات فقد أشارت إلى أن المصنع دخل غمار هذه التجربة في 2003، وكانت البداية متواضعة بفريق مكون من 4 سيدات. وذكرت الورقة أن إنشاء القسم النسائي تم عبر بناء فريق عمل أصبح بعد التدريب المتواصل مفعماً بالحيوية والنشاط والتحدى والانضباط، وأصبح الفريق نواة لاستقطاب أيدٍ عاملة إضافية وتكوين المجمع النسائي. وبينت الورقة أن عدد الموظفات بالمصنع ظل في تزايد مستمر؛ حيث وصل إلى 420 موظفة في 2011. كما ذكرت الورقة أن العلامات على خطوط الإنتاج يخضعن لتدريب مكثف في المرحلة الأولى، التي يتم فيها التركيز على إتقان مراحل العمل في جميع خطوط الإنتاج. وكشفت الورقة أن النتائج العملية للتدريب كانت مبهرة؛ حيث ارتفعت الإنتاجية إلى 80 % مقارنة بالإنتاجية المحققة في الأقسام الرجالية، ونتيجة لذلك فإن 85 % من عمليات التجميع أوكلت للأيدي العاملة النسوية. وأكدت الورقة سعي الإدارة لتصبح النسبة 100 % في المستقبل القريب بما يتضمن رفع أعداد العاملات من جهة وتقليص أعداد العمالة الوافدة من الجهة الأخرى.

من جانبها أكدت المستثمرة في القطاع الصناعي منى غلابيني أن تجربتها أثبتت أن المرأة تخرج من المعاناة في الظروف القاسية أقوى عزيمة وتصميماً وثباتاً. وحول الفرص والتحديات التي تواجه المستثمرات قالت إن توجه المسؤولين لتسليط الضوء على الاستثمار الصناعي النسائي وتشجيع الاستثمارات الصناعية يساعد على إيجاد الفرص الكبيرة جداً للصناعة؛ وذلك نظراً إلى أسباب عدة، منها البيئة الاستثمارية المناسبة، واستحداث قوانين جديدة، ووجود التسهيلات الجاذبة ورؤوس الأموال اللازمة للصناعة. ونصحت سيدات الأعمال بالتوجه للاستثمار في القطاع الصناعي، خاصة صناعات السلع الاستهلاكية. مبينة أن هذا النوع من الاستثمار بالفعل يزخر بمستقبل واعد جداً؛ ما يساعد في رفع الدخل القومي؛ وبالتالي تحسين المعيشة. وكانت الجلسة الرئيسية للملتقى قد خصصت لعرض ومناقشة نتائج وتوصيات دراسة (المدن الصناعية النسائية وسبل تفعيلها)، وذلك بمشاركة مسؤولين من القطاعين العام والخاص ومستثمرين في مجال الصناعة. وقد شاركت في الجلسة كل من مؤسسة التدريب التقني والمهني، معية النهضة النسائية، وزارة العمل، هيئة المدن الصناعية، صندوق التنمية الصناعية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، مستثمرون في المجال الصناعي، مصنع الفنار، مجموعة العثيم القابضة. وتم على هامش الملتقى افتتاح المعرض العكسي الذي قامت عبره المؤسسات بعرض احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج المختلفة مثل (متطلبات التشغيل، المواد الخام، قطع الغيار، تصميمات، تكنولوجيات، دراسات.. وغيرها).



الشورى يرفض إلغاء رسوم تغيير رحلات "السعودية"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 11 أكتوبر 2011

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=72324&CategoryID=5

الرياض - عبدالله فلاح

كشفت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بمجلس الشورى ما ورد في تقرير الخطوط الجوية السعودية بشأن مصروفاتها التي تجاوزت 5 مليارات ريال، والتي تدخل- وفقاً للتقرير- تحت بند مصروفات أخرى تمثلت في مصروفات تشغيلية متكررة، ومنها استئجار مواقع الخدمات والخدمات الملاحية، وعبور الأجواء الدولية، واستئجار طائرات بشكل عرضي في موسم الحج، وتكلفة الاتصالات الجوية.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ. وأسقط المجلس توصية للجنة النقل والاتصالات تدعو الخطوط السعودية إلى إلغاء الرسوم التي فرضتها على المسافرين بسبب تغيير خط الرحلة واسترجاع قيمة التذاكر. ودعا آل الشيخ إلى التحسن والجدية في أداء "السعودية" أكثر مما هو عليه حالياً، وذلك عقب مداخلة لعضو

المجلس عبدالمحسن الزكري، أكد خلالها أن توصيات لجنة النقل لا ترتقي بالشكل المطلوب لنصرة المواطن واعطائه حقوقه، مشدداً على ضرورة إعادة دراسة التقرير مرة أخرى والخروج بتوصيات جيدة. وكان المجلس قد استمع في جلسته إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم تجاه التقريرين السنويين للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية للسنتين الماليتين 1428/1429-1430/1431.

وانتقد عدد من أعضاء المجلس أداء "السعودية" أثناء تصويت المجلس على توصيات لجنة النقل، مؤكداً أن "السعودية" لا تعطي الحق للمواطنين. وشددوا على ضرورة إعطائهم حقوقهم كاملة دون نقص، فيما لفت بعض الأعضاء إلى عدم وجود مسؤولين للخطوط بالمطارات لاستقبال شكاوى المواطنين ومعاناتهم. وأكد عدد منهم أن هناك نقصاً في التوعية من قبل الخطوط.

ووافق المجلس على توصية للجنة النقل بتطالب بزيادة عدد الرحلات الداخلية لمطارات المملكة كافة، وتوفير السعة المقعدية لخدمة حركة السفر المتنامية، وتطوير الخدمات الفنية والخدمية التي تعمل في مواجهة المسافرين مع تقديم خدمات متنوعة لكسب رضا العميل. ودعا المجلس المؤسسة إلى تقديم تفصيل لخطتها العشرية مع تضمين ما تحقق منها في تقاريرها. وأسقط المجلس توصية تدعو الخطوط السعودية إلى توعية المسافرين بحقوقهم وواجباتهم، ووضعها في لوحات بالمطارات في مكان بارز، إضافة إلى رفض توصية تتعلق بدعم الخطوط السعودية وإعادة هيكلة الجهاز الإداري والقوى العاملة بما يتوافق مع جدوى برنامج التخصص.

على صعيد متصل، وافق المجلس أمس على دخول الدولة كمستثمر ومقرض للمشروعات الرأسمالية الاستراتيجية في قطاع الكهرباء، والتأكيد على الفقرة "الثانية" من "أولاً" لقرار مجلس الشورى رقم "67/102" وتاريخ 1430/1/22 ونصها "العمل على تنفيذ مشروعات المياه والصرف الصحي في أوقاتها المحددة، وتلافي فترات التأخير القائمة، مع ضرورة حل أي عقبات أو مشكلات تواجه المقاولين".

وجاءت موافقة المجلس بعد أن استمع في مستهل جلسته إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم تجاه التقريرين السنويين لوزارة المياه والكهرباء للسنتين الماليتين 1428/1429-1430/1431. ووافق المجلس أيضاً على التأكيد على قراره "أولاً" ذي الرقم "9/17" وتاريخ 1427/4/2 الذي نص على "وضع الحلول الجذرية والعملية للحد من الاستنزاف الجائر للمياه، ومراعاة حقوق الأجيال المقبلة، والمحافظة على المخزون الاستراتيجي من النضوب". كما طالب المجلس وزارة المياه والكهرباء بالحد من بناء سدود جديدة لعشر سنوات مقبلة حتى تتضح آثار ونتائج السدود المنفذة أو تلك التي تحت التنفيذ والبالغ عددها 450 سداً.



مشروع نظام حماية للمرأة العاملة من التحرش

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 11 أكتوبر 2011

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111011/Con20111011450342.htm>

حازم المطيري - الرياض

تبنى مجلس الشورى عملاً مستقلاً لتشكيل فريق من أعضائه بمساندة مختصين وقانونيين لإعداد مسودة مشروع نظام لحماية المرأة من التحرش الجنسي، ووجه المجلس بتشكيل لجنة من الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب لإصدار مسودة تشريع ونظام لحماية حقوق المرأة العاملة والعمل الفاضح أثناء أدائها للعمل، مؤكداً وجهة و جدوى فكرة إصدار النظام، وحاجة المجتمع لها على أن تتضمن الزي الرسمي المحتشم. جاء ذلك، بعد أن شكلت مبادرة منتدى الرياض الاقتصادي «البيئة العادلة ومتطلبات التنمية الاقتصادية» أول عمل مؤسستي من نوعه يتطرق لموضوع قضية عمل المرأة، يعنى بإيجاد البيئة المناسبة التي تعين المرأة على أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي بالكيفية العلمية والمنهجية التي شخصت

بها الدراسة. واستنتجت دراسة، حصلت «عكاظ» على نسخة منها، وجود مشكلات عميقة متعلقة بشؤون عمل المرأة والبيئة التي تعمل فيها، وضعف مشاركتها في مشاريع الأنظمة والسياسات المتعلقة بها، لوائح ونظام العمل والخدمة المدنية، التوظيف والترقي، الأجور والوظائف المماثلة في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى الحاجة لتأمين سلامتها وحمايتها في بيئة العمل، ووجود قيود على ممارستها لبعض الأنشطة الاقتصادية، فضلا عن حاجتها لتأمين سرعة وسرية معاملاتها في القضايا المتعلقة بشؤونها أمام المحاكم وكتابات العدل، وعدم قدرة سيدات الأعمال على إنهاء الإجراءات الخاصة بهن لدى الجهات الحكومية والأهلية.

ومن اليسير تحسس الارتباط الموضوعي بين ما دعت إليه دراسة منتدى الرياض والمسعى العملي المبارك الذي ذهب إليه الشورى في هذا الشأن، بعد أن تقدمت الدراسة بآليات من شأنها أن تساعد الجهات التي أوكلت لها هيئة الشورى بإعداد مشروع النظام، بينت خلاله الرؤية والبيئة القانونية بمساهمة نخبة من ذوي القدرات في هذا الميدان. أما الآليات الموصى بها في الدراسة فتتمثل في ضرورة الإسراع بتنفيذ الفقرة في قرار مجلس الوزراء المتعلقة بإنشاء لجنة وطنية عليا دائمة ومتخصصة في شؤون المرأة، وربطها تنظيميا بمجلس الوزراء أو المجلس الاقتصادي الأعلى، على أن تخصص للجنة ميزانية مستقلة يnaud بها متابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بتنفيذ عمل المرأة وتنمية مساهماتها الاقتصادية، وسرعة إجراء دراسة فقهية دقيقة لتحديد نطاق عمل المرأة ومشروعيتها.

ودعت الدراسة إلى إقرار تنظيم يتضمن ضوابط للتعامل بين الجنسين في أماكن العمل المشتركة، كما دعت لتنظيم عمل المرأة عن بعد أو بشكل جزئي لبعض الوقت توسيعا لفرص عملها ومساهمتها في قوة العمل.

وعلى صعيد المشروع، علمت مصادر «عكاظ» أنه يحمل ذات المقاصد ويمضي قدما بما بدأته دراسة المنتدى نحو غاياتها المشتركة، واطلعت على الإطار الذي وضعه الفريق المكلف لمسودة النظام وتعريفه لأنواع التحرش، والحالات التي تدخل في نطاقه، ومسؤولية صاحب العمل ودوره في منع وردع أفعال التحرش التي ترتكب في جو العمل، وتحديد الإجراءات والعقوبات الإدارية الخاصة بذلك، لحل وتسوية ومقاضاة أفعال التحرش، وتحديد الجهات المختصة بالنظر في أفعال التحرش والعقوبات المطبقة.

ويرى القائمون على إعداد مشروع النظام، أن التحرش المقصود في النظام سيشمل جميع الكلمات أو الإيماءات أو الحركات التي قد تؤدي وتقلق أو تسيء إلى شخص آخر، سواء كان رجلا أم امرأة، أو أي سلوك مرتبط بحركات أو تلميحات جنسية غير مرغوب فيها تسبب الشعور بعدم الراحة أو الإهانة، أو الضغط النفسي للشخص الذي يقع عليه مثل هذا الفعل.

من جهتهم، جدد قانونيون ونافذون داخل مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي التأكيد على أهمية القضية في مجتمع محافظ كمجتمعنا، والحاجة إلى سياسة تحد وتمنع التحرش في بيئة العمل، ودعوا إلى الإسراع في إصدار النظام الذي يضبط علاقة المرأة بالرجل في بيئة العمل، ورصد وزجر أي سلوكيات أو أفعال تدخل ضمن التحرشات لضمان سلامة العاملين والعاملات.

تقرير الانتخابات: 30 صفحة تكشف شفافية التجربة والاستعداد لاستقطاب المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 11 أكتوبر 2011

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111011/Con20111011450332.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

يعلن غدا رئيس المجلس الوطني للرقابة على الانتخابات البلدية الدكتور ماجد محمد قاروب التقرير النهائي عن آليات الرقابة على العملية الانتخابية التي انتهت أخيرا.

وأبان قاروب أن التقرير سيرفع إلى صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب وزير الشؤون البلدية والقروية، موضحا أن أعضاء المجلس سيطلبون من الأمير منصور التفضل برفع نسخة من التقرير إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي العهد والنائب الثاني، فيما سيتولى المجلس إرسال نسخة من التقرير إلى أمراء المناطق والوزراء وغيرهم من المسؤولين.

وأفاد رئيس المجلس الوطني للرقابة على الانتخابات أنه سيتم لاحقا طباعته وتوزيعه على منسوبي السلطة التشريعية والقضائية في المملكة والمهتمين بالشأن المحلي، موضحا أن التقرير ما زال تحت الإعداد والمراجعة والتدقيق من قبل فريق العمل الذي يتولى تفريغ استمارات الاقتراع والفرز بالتنسيق مع أعضاء المجلس الوطني.

وكشف قاروب أن التقرير يتضمن إيضاح مدى استفادة وزارة الشؤون البلدية والقروية واللجنة العامة للانتخابات من تقرير الرقابة في دورتها الأولى، فضلا عن رؤية مدى انعكاس مفاهيم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية في قطاع الأعمال في المملكة، خاصة الشركات الكبرى والشركات المساهمة العامة ودورها في العملية الرقابية وثقافة الانتخاب في المجتمع.

وأفصح قاروب أن التقرير يقع في 30 صفحة ينتهي بعدة توصيات، بينها دور المجلس الوطني في الرقابة على الانتخابات المقبلة، خاصة مع دخول المرأة فيها ودور المحامين ومؤسساتهم المجتمعية والرقابة القانونية على الانتخابات البلدية.

وأبان قاروب أن المجلس الوطني سمح للمرأة الحقوقية والمهندسة المرخصة من الهيئة السعودية للمهندسين المشاركة في العمل الرقابي دون أن يتقدم أي منهن لهذا العمل.

تأجيل البت في طلب إحالة قضية وكيل الأمين إلى 12 محرم المحكمة الإدارية تستمع اليوم لدفعات قيادي الأمانة و 3 وافدين في فاجعة سيول جدة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 11 أكتوبر 2011

<http://www.al-madina.com/node/331910>

حامد الرفاعي - جدة

تتجه أنظار أسر ضحايا كارثة سيول جدة اليوم الثلاثاء إلى المحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة «المظالم» حيث تعقد الجلسة الثانية في محاكمة 4 متهمين على خلفية فاجعة سيول جدة، وذلك بالتزامن مع إنتهاء المهلة التي حددتها المحكمة في الجلسة السابقة لقيادي بأمانة جدة تم مسبقاً كَفَّ يده عن العمل، و 3 متهمين آخرين وافدين للاستماع إلى إجاباتهم حيال الاتهامات التي طالتهم بضلوعهم في جرائم الرشوة وإساءة استعمال السلطة والتزوير والتفريط في المال العام ومزاولة مهنة حرة.

وتشهد جلسة اليوم دفعات المتهم الأول (قيادي الأمانة) حيال تهمة حصوله على رشاوى تقدر قيمتها الإجمالية بحوالى 5.6 ملايين ريال نظير تواطئه في عدة مشاريع من بينها مشاريع تصريف مياه الأمطار والسيول في حي أم الخير شرق جدة.

وتتمحور أبرز التهم الموجهة للمتهم الثاني (مستثمر سوري) في قيامه بدور الراشي من خلال تقديمه مبلغ 150 ألف ريال للمتهم الأول مقابل إصدار تراخيص ضخ مياه جوفية له، فيما يتهم الثالث وهو أردني ويعمل مهندساً في إحدى شركات المقاولات، بتقديم مبلغ 60 ألف ريال للمتهم الأول مقابل ترسية أحد مشاريع ضخ المياه الجوفية على الشركة التي يعمل بها.

أما المتهم الرابع وهو من الأردن أيضاً، فيواجه تهمة ارتكاب جريمة الرشوة (راشي) من خلال تقديمه مبالغ مالية متفرقة تصل في مجملها إلى 180 ألف ريال للمتهم الأول خلال مدة مشروع تبطين القناة الجنوبية، مقابل عدم تعطيل استلام الاعمال المنفذة من المشروع بانتظار نتائج اختبار الخرسانة، وعدم تأخير إعتداد المستخلصات المالية. وفي سياق آخر أرجأت المحكمة الجزئية بجدة يوم أمس الاثنين جلسة محاكمة وكيل الأمين الأسبق إلى الثاني عشر من محرم المقبل.

وأوضح الدكتور وائل فقيه محامي وكيل الأمين والذي التقته «المدينة» بعيد خروجه من مبنى المحكمة الجزئية أمس، أنه حضر شخصياً برفقة موكله (وكيل الأمين) وزميله المحامي ناصر الراجحي في الموعد المحدد للجلسة، ولكنها لم تعقد وتم إبلاغه بتأجيل مواعدها إلى الثاني عشر من محرم المقبل.

وقال: التأجيل لا يعني صدور قرار من ناظر القضية بالرد على دفعاتنا السابقة المتمثلة في المطالبة بإحالة القضية إلى المحكمة الادارية بحكم الاختصاص، وإنما يعتبر بمثابة فرصة للتأمل في ملف القضية ودراسة حيثياتها من جميع جوانبها قبل اصدار قرار فيها.



لتطبيق الجودة في التعليم بما يخدم الطالب ربط ترشيح مُعلمي "الأهلية" باجتياز "الكفايات"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 11 أكتوبر 2011
<http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=31537>

متابعة- جدة

ربطت وزارة التربية والتعليم ترشيح معلمي المدارس الأهلية من السعوديين وغير السعوديين باجتياز اختبارات الكفايات، أسوة بالمرشحين لشغل الوظائف التعليمية في المدارس الحكومية بدءاً من العام المقبل. ووفقاً لتقرير أعده الزميل أحمد السلمي ونشرته "الوطن"، كشفت مصادر مطلعة بالوزارة، أنه أقر تطبيق اختبارات الكفايات على جميع المرشحين للعمل في المدارس الأهلية "سعوديين وغير سعوديين"، وكذلك القادمين من خارج المملكة بدءاً من العام الدراسي المقبل. وأوضحت المصادر أن الوزارة ستبلغ مُلاك المدارس الأهلية كافة بقرار منع التعاقد مع أي معلم ما لم يجتاز اختبار الكفايات التي تجريها الوزارة للمعلمين. واشترطت الوزارة أيضاً اجتياز المتعاقد معهم من خارج المملكة هذه الاختبارات قبل قدومهم. وأضافت أن هذا التوجه يأتي لتطبيق الجودة في التعليم بما يخدم الطالب، وأسوة بما تطبقه الوزارة على شاغلي الوظائف التعليمية في المدارس الحكومية، للارتقاء الفعلي بمستوى الأداء التربوي والتعليمي في المدارس الأهلية التي تعد الوزارة على حقبة تدريبية لملاكها، تهدف إلى تهيئتهم لتطبيق الجودة الشاملة، وتدريب معلمي المدرسة لضمان نوعية التعليم الذي يقدم داخل هذه المدارس. وشددت على أن هذا الإجراء يأتي أيضاً ضمن حزمة من المشاريع التطويرية التي تنهيا الوزارة لتوجيهها نحو التعليم الأهلي.



هيئة مكافحة الفساد تبدأ فتح الملفات بـ المشاريع الحكومية وأوضاع المهندسين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 11 أكتوبر 2011

<http://www.al-madina.com/node/331913>

خالد المطوع - الرياض

بدأت هيئة مكافحة الفساد في فتح الملفات اعتباراً من يوم أمس، حيث باشر رئيسها محمد الشريف والموظفون عملهم في مبنى تبلغ مساحته أكثر من 100 ألف م². وأول الملفات التي تم فتحها المشاريع الحكومية وأوضاع المهندسين العاملين في القطاعات الحكومية والمشرفين على تنفيذ هذه المشاريع.

وبحث رئيس هيئة مكافحة الفساد أمس مع رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمهندسين المهندس عبدالله بن أحمد سعيد بقشان سبل التعاون بين الهيئتين والاتفاق على تكوين لجنة مشتركة لوضع آلية تفاهم وتعاون بين الهيئتين، إلى جانب مناقشة أوجه الشراكة الممكنة بين الهيئتين في مختلف الجوانب، مؤكداً في الوقت نفسه على حرص الهيئة السعودية للمهندسين على تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

وأكد بقشان أن مجلس إدارة الهيئة عرض على الشريف إمكانيات الهيئة المهنية والاستشارية والفنية والإدارية في مجال مكافحة الفساد، إلى جانب الاستفادة من العمل الذي تقدمه الهيئة في مجالات الاستشارات الفنية والتحكيم الهندسي، مبيناً في الوقت نفسه بأن الهيئة أوضحت لمعالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أهمية التحالف بين هيئة مكافحة الفساد وهيئة المهندسين لمكافحة الفساد.

وأضاف أنه تم خلال الاجتماع مناقشة سبل التعاون في مجال التوعية لقطاع الأعمال والاستشارات الهندسية والعمارة والتشييد في البلاد بخطر الفساد وتأثيراته السلبية على الاقتصاد الوطني. إلى جانب مناقشة مسألة عقود المشاريع وضعف بعض الجوانب التي تتيح المجال أمام ممارسات الفساد، مبيناً كذلك أنه تم في الاجتماع التأكيد على ضرورة أن يكون لهيئة المهندسين دورها في معالجة مثل هذه المشكلات، إلى جانب الحاجة الملحة لتطبيق عقد (فيديك) الموحد، الذي يحمي حقوق جميع الأطراف وأهمية متابعة إعداد المواصفات والمخططات للمشاريع.

وأشار إلى أن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، أكد على أهمية شراكة الهيئة السعودية للمهندسين للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في جهودها وإنجاح برامجها، خاصة تلك الموجهة لقطاع الأعمال والتشييد، كما نصت على ذلك إستراتيجية الهيئة، منوهاً بمعاليه بأن هذا الاجتماع يأتي في سياق توجه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لإشراك كافة الجهات في جهود مكافحة الفساد.

الشؤون الاجتماعية“ تودع أكثر من (140) مليوناً لمستفيدي الضمان

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 11 أكتوبر 2011

<http://www.al-jazirah.com.sa/20111011/In6d.htm>

الجزيرة - سلطان المواش
أودعت وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي مبلغاً قدره (140.881.270) مائة وستة وأربعون مليوناً وثمانمائة وواحد وثمانون ألفاً وثلاثمائة ومائتان وسبعون ريالاً في حسابات المستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي لأجل الغذاء لشهر ذي القعدة لهذا العام.
أعلن ذلك مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي والمتحدث الرسمي بالوزارة الأستاذ محمد بن إبراهيم العوض مبيناً أن الأسر المستفيدة من برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء يتفاوت عدد أفرادها ليصل إلى (15) فرداً وفق ما نص عليه الأمر الملكي الكريم مؤخراً، وأودعت المبالغ المخصصة لأجل الغذاء في حساباتهم كما هو متبع كل شهر للأسر المستفيدة دون المساس بالمعاش الشهري الخاص بها مشيراً إلى أن برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء هو أحد برامج الضمان الاجتماعي المساندة والمتمثلة في (برنامج المساعدات الضمانية، برنامج الدعم التكميلي، برنامج الفرش والتأثيث، برنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي، برنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء، برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء، برنامج التأمين الصحي، برنامج ترميم المنازل، وبرنامج المشاريع الإنتاجية) حيث نفذ منها سبعة برامج في حين أن برنامجي (التأمين الصحي وترميم المنازل) هما قيد الدراسة والتحليل حالياً.
وبين العوض أن الإعلان شهرياً عن إيداع هذه المبالغ يأتي تقديراً لاحتياج كثير من الأسر المستفيدة إليها وإشعاراً لها بذلك للمبادرة إلى الاستفادة منها.
وفي ختام تصريحه توجه العوض بالشكر الجزيل نيابة عن مستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - يحفظهم الله - على ما يبذلونه في سبيل تحقيق الرفاهية للمواطنين والمستفيدين بمتابعة معالي الوزير ووكيل الوزارة للضمان الاجتماعي بما يسهم في إنجاح كافة برامج الضمان الاجتماعي وبرامج الخدمات الأخرى في الوزارة.

خريجات عاطلات: 18 عاماً من المعاناة... ومجلس الشورى

يوصي بتعيينهن إداريات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 11 أكتوبر 2011

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/317264>

جدة - سارة المطيري
بلهجة شاكية قالت الخريجة من إحدى الكليات المتوسطة شهد عبدالله: «إن نحو تسعة آلاف مواطنة وخريجة يقعن تحت خط الفقر على رغم ما بذلوه من جهد قبل تخرجهن»، مرجعة سبب ذلك إلى سوء التخطيط من وزارتي الخدمة المدنية والتربية والتعليم، مضيفة أنهن طالبن بعد آخر اجتماع لهن مع مجلس الشورى بإيجاد الحل لقضيتهن وعلى المدى القريب.

وطالبت المتحدثة باسم خريجات دبلوم الكلية المتوسطة بدرية الحربي في حديث لـ «الحياة» بإيجاد حل جذري لبطالة خريجات دبلوم كلية التربية المتوسطة التي امتدت لـ 18 عاماً ولا تزال، في ظل تهميش وزارة التربية ووزارة الخدمة المدنية لهن.

أما زميلتهن الخريجة نورة الشهري فأكدت أن الأوامر الملكية الأخيرة لم تخصص أحداً، بل اتسمت بالشمول الذي عهدناه في أوامر خادم الحرمين الشريفين المتلمسة دوماً لكل ما فيه الخير لأبناء الشعب موضحة أن التفرقة كانت على يد وزارة الخدمة المدنية التي حرمت خريجات دبلوم كلية التربية المتوسطة من الأوامر الملكية الأخيرة وخصوصاً ما يتعلق بتوظيف 52 ألف خريج من العاطلين على الوظائف التعليمية.

وتتفق معهن الخريجة مها قائلة: «سنواصل نحن الخريجات المطالبة بحقنا كمواطنات في وظيفة تنسبنا حرمان السنين، وتؤمن لنا حياة كريمة، ووضعنا مطالب أمام لجنة حقوق الإنسان والعرائض لتتولى إيصالها لمن بيده القرار».

بدوره أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور مشعل العلي لـ «الحياة» أن اللجنة تعطي أولوية كبيرة لقضية خريجات الكليات المتوسطة، وهي قضية مهمة كثيراً بالنسبة لها كونها تقع تحت مسؤوليتها، وتمس شريحة حياة كبيرة من المواطنين مباشرة.

وقال الدكتور العلي: «إن اللجنة هدفها تحقيق ما يكفل العيش الكريم ومقومات الحياة الآمنة المستقرة للمواطنين، ومن أبرز هذه المقومات الوظيفة التي يسعى لها المواطن وهي حق له»، مشيراً إلى أن خريجات الكليات المتوسطة ومن شابههن يعانين كثيراً من عدم استيعابهن في التوظيف سواء من وزارة التربية والتعليم أو وزارة الخدمة المدنية.

وكشفت أن اللجنة درست قضيتهن بتمعن، وخلصت إلى ضرورة إيجاد حل بديل لتوظيفهن بعد أن أوقفت الكليات المتوسطة ومعاهد المعلمين، لافتاً إلى أن اللجنة طالبت من الوزارة ذات العلاقة توفير هذا الحل، وبادرت باقتراح حلول للإسهام في إنهاء معاناتهن، ومن ذلك استيعابهن في المؤسسات التربوية على وظائف إدارية، كمساعدة وكيلة ومراقبة أو في إدارات التوجيه، وهذا حل واقعي يمكن تطبيقه، خصوصاً وأن قضيتهن معلقة لكنها غير مستمرة.

بدوره، أوضح بدر الروقي (محامي الخريجات) لـ «الحياة» أن توصيات صدرت في القضية على مرحلتين، كانت أولاهما مخصصة لخريجات المكتبات والخريجات القدامى، من حملة شهادة البكالوريوس وغيرهن، إضافة إلى توصية برفع نسبة القدامى من 10 إلى 16 حتى يسهل نظام التوظيف في الخدمة المدنية، فيما كانت المرحلة الثانية تتعلق بالكليات المتوسطة والمعاهد الصحية والبيديات وحالات التوحد.

أمين عسير "أضحية" ذي القعدة!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 11 أكتوبر 2011

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=7741>

تركي الدخيل

حدة النقد لا يتحكم بها الناقد، لأنها نابعة من مستوى تصرف الشخص الذي تم انتقاده. حين انتقدت أمين منطقة عسير لم أكن لأنكر أعماله وجهوده التي نعلم بعضها وبعضها الآخر لا نعلمه، بالتأكيد أن لكل مسؤول إنجازاته، ولم ننكر إنجاز أحد من المسؤولين حين ننقد بعض تصرفاته. ومن الجميل أن يكون للنقد صداه الإيجابي!

ومن أصدقاء نقد الأمين الإيجابية تواصل ابنه معي، حيث بعث لي نجله أيمن رسالة نصية فاتصلت به، فعرض وجهة نظر مؤدبة وإن اختلفت معها، ثم طلبته أن يكتبها لنتيح لها فرصة النقد، فجاء فيما كتب: "لست في موضع الدفاع عن والدي المهندس إبراهيم الخليل أمين عسير الذي حوله الإخوة الإعلاميون خلال الأيام الماضية إلى أضحية مبكرة للعديد، ولكني أطالبك وأطالبهم بتحكيم العقل والنظر إلى قضية برمتها وليس من خلال تصرف ضيق حدث في وقت انفعال. أعترف - مثلكم - أن تصرف الأمين لم يكن سليماً وأنه يشعر بكثير من الحزن على ردة فعله التي جاءت تحت ضغوطات عديدة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل يلغي هذا التصرف الإنجازات الكبيرة التي حققها الرجل على مدار (6) أشهر، والتي ثمنها صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب وزير الشؤون البلدية عندما قال إنجازاته تشهد له، نسي الذين يهاجمونه ليل نهار أنه رفض الاعتماد على تقارير البلديات التي تأتيه، وذهب إلى القرى المنسية واستمع إلى شكوى المواطنين، وبدأ في وضع حلول عملية للكثير من المشاكل والقضايا التي كانت عالقة على سنوات عديدة!"

قلت: يا أخي أيمن، لم ينكر أحد جهود والدكم، غير أن التصرف الغريب هو الذي ينتشر، من الطبيعي والواجب أن تكون لوالدكم إنجازات وإسهامات في المسؤولية التي يتسنىها، ولهذا لا يمكن للناس أن يشكروا كل المسؤولين الذين يقومون يومياً بواجباتهم، لأن هذا ليس فضلاً وإنما من الواجبات وهو واجب لا مئة فيه، مع أن صاحبه يشكر عليه، لكن الناس ينتقدون التصرف الطارئ والسيئ! لو أننا أردنا شكر أي مسؤول يسفلت شارعاً، أو يفتتح مستوصفاً، لصارت كل حياتنا وأوقاتنا مبدرة بالشكر!

قال أبو عبدالله غفر الله له: وأيمن ابن الأمين، أنعم به وأكرم، حيث تجاوب مع نقدي لوالده، وأصر على أنني لم أنتقد والده كشخص، فأنا لا أعرفه، لكنني أنتقد الفعل أياً كان فاعله، وإيجابيات الأمين محل تقدير، كما أن التصرف كان محل انتقاد. وفق الله الجميع.

15 ألف معلمة بديلة“ يلجأن للقضاء بعد رفض وزارة التربية

تثبيتهن

المصدر: الاقتصادية الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011
http://www.aleqt.com/2011/10/12/article_588756.html

نوير الشمري من الرياض
تعترض مجموعة من المعلمات البدليات اللاتي لم يكن على رأس العمل أثناء صدور الأمر الملكي القاضي بتثبيت كل المواطنين والمواطنات العاملين على البنود إقامة دعوى قضائية خلال الأيام القليلة القادمة ضد وزارتي التربية والتعليم والخدمة المدنية للمطالبة بأحقّيتهن في التثبيت. ورد عبدالعزيز الخيال مدير عام العلاقات الوظيفية في وزارة الخدمة المدنية على الخطابات المقدمة للوزارة بهذا الشأن عبر خطاب "حصلت" الاقتصادية على نسخة منه "إن الأمر الملكي السامي ينص على شمول جميع العاملين في برنامج محو الأمية المسائية في وزارة التربية والتعليم رجالاً ونساء أسوة بالعاملين في الفترة الصباحية المشمولين بالتثبيت، وبالتالي فإنه يقتصر على العاملين، أي من هم على رأس العمل ولا يشمل من سبق إلغاء التعاقد معهم أو انتهى عقدهم ولم يعودوا على رأس العمل. وبين لـ "الاقتصادية" المحامي عسير القرني المستشار القانوني الذي وكل من قبل المعلمات اللاتي لم يشملهن التثبيت، أن عدم شمولهن بالتثبيت يعني استبعاد قرابة 15 ألف معلمة رغم أحقيتهن، مضيفاً "أنه صدر تعميم عن وزارة التربية والتعليم يقضي بقصر التثبيت على المعلمات المتعاقد معهن أثناء صدور الأمر الملكي رقم 9/أ وتاريخ 1432/5/18 هـ.
وتابع: "لعل وزارة التربية والتعليم ارتأت أن التعميم إنما هو ضابط ومحدد للأمر السامي وهو تبرير غير مقنع باعتبار أن مقتضى صدور الأوامر الملكية هو توفير سبل الحياة الكريمة لكل شرائح المجتمع واستثناء هذا العدد الكبير من المعلمات يحيد عن الهدف المنشود من تلك الأوامر، علاوة على أن نصوص الأوامر الملكية جاءت مطلقة وصريحة باستحقاق التثبيت لكل المواطنين والمواطنات المعيّنين على كل البنود". وعن الرأي القانوني حيال أحقية المعلمات البدليات في التثبيت قال القرني: "بحسب نص التعميم فقد تم تثبيت المعلمات المتعاقدات البدليات اللاتي كنّ على رأس العمل أثناء صدور الأمر الملكي الكريم رقم 91/أ وتاريخ 1432/5/18 هـ وهو مما يجب أن يتم بالضرورة، إلا أن حصر التثبيت في المعلمات اللاتي على رأس العمل فيه إجحاف بحق المتعاقدات قبل صدور الأمر الملكي الكريم من عدة أوجه أولها: أن المتبّع في التعاقد مع المعلمة البديلة إنما يتم بحسب الأقدمية في القوائم المعتمدة لدى الوزارة إلا أنه لم يتم التعاقد مع عدد كبير من اللاتي كنّ على مراتب متقدّمة في قوائم الأولوية. وقد برّر ذلك بعض مسؤولي الوزارة بإتاحة الفرصة لزميلاتهن حديثات التخرج وهو ما لا يُقبل في ظل العمل المؤسساتي الممنهج، ومن جهة أخرى فإنه متى كانت هناك الحاجة للتعاقد فيجب ألا يتم إلا من خلال الإعلانات العامة وإتاحة الفرصة لجميع المواطنين المؤهلين بحسب الأمر الملكي الكريم رقم (7347/م ب) وتاريخ 1419/9/23 هـ، وهنا ينبغي للجنة المشكلة من كل من وزارة الخدمة المدنية ووزارة التربية والتعليم ووزارة المالية دراسة أوضاع المعلمات اللاتي لسن على رأس العمل ومساواتهن بزميلاتهن تطبيقاً لمقتضيات الأوامر الملكية الكريمة". وكان المتحدث الرسمي بوزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين قد قال في وقت سابق إن البدليات غير المشمولات بالأمر الملكي الكريم ستتباح لهن الفرصة بالتثبيت عن طريق المفاضلة الوظيفية من خلال برنامج توظيف "جدارة" وفق قواعد المفاضلة الوظيفية التي من عناصرها تقدير المؤهل التعليمي، والخبرات إضافة إلى التدريب وأقدمية التخرج، ليكون ترتيب المتقدمات وفقاً لأعلى نقاط مكتسبة من قبل العناصر المشار إليها، أما حول الأمر الملكي الكريم فإن تثبيت المعلمات جاء كما نصّ القرار الملكي الذي يقتضي من هنّ على رأس العمل حيث ذكر في الأمر مفردة (المُعَيّنات) يأتي هذا بمعنى من هنّ على رأس العمل، أما اللاتي لم يشملهن الأمر الملكي فهذا لا شأن له بوزارة الخدمة المدنية، والمفاضلة لا تتبع الأوامر الملكية، بل هي تخصّ التوظيف وليس التثبيت المختص بالأوامر الملكية السامية.

أهالي عسير يطالبون بحل مشكلة النقل المدرسي

المصدر: الاقتصادية الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011
http://www.aleqt.com/2011/10/12/article_588777.html

محمد طيران - عسير
وجه الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز أمير منطقة عسير أخيراً إدارة التربية والتعليم في المنطقة بسرعة حل مشكلة النقل المدرسي الغائب في بعض المحافظات والمراكز التابعة للمنطقة، ويأتي التوجيه بعد تلقي أمير المنطقة شكاوى من مواطنين تدمروا من غياب النقل المدرسي في مدارس البنين والبنات. بدوره أشار مراد أبو سرهد مدير النقل في الشركة المتعهد بالنقل المدرسي في منطقة عسير إلى أن الشركة تنقل فوق العدد المحدد والمتفق عليه من إدارة التربية والتعليم، حيث يزيد عدد الطالبات اللاتي يتم نقلهن عن 16 ألف طالبة من واقع 40 ألف طالبة في المحافظة.
وقال: إن الشركة أمنت هذا العام حافلات جديدة إلا أن هنالك عوائق اعترضت تسيير النقل المدرسي بشكل صحيح.
وطالب المواطنون بتدخل وزير التربية والتعليم لضمان استفادة أبنائهم وبناتهم بالنقل المدرسي حفاظاً على أرواحهم بعد أن أزهقت الحوادث عشرات الأنفس من الطلاب والطالبات، ورصدت "الاقتصادية" في محافظة محايل قيام بعض أولياء الأمور على نقل أبنائهم وبناتهم في أحواض وصناديق السيارات المكشوفة تحت أشعة الشمس الحارقة التي تشهدها تهامة منطقة عسير هذه الأيام. وقال المواطن يحيى حسن يحيى: إن الضرورة أجبرتهم على مثل هذا الإجراء، في الوقت الذي يقطع فيه طلاب وطالبات مسافات بعيدة مشياً على الأقدام ويتخوفون على أبنائهم وبناتهم من قطع بعض المواقع التي يوجد فيها متسللون، ما يثير الرعب في نفوسهم وأبنائهم خوفاً من تعرضهم للأذى.



رعاية السجناء بالمدينة تفرج عن أكثر من (50) سجيناً

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011
<http://www.al-jazirah.com.sa/20111012/In35d.htm>

المدينة المنورة - علي الأحمد
بموافقة صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة، والرئيس الفخري للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسراهم، وبالتعاون مع لجنة السجناء المعسرين بإمارة المنطقة تم الإفراج عن أكثر من خمسين سجيناً من أصحاب الحقوق المالية من سعوديين ومقيمين. وأوضح رئيس اللجنة عبد الله المخلف أن اللجنة قامت بتوزيع أكثر من ألف وخمسمائة سلة غذائية، ولحوم لأسر السجناء بالمدينة المنورة والمحافظات التابعة لها، وقدمت مساعدات مالية لأكثر من خمسمائة أسرة، إلى جانب المساهمة مادياً في تسديد إيجارات سكن والبحث لبعضهم عن فرص عمل. ووصل مجموع المساعدات حوالي مليون ونصف المليون ريال.

د. هيا العواد: القيادات التربوية النسائية أثبتت تميزها

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011
<http://www.alriyadh.com/2011/10/12/article674916.html>

المدينة المنورة - خالد الزايدي
نوهت الدكتورة هيا العواد وكيل التعليم لشؤون تعليم البنات بتفاعل القيادات التربوية النسائية في المدينة المنورة وسعيها لتقديم الأفضل دليل على الحرص على العمل والرغبة في التميز ، جاء ذلك خلال لقاء تربوي عقد بالإدارة العامة للتعليم بالمنطقة ، وقد قامت الدكتورة العواد بزيارة لإحدى مدارس المنطقة التي تطبق برنامج المدارس المعززة للصحة والتقت بالطالبات وأشارت الى أن الصحة والتعليم أهم عنصرين توفرهما الدولة للمواطن ، كما أشادت بجهود مدير تعليم المنطقة ومساعديه ، لافتة إلى التطور الملحوظ وتميز مدارس المدينة ، وأن الإبداعات في الميدان سببها الهيئة التعليمية التي تبذل قصارى جهدها في التطوير المهني والدورات التعليمية التي يحتاجها المعلم والمعلمة ، من تجهيز التقنيات لهما وللمدرسة ومساعدتهما في جميع المجالات ليقوما بعملهما على الوجه الأكمل.

تفعيل مشروع قيمة العمل في مدارس البنات بتعليم

الرياض

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011
<http://www.alriyadh.com/2011/10/12/article675006.html>

الرياض - هيام المفلح
تنفذ الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الرياض مشروعاً للقيم موجهاً الى الطالبات تحت عنوان "قيمة العمل" وذلك خلال الفصل الدراسي الأول من العام الحالي، بهدف غرس قيمة العمل في نفوس الطالبات، وتربيتهن على الآداب والقيم الإسلامية وتعزيز تأثيرها في عملهن قولاً وفعلاً.
وفي اطار تنفيذ هذا المشروع تقوم مشرفات التوعية الإسلامية في المدارس على مستوى المنطقة بعقد ورش عمل وشرح برنامج العمل لمسؤولات التوعية في المدارس بحضور المساعدات لشؤون الطالبات، وتزويد المعلمات بمرفقات البرنامج وآلية التنفيذ، وتنفيذ البرنامج في مكاتب التربية والتعليم من خلال وضع اللوحات الإرشادية المناسبة في المركز في أماكن بارزه في الداخل والخارج، وورش عمل للإداريات والمشرفات، وإلقاء المحاضرات في مكتب التربية والتعليم، وتنفيذ لقاء تربوي للمشرفات ومديرات المدارس بعنوان (العمل قيمة عالية ورسالة سامية)، وكذلك إقامة معرض على مستوى مكتب التربية والتعليم يحوي أفضل أركان المدارس ودعوة بقية الوحدات في المكاتب وإدارة التربية والتعليم والإشراف على العديد من الأنشطة والبرامج المدرسية التي تحقق أهداف المشروع ومنها الإذاعة.

توصية بدل السكن دغدغت أحلام المواطنين ثم استقرت بالأمانة رئيس اللجنة: نستبعد سحبها.. ومقدمها لا يملك معلومات حول مصيرها

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 12 أكتوبر 2011

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=72447&CategoryID=5

الرياض - عبدالله فلاح

توصية "بدل السكن" شغلت المواطنين ودغدغت أحلامهم قبل جيوبهم إلا أنها لم تر النور حتى اليوم، حيث أكد رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن هيجان إعادة رد لجنته بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية للسنة المالية 1430 / 1431، الذي تتبعه توصية تطالب ببديل سكن لموظفي الدولة بما يعادل 3 رواتب إلى أمانة مجلس الشورى.

وذكر هيجان في اتصال مع "الوطن" أمس أن الموضوع لم يعد للجنة، لافتاً إلى أنه موجود لدى أمانة المجلس. وقال "أعتقد أنهم سيجدولونه"، فيما ذكر أن لجنته تعقد حالياً اجتماعاً لمناقشة عدة موضوعات من بينها توصية الإسكان، وسيببت فيها ضمن عدة موضوعات خلال هذين اليومين.

وحول سحب تلك التوصية التي قدمها عضو المجلس المهندس محمد القويحص، وتبنتها اللجنة بعد تصويت المجلس على ملاءمة دراستها، استبعد هيجان أن تتبرأ اللجنة منها، أو تستبدها أو أنها ستسحب. وقال "لكن لا أعرف هل ستؤجل أم تقدم، لا أعرف هذا"، فيما نفى المهندس محمد القويحص في اتصال مع "الوطن" أمس أنه لا يمتلك أي معلومات حول ذلك، مؤكداً أن التوصية لدى لجنة الإدارة والموارد البشرية وهي المسؤولة عنها.

وحاولت "الوطن" الاتصال بأمين عام المجلس الدكتور محمد الغامدي، إلا أنه لم يرد على الاتصالات على هاتفه النقال. وترقب المواطنون على مدى الأسبوعين الماضيين حسم مجلس الشورى لتلك التوصية إما بالقبول أو الرفض إلا أنه لم يتم ذلك، ففي الأسبوع قبل الماضي كان الموضوع يحتل البند الثالث على جدول أعمال المجلس وحالت مناقشة موضوعي الغذاء والبلديات (البندين الأول والثاني على جدول الأعمال) دون الوصول إليه، وانتقل ذلك الترقب إلى الأسبوع الماضي إلا أن جدول أعمال مجلس الشورى (حسب موقع المجلس الرسمي) خلا من الموضوع الذي تتبعه التوصية. وكان رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ قد أوضح في تصريح صحفي الأسبوع الماضي حول مناقشة المجلس لهذه التوصية أن هناك موضوعات كثيرة لا يصلها الدور أثناء المناقشات ويتم تأجيلها إلى وقت لاحق. وأشار إلى أن جداول أعمال المجلس معدة سلفاً لفترة ما بعد موسم الحج ولا يمكن لنا عندما نتأخر عن موضوع أن ننقله لجلسة مقبلة، فنحن أمام طريقة عمل مستقرة ومتفق عليها، نافية أي ضغوط على المجلس لعدم مناقشة التوصية. وقال إن المجلس لم يتعرض لأي ضغوط من أي نوع منذ تأسيسه.



القبض على 20 متسولة بينهم 6 سعوديات في الطائف

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011

<http://www.al-madina.com/node/332120>

عواض الخديدي - الطائف

سقطت 20 متسولة من جنسيات مختلفة في قبضة حملة مكافحة التسول بالطائف أمس بينهم 6 متسولات سعوديات، تولى مكتب المتابعة الاجتماعية دراسة حالتهن فيما خضعت المتسولات الوافدات للتحقيق حول دخولهن البلاد بطريقة غير مشروعة. انطلقت الحملة من مكتب المتابعة الاجتماعية وتضم كلاً من قوة المهمات والواجبات الخاصة، والجوازات، والمرور، والهيئة، ومكتب المتابعة الاجتماعية، وبمشاركة إحدى السجانات واستمرت لأكثر من 5 ساعات. وقال مصدر مسؤول بمكتب المتابعة الاجتماعية بالطائف أن مكتب المتابعة الاجتماعية لن يكون مقرّاً لانطلاق الحملة مستقبلاً كما كان سابقاً فهو معني بالسعوديين فقط، وعلى الحملة أن تحدد مكان انطلاقتها من الشرطة أو من الجوازات، مؤكداً في الوقت ذاته أن مشاركة المكتب في الحملة ستكون عن طريق عضو من المكتب إلى جانب الجهات الأخرى، مستغرباً في الوقت ذاته عدم تسلم الجوازات للمتسولات الوافدات، رغم استكمال الإجراءات بحق المتسولات والتحقيق معهن عن طريق محقق من الشرطة ومشاركة مندوبهم مع الحملة.



أكدوا تخوفهم من قدوم موسم الأمطار الجديد

سكان المساعد: مشروعات الحلول العاجلة لم تصلنا.. وشركة

المياه تتجاهلنا

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011

<http://www.al-madina.com/node/332117>

معتمد العقيلي - جدة

مع قرب حلول موسم الأمطار يتزايد الخوف والقلق لدى سكان حي المساعد في جدة، الذين ما زالوا ينتظرون من الجهات المسؤولة حمايتهم من خطر سيل ثانٍ ربما يدهمهم في أي لحظة!. وأكد معظم السكان لـ«المدينة» أن حي المساعد ما زال على نفس حاله منذ كارثة السيل الأول الذي ضرب أحياء شرق جدة قبل عامين وألحق أشد الضرر بحي قويزة وحي المساعد بشكل خاص. واشتكوا من تأخر الجهات المسؤولة عن تنفيذ مشاريع الحلول العاجلة لدرء مخاطر السيول وكذلك معالجة مانع من اثار سيل العام قبل الماضي.. وأكدوا أن مشروعات الحماية العاجلة لم تصلهم بعد وان شركة المياه ما زالت تتجاهلهم. في البداية يقول سعد المطيري : إن الصورة لم تتقل للمسؤولين بشكل دقيق فيما يخص الاجراءات المتعلقة بمعالجة آثار السيول، حيث لم يصلنا شيء من مشاريع تنفيذ الحلول العاجلة التي أوصت بها اللجنة المكلفة بهذا الموضوع.

ويضيف: متأكدون أن الدولة لم ولن تبخل معنا بأي شيء نحن المتضررين على وجه الخصوص وعامة المواطنين بشكل عام، لكن الذي حدث وما زال هو أن المشروعات التي أوصت بها اللجنة المسؤولة لم ينفذ منها أي شيء على أرض الواقع وكل الذي تم هو ترصيف بعض الشوارع وإزالة ما يعيق حركة السير بعد الكارثة فقط. ونحن نتق في سمو الأمير خالد الفيصل وفي متابعتة وحرصه ولكن هذا الحي كان الأكثر تضرراً من السيل الأسبق ولم نسمع عن أي مشروع لحمايته حتى الآن كما تم في حي السامر وأم الخير.

المياه الجوفية تغرق الحي.
أما القاضي الشيخ سعيد الأسمرى إمام جامع المساعد فقال انه منذ حدوث كارثة السيل العام قبل الماضي ونحن نعاني من مشكلات جمة في هذا الحي على كل الأصعدة سواء من نظافة أو سفلتة أو مشروعات تصريف السيول والمجاري.
يضيف: ما زلنا نعاني الضرر حتى هذه اللحظة، لأن الذي حصل بعد السيل ظهور طفوحات للمياه الجوفية في عدة أماكن خصوصاً من أعالي الحي أو ما يعرف بالحي الشعبي وقمنا بتنبيه وإخطار شركة المياه لكن لم يصدر منهم شيء ولم يكلفوا أنفسهم بالنزول إلى الميدان وحل المشكلات بشكل جذري!!

وأشار إلى أن ما حدث يعرفه جميع سكان المساعد حيث اختفى جميع العمال ومعداتهم التي تواجدت أثناء الكارثة وقال انهم قاموا بحفر حفرة وهمية على أساس انهم سوف يشروعون في تنفيذ مشروعات التصريف، ولكن بمجرد أن انتهت زوبعة الكارثة واختفت كاميرات الإعلام سارع المقاولون بسحب معداتهم وعمالهم من الموقع!!
وقال: لو أن شركة المياه تتجاهلنا فقط كنا تقبلنا الموضوع بشكل آخر لكنها تدعي أن مشروعات تصريف المجاري قد أنجزت وهي لم تتجز إلا على الورق من الأساس في هذا الحي منذ أكثر من 20 سنة.

من جانبه قال عجلان سعد: أعجزتنا عملية تصريف مياه المجاري، وأصبحت تأخذ منا ما يعادل نصف دخلنا، كنا في السابق نتحمل تكلفة النزع لكن الآن وبعد تشبع الأرض بالمياه الجوفية واختراقها للخزانات وظهور طفوحات المجاري والمياه بين شوارع الحي لم نعد نستطيع أن نتحمل هذه الواقع. وطالب الجهات المسؤولة أن تقوم بأداء مهامها المكلفة لهم والتي هي أمانة في أعناقهم وسوف يحاسبون أمام الله إذا نجوا من الحساب في الدنيا. وهناك أماكن كثيرة تظهر بها المياه بشكل دائم وبخاصة في المنطقة التي توجد بها مدارس أبنائنا في قلب الحي وأصبحت تشكل طوقاً على المدارس من كل الجهات وهي مياه راكدة وأصبحت تشوبها الفطريات التي قد تسبب وباء لأبنائنا لا سمح الله.

بينما يقول بنيران الحربي: إن الوضع الصحي سوف يصبح مأساوياً لو هطلت أمطار فقط وتجمعت المياه في داخل الحي. ويقول عبدالله الشهري: عندما استنفدنا جميع السبل للخروج بحل من مشكلة المياه الجوفية ومياه الصرف الصحي قمت بالاتصال بمكتب أمين محافظة جدة أكثر من مرة ودائماً كان مدير مكتبه يقول لي بالحرف: «الأمين مو فاضي»!!... تارة يقول لي هو في اجتماع وتارة في جولة خارجية! لا أعلم متى سيلتفتون إلينا في هذا الحي!!
رأي «الامانة»

وأوضح مدير إدارة المياه في أمانة محافظة جدة المهندس محمد قطان أن مشروعات التصريف بحي المساعد لا تقع تحت مسؤولية أمانة جدة.. وقال: نطاق عملنا فقط بحي السامر وحي أم الخير .. غير ذلك لسنا مسؤولين عنه.

حملة "تطالب بـ تسهيلات" لسفر المرأة بموافقة ولي أمرها

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/317537>

جدة - جمانة خوجة

طالبت عضوات في حملة «المطالبة بتحديد آليات ولي الأمر للمواطنات السعوديات»، بإيجاد آلية محددة بدلاً من تصريح سفر المرأة المعمول به حالياً، من خلال تمكين ولي الأمر منح إذن دائم للمرأة بالسفر إذا شاء في نظام الجوازات، وكذلك الحال بالنسبة لمن لا يرغب أن تسافر إحدى محارمه إلا بوجود محرم معها.

وقالت رئيس الحملة عالية باناجة: «إن اجتماع أعضاء الحملة خرج أيضاً بالمطالبة بـ «تعديل عمر المرأة التي تستطيع السفر من دون موافقة ولي الأمر من 65 إلى 40 سنة»، إضافة إلى تمكين المرأة من تجديد جواز سفرها بنفسها، وأن يكون ذلك أيضاً موضعاً في نظام معين لدى إدارة الجوازات، بموافقة مسبقة من ولي الأمر». وفيما يخص سماح ولي أمر المرأة للعمل، طالبت أعضاء الحملة «بمنع ولي الأمر من إيقاف المرأة من عملها إذا كان سمح بذلك منذ البداية، إلا «بالرجوع إلى هيئة مختصة تكون في وزارة العمل، يتم تشكيلها خصيصاً لتحديد شروط السماح لولي الأمر بمنع ابنته من العمل».

وأكدت باناجة أن الحملة لا تصطدم مع القوانين الموضوعية في المملكة، وما تسعى إليه هو التنظيم. وقالت: «نحن لا نريد إلغاء ولي الأمر، بل نريد تنظيم آلياته»، مضيفاً أن «عدد المشاركين في الحملة في ازدياد، إذ كان عددهم في المرة الفائتة 15، والآن أصبح 20 منهم 3 رجال»، لافتة إلى أن السيدات هن «من الدكاترة، وسيدات مجتمع، وربات منازل». وقال أحد الداعمين للحملة (ليس عضواً فيها) محمد جابر: «نريد تعريف لولي الأمر، ما هي مهماته تجاه المرأة، وما هي حدوده، لأن هناك تجاوزات كثيرة تحصل من قبله»، مشيراً إلى قضايا العضل التي لفت إلى ضرورة أن يُنظر إليها بنظرة شرعية مناسبة للوقت الحاضر.

وأكد وجوب الأخذ بالاعتبار بـ «أفكار الناس الحالية، فالغالبية الآن متعلمون»، مضيفاً «كل 10 سنوات يخرج جيل جديد بمفاهيم مختلفة»، مؤكداً أنهم «يريدون الأمر ضمن الإطار الإسلامي وحدود الشريعة، بما يتناسب مع حقوق المرأة وحفظ كرامتها، وتكون لها كلمتها مثلما كانت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم»، فهي «كانت تساهم بالرأي». و عما دفعه إلى دعم هذه الحملة، قال: «إنه يريد أن يقوم بواجبه كأب تجاه ابنته، وكمواطن سعودي، في بناء مجتمع سليم على أسس إسلامية سليمة بمفهوم إسلامي صحيح من دون تشدد وتعنّت».

وعلى رغم تغيير اسم الحملة من «إلغاء الوكيل الشرعي للسيدات في المملكة»، إلى الاسم الحالي، إلا أن باناجة طالبت بشطب شرط وجود وكيل شرعي للمرأة صاحبة المنشأة عند فتح ملف بنظام الحاسب الآلي، وذلك بحسب نموذج موجود في وزارة العمل (تحتفظ «الحياة» على نسخة منه)، إذا كان فعلياً ملغى في الوزارة. في حين أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل خطاب العنزي أن المرأة صاحبة المنشأة لا تحتاج وكيلاً شرعياً، إلا إذا لم تحضر بنفسها، موضحاً أن اشتراط وجود وكيل شرعي «لم يعد موجوداً الآن».



يعاني من مرض مزمن ولم يصرف له تأمين طبي أو مكافأة مبتعث في واشنطن: شكوت للموظف حالتي الصحية فتلفظ علي

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011
<http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=31590>

أيمن بادحمان - جدة
استنكر أحد الطلاب المبتعثين ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، طريقة الرد عليه من رقم الطوارئ الخاص بالملحقية الثقافية بالولايات المتحدة، بطريقة وصفها بالمشينة.
وأشارت المعلومات إلى أن الطالب وصل لمكان الابتعاث في 10 رمضان الماضي، حيث لم يحصل على ما يكفله له البرنامج من مكافأة قدرها 1800 دولار أمريكي وتأمين طبي للطالب، رغم أنه يشكو من مرض جلدي مزمن يسمى طبياً "الصدفية" يستوجب المراجعة المستمرة للمستشفى، إلا أن برودة الطقس في الولاية تآثر سلباً على صحته وتضاعف آلام المرض.
وحاول الطالب الاتصال مراراً بالمشرف الدراسي لحل المشكل ولكن من دون جدوى، كما استخدم البوابة الإلكترونية فلم يجد تجاوباً مع حالته، فلجأ مباشرة بالاتصال على رقم الطوارئ المخصص لاستقبال حالات الطلاب الطارئة ولكنه تفاجأ بعدم الرد على الاتصالات التي كان يكررها من وقت لآخر منذ أكثر من شهر من وصوله إلى منطقة ستايل بولاية واشنطن.
وبعد طول يأس، رد على الطالب أحد موظفي الطوارئ يحمل درجة دكتوراه المخصصين للاتصالات العاجلة، تحتفظ "سبق" باسمه، ولما وصف الطالب للموظف حالته الصحية والمشاكل والآلام، إضافة إلى الأزمة المالية التي يمر بها، فُجِع الطالب بالرد من الموظف الذي تلفظ عليه ثم أغلق الاتصال في وجه الطالب.
وبين الطالب أنها ليست المرة الأولى التي اتصل بها على الطوارئ ولكنها الأولى التي يتم الرد على اتصاله بها، علماً أنه حسبما هو مذكور بموقع الملحقية، أن أرقام الطوارئ تعمل 24 ساعة يومياً.

تسويق 3000 دجاجة فاسدة يوميا على متاجر ومطاعم شهيرة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111012/Con20111012450607.htm>

محمد حضاض - جدة

نجحت فرقة رقابية من بلدية بريمان أمس الأول في اكتشاف موقع لذبح الدجاج المريض والمجهول المصدر وتوزيعه على أسواق جدة بحجم يصل إلى ثلاثة آلاف دجاجة يوميا، وأُتلفت الفرقة كافة محتويات الموقع وأغلقت نهائيا. وكانت بلدية بريمان تلقت بلاغا من أحد المواطنين يؤكد ملاحظته بوجود عدد كبير من الشاحنات الصغيرة تأتي في المساء إلى حوش كبير في أعلى وادي أم حبلين وتخرج محملة بمئات الكراتين، كاشفا أنه عندما حاول الاقتراب من الموقع لم يتمكن بسبب السياج الحديدي الذي يمنع اقتراب الغرباء، كما تضمنت شكوى المواطن أن الروائح الكريهة تسود في الموقع وتزكم الأنوف.

وتبعاً لمضامين الشكوى توجهت أمس الأول فرقة من البلدية بقيادة رئيس بلدية بريمان الفرعية المهندس عبدالله العجمي، مدير إدارة المراقبة، مدير المتابعة، رئيس قسم النظافة، ورئيس قسم الأسواق في البلدية، ورغم تعرض سياراتهم للغوص في الرمال واستغرقهم نحو ساعة من الزمن لإخراجها من المصائد الرملية، إلا أن ذلك لم يمنعه من مواصلة السير باتجاه الموقع الذي يبعد عن جسر القاعدة الجوية نحو 25 كيلومترا باتجاه الشرق وفي وسط الجبال. الفريق الذي دهم المصنع صادر العديد من مسالخ الدجاج والأختام المزورة لنوعية الدجاج، وجرى العثور على المئات من الأجهزة المستخدمة لذبح الدجاج بشكل غير نظامي وأختام تواريخ الصلاحية، وتمكن من التعرف على قائمة بعدد من المطاعم الشهيرة التي تتعامل مع ذلك المصنع رغم نوعية الدجاج غير الصالحة للاستهلاك الآدمي. وكشف أحد العمالة الأجنبية الذي يعمل بالقرب من المصنع أن هناك كميات كبيرة من الدجاج تخرج بشكل يومي من الموقع خاصة بعد منتصف الليل، موضحاً أنهم يعملون هناك منذ عدة سنوات، الأمر الذي حول الموقع إلى بؤرة من الروائح غير المستحبة.

من جهته، أوضح المهندس عبدالله العجمي رئيس بلدية بريمان أن الأمانة بمتابعة من أمين جدة الدكتور هاني أبو راس والمشراف على البلديات الفرعية المهندس علي الغامدي فتحت تحقيقاً مع مالك الموقع المخالف لوجود العديد من المخالفات والتي تتمثل أهمها، التعامل مع تلك النوعية من الدجاج الفاسد، وتحويل الموقع إلى بؤرة تنتشر الذباب والحشرات وتصدر الروائح الكريهة. وأبان العجمي أن المطاعم التي جرى اكتشاف تعاملها مع المصنع المخالف سيتم التحقيق معها؛ للتأكد من حقيقة الأمر ومعاقبته في حال ثبت الشراء من ذلك المنتج الرديء.

من جهته، حذر الدكتور هاني نيازي أخصائي سموم وكيمياء شرعية في صحة جدة من تسويق الدجاج الفاسد ووصوله إلى المستهلكين، لافتاً إلى أن آثاره الصحية في حال مرضه الشديد يكون من خلال الإصابة بالتسمم بشكل سريع، في حين تنتسب النوعية الأقل رداءة في التأثير على الشخص العادي مع مرور الوقت. وأفاد نيازي، أن الطعام يمكن أن يصاب بالتلوث بعدة طرق منها احتمالية أن يكون مصدر الطعام نفسه ملوثاً مثل الحيوان المريض أو أن يكون العمال أنفسهم يحملون الميكروب أو أنهم مرضى. وأبان أخصائي السموم في صحة جدة، بأن مدة ظهور أعراض التسمم تتراوح من ساعتين إلى ست ساعات وتتمثل في الغثيان، القيء، الإسهال الشديد، والآلام الحادة في المعدة، مطالبا بضرورة الاهتمام بمصادر الأغذية ونظافة الطعام في كل خطوات إنتاجه وإعداده وتوزيعه إلى أن يتم استهلاكه.

لجنة الشؤون الاجتماعية لـ عكاظ :

عقوبات مشددة في نظام الحد من الإيذاء

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 12 أكتوبر 2011

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111012/Con20111012450586.htm>

حازم المطيري - الرياض
كشف لـ «عكاظ» عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى حمد القاضي أن التحرش الجنسي سيدخل ضمن مشروع نظام الإيذاء لحماية المرأة والطفل، وسيتم تعريف التحرش الجنسي وعقوبته والوقاية منه. وأوضح أن النظام في مراحله الأخيرة، وسيتم خلال الأسبوعين المقبلين رفعه على المجلس لمناقشته من الأعضاء ثم يرفع إلى المقام السامي تمهيدا لإقراره واعتماده.
وقال القاضي، إن المشروع كان متفرقا «الإيذاء والتحرش» ليأتي النظام الجديد ويشملها جميعا، مبينا أن اللجنة استضافت مسؤولين من وزارة الشؤون الاجتماعية وعددا كبيرا من المهتمين والمهتمات بحقوق الطفل والمرأة لأخذ مرئياتهم حول النظام.
وعن أبرز العقوبات قال إن النظام الجديد وضع عقوبات رادعة ومشددة من شأنها الحد من الإيذاء والتحرش الجنسي ضد المرأة والطفل، وسوف تقلصها، ونبه إلى أن العقوبات ستكون متدرجة حسب الإيذاء والتحرش.



عضو مجلس الشورى لطفاً اقرأ مقالتي

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ الموافق 12 أكتوبر 2011

<http://www.alriyadh.com/2011/10/12/article674932.html>

فهد حمد المبارك

بلغة الأرقام ماذا يعني إقرار بدل السكن لموظفي الدولة بما يعادل مرتب ثلاثة أشهر؟
إنه يعني تخصيص الدولة ما يقارب من 45 مليار ريال من ميزانيتها مساعدة لإسكان موظفيها التي يزيد بند مرتباتهم عن 185 مليار ريال، وبهذا القرار سيحصل الموظف الذي يبلغ راتبه 25000 ريال (ولا يعاني مشكلة في توفير السكن) سيحصل على مبلغ سنوي قدره 75000 ريال بينما سيحصل الموظف الذي مرتبه 3000 ريال على مساعدة سنوية قدرها 9000 ريال، وأما الفقير المعدم الذي ليس له وظيفة فلن يجد من هذه الخمسة وأربعين مليار ريالاً واحداً، وأنقل ما كتبته أم الأيتام في الوطن أون لاين تعليقاً على خبر مناقشة بدل السكن لموظفي الدولة في مجلس الشورى أنقله بنصه وبلغتها العامية: (بس فكرتو بموظفين الدولة ونحن لا، الموظفون تجيبهم رواتب أقل واحد ينزل راتبه 5000 ريال وما فوق واللي ما حيلتها إلا الضمان الاجتماعي 1430 ريالاً ايش يسوي والإيجار 1650 ريالاً شهرياً ولا مساعدات ولا شيء بس موظفي الدولة)، أظن أن كلامها منطقي لا سيما أن مبلغ 45 مليار يعادل أكثر من ضعف ميزانية الضمان الاجتماعي الذي يعول قرابة مليون أسرة.

حتى المواطنين الذين يعملون في القطاع الخاص لهم حق في بيت المال وليس من المصلحة الاقتصادية زيادة المزايا في القطاع الحكومي بما يؤدي إلى زيادة العراقل أمام مشروع السعادة في القطاع الخاص وبحث المواطنين الدائم عن الوظائف الحكومية التي تنقل ميزانية الدولة ولا تمثل نسبة كبيرة في زيادة الناتج القومي.

إن تقسيم خمسة وأربعين مليار بالتساوي على ثمانية عشر مليون سعودي الصغير والكبير الذكر والأنثى يؤدي إلى حصول كل فرد على مساعدة إسكان قدرها (2,500 ريال – ألفين وخمسمائة ريال سنوياً)، فإذا ضاعفنا المخصص لرب الأسرة وزوجته لكل منهما 5000 ريال سنوياً فإن هذه المساعدة ستساهم بشكل فعال في توفير بيئة عيش كريمة لسكن كافة الأسر السعودية.

حيث تحصل مثلاً الأسرة المكونة من 6 أفراد على مبلغ 20,000 ريال سنوياً مساعدة إسكان.

وسيعم هذا الخير بالتساوي جميع شرائح المجتمع السعودي في المدن والمحافظات والقرى والبادي شمالاً وجنوباً شرقاً وغرباً، وسيشعر كل مواطن بأبوة هذا الوطن له.

وبنظرة اقتصادية فإن هذه المليارات التي تصل إلى جميع الأسر ستحدث حركة اقتصادية ضخمة في مجال التشييد العقاري وإنشاء المساكن المناسبة للتأجير على أفراد المجتمع الذي بدوره يستطيع بواسطة هذه المساعدات دفع الأجرة لمسكنه المناسب في كافة مناطق المملكة بشكل متوازن ودون الحاجة إلى هجرة البحث عن الوظائف في المدن الكبرى.

أتمنى أن يكون هذا المشروع مشروع خادم الحرمين العاجل لحل مشكلة الإسكان وفي ظني أنه لن يقل أهمية عن مشروع توفير نصف مليون وحدة سكنية التي أمر بها أيده الله.



منح الموظفين حوافز أفضل من بدل السكن

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011
<http://www.al-jazirah.com.sa/20111012/ec5d.htm>

محمد سليمان العنقري

تصاعدت وتيرة النقاش والجدل حول اقتراح بدل سكن للموظفين الحكوميين بالمملكة بمقدار ثلاث رواتب تصرف سنوياً ولا بد في البداية أن ينظر إلى مدلولات هذا الاقتراح فرغم أنه يرمي لمساعدة هذه القاعدة العريضة من العاملين بالدولة حيث إن السكن بات يستقطع قرابة 30% من دخلهم بالمتوسط وهي نسبة مرتفعة جداً تؤثر على قدرتهم بمواجهة تكاليف المعيشة وتزيد من أعبائهم وتضعف قدرتهم على الادخار والإنفاق وهذا جانب سلبي ينعكس على نمو الاقتصاد والتوسع بالاستثمار لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات وتوطين الاستثمارات وفتح فرص وظيفية من القطاع الخاص وبالتالي استمرار الاعتماد على الاستيراد لتلبية احتياجات السوق لأنه يبقى أقل تكلفة على التاجر والمقصود السلع الممكن إنتاجها محلياً وبهذا الأثر السلبي لارتفاع تكلفة الإيجارات على الموظفين فإن اقتراح مجلس الشورى يبدو منطقياً من النظرة الأولى فهو يدل على تناقص قوة الدخل للموظف مقارنة بما عليه من التزامات للإيجار والسلع الغذائية التي ارتفعت كثيراً أيضاً خلال آخر خمس سنوات وبالتالي الاقتراح يهدف لدعم الموظف للتغلب على جانب مؤثر بتكاليف معيشته ولكن يظهر لنا الاقتراح أيضاً من جهة أخرى تأخر معالجة أزمة السكن من قبل الجهات المعنية لسنوات طويلة سابقاً سواء التشريعات والأنظمة المحفزة للاستثمار بقطاع التطوير العقاري ومواكبته لزيادة الطلب السنوي على السكن أو الحلول الأخرى للحد من ارتفاع أسعار الأراضي وزيادة المعروض منها ولم تظهر حلول حقيقية إلا من خلال الأوامر الملكية الكريمة بزيادة قرض الصندوق العقاري والأمر ببناء 500 ألف وحدة سكنية على أراض حكومية وخصص لها مبلغ 25 مليار ريال غير أن وزارة الإسكان التي شرعت بتنفيذها لم توضح آلية توزيعها على مستحقيها إلى الآن لكن اقتراح بدل السكن ينظر له اقتصادياً بأنه سلبي فهو قد يساهم برفع الإيجارات حيث إنه لا يوجد ضوابط إلى الآن تضع حداً أعلى لزيادتها سنوياً كما هو في العديد من الدول رغم أن الطلب على السكن المخصص للتأجير لن يرتفع إلا المقار القائم حالياً

لأن المستأجرين من الموظفين حالة قائمة فعليا إلا أنه قد يكون هناك تغيير لسكن أحدث من قبل المستفيدين من البديل فيما لو أقر وهذا سيشتجع المستثمرون على زيادة بناء الوحدات سنويا وقد يكون البديل فاعلا لو أقرت أنظمة الرهن والتمويل لأن أحدها يفسح المجال أمام عقود التأجير المنتهي بالتمليك كما أن البديل المقترح سيكلف خزينة الدولة مبلغا كبيرا يقدر بأنه لن يقل عن 60 مليارا سنويا وهذا الرقم سيرتفع سنويا مع زيادة أعداد الموظفين وكذلك الزيادة السنوية لأجور الموظفين وبهذه الأرقام فإن تأمين هذا المبلغ قد يعني تجنب ستة إلى ثمانية دولارات بالمتوسط حاليا من سعر كل برميل نفط حتى يتم تغطية هذا البند سنويا مع زيادة مستقبلية أكيدة ومن الأولى بهذه الحالة أن يتم العمل على ابتكار طرق أخرى لتمليك الموظفين سكنا كالتعاون بين كل جهة حكومية ووزارة الإسكان على تنفيذ مشاريع سكنية تخص أي جهة كما تعمل بذلك بعض الدول وفق آليات عملية وسريعة النتائج وإذا كان من اقتراح فعال يأتي بنتائج تصب فيما يرمي له مجلس الشورى الموقر لتحسين دخل الموظف فهو التفكير بآلية لمنح حوافز سنوية للموظفين كمكافأة على أدائهم تصرف سنويا وفق آليات تقييم أداء الموظفين بحيث لا تتحدد فيها نسب معينة إلا وفق الأداء فمن جهة يرتفع دخل الموظف سنويا وكذلك ترتفع كفاءة أدائه مما يعني تحسنا كبيرا بالإنتاجية مما ينعكس على الاقتصاد بشكل إيجابي سواء الكلي أو الجزئي ويكون تحسن دخل الموظف مرون بأدائه ومقدار المكافأة التي يجنيها من ارتفاع إنتاجيته للإيجار كما يقول المثل المعروف (دم فاسد) والانتقال لمرحلة الحلول لمسألة السكن بكل مسببات ودوافع طرحها لا بد أن تأخذ صيغة الجذرية كما هو الوضع بالنسبة لما يؤثر على دخل الموظف وقدرته على مواجهة تكاليف المعيشة بما يحقق فائدة اقتصادية واسعة.

الاقتصادية
الاقتصادية
www.aleqt.com

العنف.. أشكاله وأنواعه!

المصدر: الاقتصادية الأربعاء 14 ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12 أكتوبر 2011
http://www.aleqt.com/2011/10/12/article_588797.html

عبد الله باجبير

العنف.. قضية بل ظاهرة اجتماعية خطيرة انتشرت في المجتمعات، واستحوذت على اهتمام العلماء لتتحول إلى قضية كبرى.. ولكن ما هو تعريفه.. وما أشكاله.. ومن وراء انتشاره في وسط اجتماعي متدين.. ومحافظ شكلت فيه النظم الاجتماعية على مدى عقود مثالا للترباط والتواء والتراحم الذي يتجاوز أسوار المنزل والجيران والمجتمع. والعنف هو كل سلوك يتضمن إيذاء أو حرماناً أو إهمالاً يمارسه فرد تجاه فرد آخر.. بهدف إجباره على القيام بفعل أو تبني موقف يتناقض مع رغبته بأسلوب يتجاوز التأديب المقنن شرعاً مما يعاقب عليه الشرع في حال إثباته. ومن أبرز أنواع العنف الاجتماعي ضد المرأة.. تعليق الزوجة.. وعدم تطليقها لإذلالها، منع المطلقة من رؤية أبنائها، عضل البنات، هجر الزوجة لإيذاها نفسياً، تخويف أحد أفراد الأسرة، منع المرأة من الخروج من المنزل وزيارة الأقارب، إقامة الزوج علاقة محرمة مع نساء، إعاقة القريبات عن العمل، احتقار الزوج لزوجته أمام الأهل. هذه عينة من أنواع العنف المعنوي والنفسي.. هناك العنف الموجه مثل التوبيخ الشديد، السب والشتم واللعن، الاستهزاء والتحقير، التهديد بالزواج بأخرى، سب أهل الزوجة، التهديد بالطلاق، سب وشتم الزوجة، وتحقيرها أمام الآخرين.. أما أنواع العنف الجسدي الذي يقع عليها فتتعدد ما بين الضرب والرفس، الدفع والرمي على الأرض، شد الشعر، الجلد بالعقال أو السلك أو العصا، البصق، استخدام جسم صلب أو دفع على الجدار، الكي أو الحرق. أما عن العنف الاقتصادي الذي يمارس ضدها.. مثلاً.. استيلاء الزوج على مرتب زوجته أو قريبته، استيلاء الذكور على حق المرأة في الميراث، عدم الإنفاق على الزوجة، ودفعها للاقتراض من البنوك أو الشراء بالأقساط.. أما عن الأشخاص الذين يمارسون العنف ضد المرأة فيعود مدى قرابتهم لها ما بين الزوج، زوجة الأب ضد أبناء زوجها، أهل الزوج ضد الزوجة، الحماية ضد زوجة الابن، الأخ الأكبر ضد أخواته، الأب ضد بناته. وهكذا فالعنف أشكال وألوان وأنواع.. فكيف لهذه المخلوقات الضعيفة سواء المرأة الزوجة.. الابنة.. الأطفال.. أن تتحمل كل هذا.. اتقوا الله في بناتكم وزوجاتكم وأبنائكم.. فهم أمانة



كاريكاتير



المصدر: جريدة الوطن
السبت 10 ذوالقعدة 1432 هـ
أكتوبر 2011 م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2432>



المصدر: جريدة الرياض
السبت 10 ذوالقعدة 1432 هـ
أكتوبر 2011 م

<http://www.alriyadh.com/2011/10/06/article673150.html>



ALJAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
السبت 10 ذو القعدة 1432 هـ
أكتوبر 2011 م

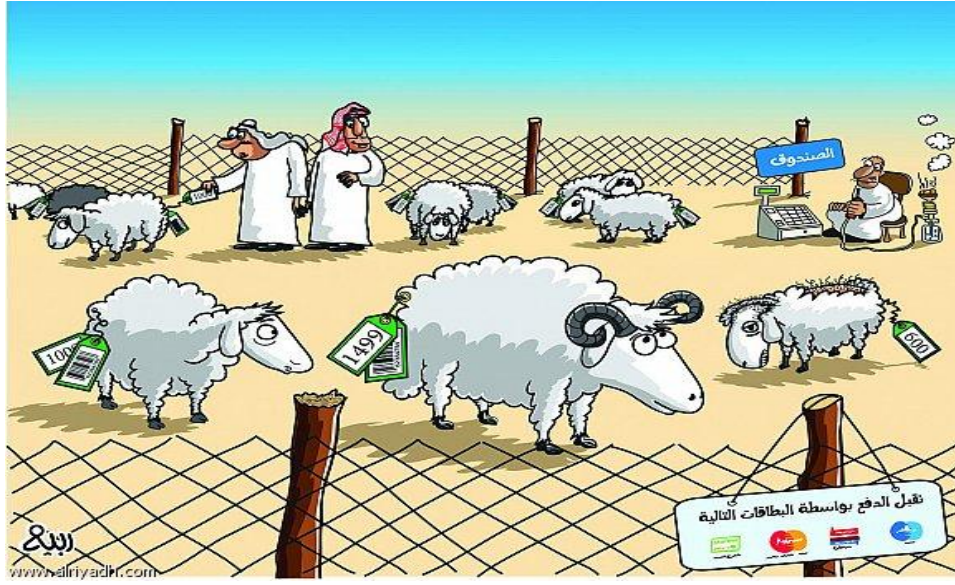
<http://www.al-jazirah.com/20111008/cartoon.htm>



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن
الأحد 12 ذو القعدة 9 أكتوبر 2011

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2437>



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاحد 12 ذو القعدة 1432 هـ - 12
أكتوبر 2011م

<http://www.alriyadh.com/2011/10/09/article674076.html>



Al-Jazira
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 12
ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 10
أكتوبر 2011

<http://www.al-jazirah.com.sa/20111010/cartoon.htm>



المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 12 ذو القعدة 1432 هـ.
الموافق 10 أكتوبر 2011
<http://www.alriyadh.com/2011/10/10/article674394.html>



المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 13
ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 11
أكتوبر 2011
<http://www.al-jazirah.com.sa/20111011/cartoon.htm>



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13
ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 11
أكتوبر 2011

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2446>



الجزيرة
Al-Jazirah

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 14
ذو القعدة 1432 هـ. الموافق 12
أكتوبر 2011

<http://www.al-jazirah.com.sa/20111012/cartoon.htm>

